



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد
ماجستير الاقتصاد المالي والنقدي

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي بعنوان

مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية

إعداد الطالب
أنس هشام المملوك

المشرف المشارك
الدكتور محمد حمرة

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد عبد فضليه

2014

مَدِينَةُ الْمَدِينَاتِ

شكر وقدم

لابد لي و أنا أخطو خطوتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود بها إلى أعوام قضيتها في رحاب كلية الاقتصاد - جامعة دمشق مع أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد....

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الدكتوراة أعضاء لجنة الحكم الموقرين والأفاضل على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة و إغنائها بمقترحاتهم القيمة والتي ستعطي قيمة علمية كبيرة لهذا البحث فجزاهم الله عنا كل خير و لهم منا كل التقدير والاحترام.

وانطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ القدير الدكتور عابد فضليه- عميد كلية العلوم الإدارية -جامعة الشام الخاصة والأستاذ في كلية الاقتصاد -جامعة دمشق والذي نخلت منه الكثير منذ خمسة عشرة عاماً وما أزال و الذي مدني من منابع علمه دون حدود، والذي ما تواني يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وله فضل عليّ حتى الممات، وعسى أن يطيل الله عمره ليبقى نبراساً متألئلاً في نور العلم والعمل.

كما أود أن أشكر من كل قلبي الأستاذ المساعد الدكتور محمد حمرة - مدير عام مصرف التسليف الشعبي على طيبته وعلى منحي وقته لقراءة هذا البحث ووضع الملاحظات القيمة التي كانت في محلها وساهمت في إثراء وإعطاء قيمة مضافة للبحث.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذ فهد النويلاتي - مدير وحدة تنفيذ الائتمان بينك البركة سورية-الذي وقف بجاني وتحمل عني الكثير جزاه الله عني كل الخير.

أعضاء لجنة الحكم

الدكتور موسى الغرير-الأستاذ في قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.....عضواً

الدكتور رسلان خضور-الأستاذ في قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.....عضواً

الدكتور عابد فضلية-الاستاذ في قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.....عضواً مشرفاً

الدكتور أحمد العلي-الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.....عضواً

الدكتور شادي بيطار-المدرس في قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.....عضواً

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	العنوان
I	الآية القرآنية
II	شكر وتقدير
III	أعضاء لجنة الحكم
i	قائمة المحتويات
vii	قائمة الجداول - الدراسة النظرية
xi	قائمة الأشكال - الدراسة النظرية
viii	قائمة الجداول - الدراسة العملية
xii	قائمة الأشكال - الدراسة العملية
xiii	قائمة الملاحق
xiv	ملخص البحث باللغة العربية
xv	الملخص البحث باللغة الإنجليزية
1	مقدمة
2	أولاً - مشكلة البحث
3	ثانياً - أهمية البحث
3	ثالثاً - أهداف البحث
4	رابعاً - فرضيات البحث
4	خامساً - منهج البحث
4	سادساً - النطاق الزمني للبحث
5	سابعاً - مجتمع البحث
5	ثامناً - الدراسات السابقة
5	أ - الدراسات باللغة العربية
14	ب - الدراسات باللغة الأجنبية
17	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
17	تاسعاً - مخطط البحث
17	أ - الدراسة النظرية
18	ب - الدراسة العملية
19	عاشراً - الكلمات المفتاحية

20	الفصل الأول
	إدارة الائتمان المصرفي وتحليل السياسة الائتمانية في المصارف التجارية
21	المبحث الأول
	مدخل إلى الائتمان المصرفي
21	مقدمة
22	أولاً - تعريف الائتمان المصرفي
23	ثانياً- أهمية الائتمان المصرفي
24	ثالثاً- أنواع الائتمان المصرفي
29	رابعاً- مبادئ منح الائتمان المصرفي
30	المبحث الثاني
	تحليل الائتمان المصرفي في المصارف التجارية
31	أولاً- العناصر الأساسية لمنح الائتمان
33	ثانياً- مراحل العملية الائتمانية
35	ثالثاً- تصميم العملية الائتمانية
36	رابعاً- تحليل عملية منح الائتمان
40	خامساً - نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني
49	المبحث الثالث
	تحليل السياسة الائتمانية للمصارف التجارية
50	أولاً- مفهوم وعناصر السياسة الائتمانية
50	ثانياً- صياغة السياسة الائتمانية
52	ثالثاً- مكونات السياسة الائتمانية
54	رابعاً- ضوابط الإقراض في السياسة الائتمانية
55	خامساً - منهجية السياسة الائتمانية

58	الفصل الثاني
	تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً للمعايير الدولية
59	المبحث الأول
	مفهوم إدارة المخاطر في المصارف التجارية
60	أولاً- نشأة وتطور إدارة المخاطر
61	ثانياً- تعريف إدارة المخاطر في المصارف
62	ثالثاً- أهداف إدارة المخاطر وأهميتها
63	رابعاً - أنواع المخاطر المصرفية
67	خامساً - أسس إدارة المخاطر في المصارف التجارية
69	المبحث الثاني
	ماهية المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية
70	أولاً- تعريف المخاطر الائتمانية
70	ثانياً- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية
71	ثالثاً- أنواع المخاطر الائتمانية
72	رابعاً- أساليب مواجهة مخاطر الائتمان
75	خامساً- مراحل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية
80	سادساً- معايير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية
83	المبحث الثالث
	تحليل وقياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية
84	أولاً- أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية
84	ثانياً- النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي
95	ثالثاً- الطرق التقليدية لتحليل مخاطر الائتمان المصرفي
104	رابعاً - الطرق الحديثة لتحليل مخاطر الائتمان المصرفي

107	المبحث الرابع
	أنظمة الرقابة على الائتمان وفقاً لمعايير لجنة بازل الدولية
108	أولاً- تعريف لجنة بازل
108	ثانياً- اتفاقية بازل 1 - (Basel 1)
110	ثالثاً - اتفاقية بازل 2 - (Basel 2)
111	رابعاً- الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2
116	خامساً - اتفاقية بازل 3 - (BASEL 3)
116	سادساً - مرتكزات بازل 3 - (BASEL 3)
121	سابعاً- تطبيق الرقابة المصرفية وفق بازل في سورية و قرارات مجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بمخاطر الائتمان
122	الفصل الثالث
	إدارة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية
123	المبحث الأول
	تحليل إدارة المحفظة الائتمانية في المصارف التجارية
124	أولاً- ماهية المحافظ الائتمانية
125	ثانياً- تركيزات المحفظة الائتمانية وتنوع مخاطرها
129	ثالثاً- تصميم المحفظة الائتمانية
130	رابعاً- عناصر إدارة المحفظة الائتمانية
131	خامساً- إستراتيجيات إدارة المحافظ الائتمانية المختلفة
132	المبحث الثاني
	الأدوات المالية المستخدمة في إدارة المحفظة الائتمانية
133	أولاً - التسنيد
136	ثانياً - المشتقات الائتمانية
140	ثالثاً- الضمانات المادية الملموسة
141	رابعاً- الكفالات

143	المبحث الرابع
	أنظمة التصنيف الائتماني كوسيلة للمحافظة على المحافظ الائتمانية
144	أولاً- ماهية التصنيف الائتماني
144	ثانياً- دور وأهمية التصنيف الائتماني
145	ثالثاً- خلفية عن شركات التصنيف الائتماني P&S ،Fitch ،moody's.
146	رابعاً- محددات التصنيف الائتماني
146	خامساً- تقسيم التصنيف الائتماني حسب الوكالات العالمية
148	سادساً- درجات التصنيف الائتماني
151	الفصل الرابع
	الإطار العملي للبحث
152	المبحث الأول
	الدراسة إحصائية لمتغيرات البحث
180	المبحث الثاني
	النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة
189	المبحث الثالث
	دراسة تحليلية مقارنة للقطاع المصرفي سورية خلال السنوات 2010- 2012

قائمة الجداول- الدراسة النظرية

الصفحة	المحتوى	الرقم
84	مؤشرات قياس مخاطر الائتمان	1
85	النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان	2
85	نموذج نسب التنبؤ بالفشل المالي	3
86	نموذج ALTMAN Z-SCORE	4
87	نموذج كمي متعدد يستعمل للتنبؤ بالفشل المالي	5
94	متغيرات النظام المقترح	6
104	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري	7
106	تصنيف المدخلات وفقاً للمنهج الداخلي الأساسي والمتقدم	8
113	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2	9
115	تحديات وتأثيرات تطبيق بازل الثانية	10
119	متطلبات رأس المال والوقاية حسب بازل 3 (نسب مالية)	11
120	البرنامج التفصيلي لمراحل تنفيذ بازل	12
131	استراتيجيات إدارة المحافظ الائتمانية المختلفة	13
147	التصنيف الائتماني حسب الوكالات العالمية	14
148	درجات التصنيف الائتماني	15

قائمة الجداول - الدراسة العملية

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	اختبار التوزيع الطبيعي (K-Z) للنسب التي تمثل المتغيرات المستقلة والتابع	156
2	معامل الارتباط بين متغيري "نسبة قياس كفاءة الأصول" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية	159
3	معامل الارتباط بين متغيري "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية	160
4	معامل الارتباط بين متغيري "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية	161
5	معامل الارتباط بين متغيري "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية	163
6	معامل الارتباط بين متغيري "تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"	164
7	ملخص نتائج اختبار العلاقات بين متغيرات "نسب كفاءة المحفظة الائتمانية" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"	165
8	معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف التجارة والتمويل	166
9	تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف التجارة والتمويل	167
10	معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "التجارة والتمويل"	168
11	معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "عودة"	169
12	تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "عودة"	170
13	معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "عودة"	170
14	معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "العربي"	171
15	تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "العربي"	172
16	معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "العربي"	173
17	معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف سورية والمهجر	174

175	تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف سورية والمهجر	18
176	معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف سورية والمهجر	19
177	معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "بيمو"	20
178	تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف بيمو	21
178	معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف بيمو	22
182	نموذج تقييم الجدارة الائتمانية بغرض التصنيف الائتماني وتكوين المخصصات	23
184	مستوى تصنيف العميل	24
185	العوامل النوعية المستخدمة في عملية التقييم	25
186	درجة المخاطر الائتمانية	26
187	تصنيف الديون وفق مستوى المخاطر الائتمانية	27
190	قائمة بالمصارف السورية الخاصة	28
191	أهم المؤشرات المالية للسوق المصرفي السوري للسنوات 2010-2012	29
192	البيانات المالية التاريخية لبنك بيمو السعودي الفرنسي	30
194	أهم مؤشرات الأداء لبنك بيمو	31
195	البيانات المالية التاريخية لبنك سورية والمهجر	32
197	أهم مؤشرات الأداء لبنك سورية والمهجر	33
198	البيانات المالية التاريخية لبنك التجارة والتمويل	34
200	أهم مؤشرات الأداء لبنك التجارة والتمويل	35
201	البيانات المالية التاريخية لبنك عودة	36
203	أهم مؤشرات الأداء لبنك عودة	37
204	البيانات المالية التاريخية للبنك العربي	38
206	أهم مؤشرات الأداء للبنك العربي	39

قائمة الأشكال - الدراسة النظرية

الصفحة	المحتوى	الرقم
24	تصنيفات الائتمان المصرفي	1
34	المراحل الرئيسية التي تتضمنها العملية الائتمانية	2
36	الإجراءات المختلفة للتعامل مع المخاطر	3
40	نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني	4
57	منهجية السياسة الائتمانية في المصارف التجارية - دليل عمل المصارف	5
63	أنواع الخاطر المصرفية	6
71	تطور عدد البنوك التي تتبنى إدارة المخاطر الشاملة	7
89	يوضح مراحل اختبارات الجهد لاختبار الخطر الائتماني	8
92	مصنوفة تصنيف مخاطر الائتمان على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة	9
103	أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة (RAROC)	10
114	المحاور الأساسية الثلاثة لاتفاقية بازل 2	11
117	المقارنة بين بازل 2 وبازل 3	12
127	أساليب تنويع الاستثمارات	13
134	الشكل المبسط لعمليات التسديد	14
137	آلية رسوم المشتقة السنوية	15
139	آلية عمل مشتقة تبادل العوائد	16

قائمة الأشكال- الدراسة العملية

الصفحة	المحتوى	الرقم
154	نموذج البحث	1
168	توزيع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "التجارة والتمويل"	2
171	توزيع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "عودة"	3
173	توزيع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "العربي"	4
176	توزيع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "سورية والمهجر"	5
179	توزيع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "بيمو"	6
186	تصنيف الديون وفق خارطة المخاطر الائتمانية	7
187	قطاعات خارطة المخاطر الائتمانية	8
194	التطورات المالية لبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الأعوام 2010-2011-2012	9
197	التطورات المالية لبنك سورية والمهجر خلال الأعوام 2010-2011-2012	10
200	التطورات المالية لبنك التجارة والتمويل الأعوام 2010-2011-2012	11
203	التطورات المالية لبنك عودة خلال الأعوام 2010-2011-2012	12
204	التطورات المالية للبنك العربي الأعوام 2010-2011-2012	13

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
229	الملاحق	
230	القرارات رقم (597/ م ن/ب4) التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة	1
232	القرار رقم (650/ م ن / ب 4).	
234	القرار (93 م ن/ب 4).	
235	القرار (95 م ن/ب 4).	
235	القرار/ (253 م ن/ب 4).	
236	القرار/ (388 م ن/ب 4).	
237	البيانات المالية للمحافظ الانتمانية للعينة المدروسة.	2

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض إليها المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية، من خلال تحليل النسب الأساسية التي تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية وربطها مع إجمالي المخاطر الائتمانية، وذلك بهدف التوصل إلى معرفة مدى كفاءة هذه المصارف في إدارة هذا النوع من المخاطر، وقد تم تحليل خمس من النسب المالية المصرفية المتعارف عليها ضمن هذا المجال لقياس كفاءة محفظة الائتمان، وعلاقتها بدرجة مخاطرها ولعل من أهمها المقاييس المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للمصارف نسبة قياس كفاءة الأصول ونسبة قياس فشل القروض، ونسبة قياس نسبة تغطية الديون غير العاملة، ونسبة قياس تغطية الضمانات، ونسبة قياس كفاءة استخدام الموجودات والودائع، وقد تم تحليل هذه النسب تحليلاً إحصائياً معتمداً على الدراسة الإحصائية للربط بين متغيرات البحث وذلك للوصول إلى تحديد تأثير المخاطر المصرفية على كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية.

ونتيجة لذلك يقترح الباحث نموذجاً لقياس مخاطر الائتمان مرتبط بشكل مباشر مع القرار الأهم لتصنيف مخاطر الائتمان 597م/ن/ب4 وتعديلاته الصادر عن مصرف سورية المركزي مما يساعد المصارف في تقليل حجم مخاطرها الائتمانية لحدّها الأدنى، و تطور أسلوب عمل إدارات مخاطر الائتمان ليتم بشكل أكثر دقة وموضوعية.

وشملت عينة البحث خمسة مصارف سورية خاصة خلال الفترة من عام 2007 ولغاية عام 2010 وذلك لإيجاد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في البحث، من خلال استخدام الأسلوب المعتمد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين تلك المتغيرات.

ويخلص البحث إلى وجود أثر متفاوت بين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية وبين كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف، كما أظهر البحث أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة، وذلك للمحافظة على الجدارة الائتمانية للمحافظ الائتمانية من خلال نموذج يقيس المخاطر الائتمانية.

Research Summary

This research aims to analyze the impact of total credit risk, which is exposed to credit portfolios for private banks Syrian, through analysis of percentages core that indicate the efficiency of the credit portfolio and linked with the total credit risk, in order to come to know the extent of the efficiency of these banks in the management of this type of risk, have been analyzed five of financial ratios banking accepted within this area to measure the efficiency of the credit portfolio, and its relationship to extent the risks and perhaps the most important standards of accounting and derived from the financial statements of banks ratio measuring the efficiency of assets and the ratio measure failed loans, and the ratio measuring debt coverage ratio is working, The guarantees cover ratio measurement, and measurement of the proportion of the efficient use of assets and deposits, has been analyzing these ratios statistical analysis supported the statistical study of the link between research variables so as to reach to determine the effect on the efficiency of banking risk portfolio of credit facilities.

As a result, the researcher suggests a model for measuring credit risk is directly linked with the most important decision for the credit risk rating **597 / M N / B4** And Its Amendments issued by the Central Bank of Syria, which helps banks in reducing the size of their credit risk to a minimum, and the evolution of the modus operandi of the departments of credit risk to be more accurately and objective.

The research sample included five banks Syria, especially during the period from 2007 until 2010 in order to find a relationship between the independent variables and the dependent variable in the research, through the use of the method based on the statistical analysis program SPSS to analyze the relationship between these variables.

The study concludes to the existence of the effect varies between total exposures to credit risk and the efficiency of the credit portfolios of banks, as research has shown the importance of maintaining the composition and quality of the credit portfolio, and reduce risks within acceptable levels, so as to preserve the creditworthiness of the governor credit through model measures the credit risk.

مقدمة: Introduction

للمصارف دور اقتصادي مهم، فهي التي تتولى الوساطة بين المودعين والمقترضين وهي مستودع لثروة المواطنين ومصدر للانتماء اللازم لإقامة المؤسسات وإنتاج السلع والخدمات، وهي القائمة على نظام الدفع ونقل السياسة النقدية وتوفير السيولة وهي المؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على وفرة الائتمان وأسعاره وخلق النقد وزيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من الحاجة إلى الإنتاج والاستثمار، لذا كان الاستقرار المالي والمحافظة على أموال المودعين وسياسات الائتمان الرشيدة هدفاً تسعى المصارف المركزية دائماً إلى تحقيقه وتضع التعليمات الرقابية وتجبر المصارف على الالتزام بها محافظة على الأدوار المهمة التي تقوم بها المصارف، ونتيجة لتطبيق سياسات ائتمانية غير متوازنة ونتيجة سياسة مخاطر غير فعالة، تعرضت العديد من المصارف لمخاطر ائتمانية عالية جداً، حيث قامت مثل هذه المصارف بمنح قروض تتجاوز حدود رأسمالها وأهملت تطوير أنظمتها، وخلال الفترة الأخيرة زادت حدة المنافسة في القطاع المصرفي من خلال تقديم منتجات ائتمانية جديدة ومبتكرة تناسب التطور المالي الحاصل، مما أسهم في تزايد احتمالية التعرض للمخاطر الائتمانية حيث حتم على إدارة هذه المصارف البحث عن سبل وطرق وآليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر.

ولذلك كانت توجهات إدارات المصارف السورية بشكل عام تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر والمحاولة في وضع مناهج تعمل على الحد من تعثر الديون وإعادة تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية وخاصة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية التي أصبحت أنظمتها الحديثة تقوم على الربط بين مخاطر الائتمان وكفاءة المحفظة الائتمانية للمصارف، وذلك لأن الإدارة الكفوءة لمخاطر الائتمان زادت من درجة كفاءة محافظ المصارف وحسن ربحيتها وخفض من معدلات الذبذبة في الإيرادات وزادت من سيولة رأسمالها واستعماله بطريقة أفضل استفادت منها المصارف وعملاؤها، بالتوازي مع التطوير الحاصل في التشريعات والقوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي، حيث صدرت العديد من الوثائق عن لجنة بازل 2، والتي تساهم في إدارة المخاطر الائتمانية، وتوضيح كيفية تصنيف التسهيلات الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة، وبناءً عليه قام مصرف سورية المركزي خلال الفترة الأخيرة بإصدار العديد من القرارات المستندة إلى المعايير الدولية، التي تتعلق بتصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية وتكوين المؤونات، وتحديد تركّزات المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى وضع حدود للتسهيلات الائتمانية سواء لكل فرد على حدى، أم على مستوى المحفظة ككل.

أولاً- مشكلة البحث: Research Problem Definition:

تكمن مشكلة البحث في أن التحدي الأكبر الذي يواجه الائتمان المصرفي هي مشكلة مخاطر الائتمان الناتجة عن عملية منح التسهيلات لمختلف الشرائح والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، حيث تعمل هذه المخاطر في اتجاه عكسي ضد تحقيق الائتمان لأهدافه وبالتالي إن تجاوز هذه المشكلة يكمن في اختبار وفحص أثر إدارة مخاطر الائتمان في المصارف على جودة محافظها الائتمانية، استناداً إلى مجموعة من المقاييس المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للمصارف، والتي سوف يتم الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان وربطها وتحليلها إحصائياً مع إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.

وتظهر مشكلة البحث أيضاً أنه نتيجة ارتفاع عمليات المنح الائتماني وما ترافق من ارتفاع حجم المخاطرة التي ترافق تلك العمليات، أصبحت الحاجة ملحة لترشيد القرار الائتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرافقة له ضمن نموذج يأخذ في الاعتبار المتغيرات المؤثرة كافة فيه بهدف ترشيد القرار الائتماني و استقرار الأوضاع المصرفية والمحافظة على الودائع وحماية حملة الأسهم.

ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات الأساسية التالية :

- 1 - ما تأثير نسبة قياس فشل القروض بالنسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية؟.
- 2 - ما تأثير نسبة قياس مخصص تغطية التسهيلات الائتمانية غير عاملة بالنسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية؟.
- 3 - ما تأثير نسبة قياس تغطية إجمالي الموجوات بالنسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية؟.
- 4 - ما تأثير نسبة قياس تغطية الضمانات بالنسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية؟.
- 5 - ما تأثير نسبة قياس كفاءة إدارة الودائع بالنسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية؟.

ثانياً- أهمية البحث: The Importance of Research:

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على الوظيفة الرئيسية لدى القطاع المصرفي وهي منح التسهيلات الائتمانية وما يتولد عن عمليات المنح من مخاطر ائتمانية نتيجة لعدم قدرة المدينين من الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق، وما يترتب على ذلك من خسائر يتحملها المصرف نتيجة النشاط الائتماني الذي يعتبر أحد الوظائف الرئيسية المهمة التي تقدمها المصارف وهي من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة، وتنشأ وتتجلى أهمية هذا البحث أيضاً من خلال التركيز الذي يتم في الآونة الأخيرة عملياً وعلمياً على جودة المحافظ الائتمانية من خلال المحافظة على نوعية وعوائد الأصول المكونة للمحفظة الائتمانية، وحماية عوائده من التذبذبات على المدى الطويل الأجل، ولا سيما أن ظروف العملاء متغيرة، الأمر الذي أدى إلى أهمية قياس المخاطر الائتمانية وتأثيرها على أداء المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة.

ثالثاً- أهداف البحث: Research Purposes:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- التعرف على أهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة، ودورها على أداء المحافظ الائتمانية للمصارف.
- 2- تسليط الضوء على مراحل إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة إضافة إلى اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وربطها مع جودة المحافظ الائتمانية في المصارف الخاصة السورية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية المتعلقة بقياس الكفاءة والربحية، إضافة إلى استخدام بعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بقياس كفاءة جودة المحافظ الائتمانية.
- 3- اقتراح نموذج لقياس المخاطر الائتمانية وفق القرار 597/ م ن/ب4 وتعديلاته من قرارات 602/ م ن/ب4 و 950/ م ن/ب4، يساهم في تخفيف للمخاطر الائتمانية ويقوي أداء المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة.
- 4- تحليل أداء المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة وفق العينة المدروسة خلال السنوات (2010-2011-2012)، وما ترافق مع الأزمة الحاصلة في سورية وانعكاسها على القوائم المالية للمصارف وما تبعها من تدهور على صعيد كافة القطاعات الاقتصادية.

رابعاً-فرضيات البحث: Hypothesis:

يمكن تحديد فرضيات الدراسة بفرضية رئيسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف وبين كفاءة المحفظة الائتمانية:

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية خمسة فرضيات فرعية وهي:

- 1 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس فشل القروض وبين نسبة إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.
- 2 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس مخصص تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية وبين نسبة إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.
- 3 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات وبين نسبة إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.
- 4 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس تغطية الضمانات بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية وبين نسبة إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.
- 5 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس إجمالي التسهيلات الائتمانية بالنسبة إلى الودائع وبين نسبة إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.

خامساً- منهج البحث: Research Methodology:

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث بإتباع المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال ما يلي:

- *الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية بالإضافة إلى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن مصرف سورية المركزي وذلك بهدف وضع الإطار النظري للموضوع.
- *الارتكاز على القوائم المالية المنشورة للمصارف الخاصة المشمولة في عينة الدراسة بهدف تقييم جودة المحافظ الائتمانية للمصارف.

سادساً- النطاق الزمني للبحث: Time scale for Search:

تم تحديد الفترة الزمنية لعينة الدراسة من عام 2007 وحتى عام 2010، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة خلال هذه الفترة للمصارف الخاصة السورية.

وتم تحديد سنوات 2010-2011-2012 لإجراء تحليل للمحافظ الائتمانية للعينة المدروسة وإجراء مقارنة بين سنوات ما قبل الأزمة وخلال الأزمة الحاصلة في سورية.

سابعاً- مجتمع البحث: The research community

يتم تطبيق البحث على عينة من المصارف الخاصة السورية العاملة في الجمهورية العربية السورية وعددها خمسة مصارف كما يوضح الجدول التالي:

الرقم	اسم المصرف
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي
2	البنك الدولي للتجارة والتمويل
3	بنك عودة
4	بنك سورية والمهجر
5	البنك العربي

ثامناً- الدراسات السابقة Previous Literature :

أ - الدراسات باللغة العربية:

1 دراسة فرح جمعة، 2012، السياسة الائتمانية وأثرها على جودة محفظة القروض في المصارف التجارية السورية خلال الفترة: (2006-2010):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية السورية، وبيان مدى جودة محافظها الائتمانية، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة السياسة الائتمانية في إدارة المخاطر المصرفية والتعرف إلى توجهات اتفاقية بازل العالمية بخصوص السياسة الائتمانية وجودة محفظة القروض من خلال التعرف على كيفية رسم سياسة ائتمانية جيدة تساهم في زيادة جودة محفظة القروض المصرفية وتحسين أداء المصرف ككل وتوصلت نتائج البحث إلى أن هناك معايير في تقييم درجة جودة محفظة القروض.

2- دراسة فاطمة بن شنة، 2010، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ، ومحاولة فهم و تحليل معايير لجنة بازل الدولية II في وضع مناهج تعمل على إدارة المخاطر و الحد من تعثر الديون، كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازل II ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للمصارف ويحول دون تعثرها، و محاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، و الوقوف على أسباب تعثر القروض في المصارف الجزائرية و السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث توصلت إلى أن المصارف تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دورية للاطلاع على نشاطها الائتماني و مؤشرات تعثرها و ذلك من خلال: معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم وحجم ونسبة القروض المتعثرة في كل قطاع و في كل نوع من أنواع القروض و كذلك ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي و التحليل الإحصائي و ذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

3- دراسة علي عبد الله أحمد شاهين، 2010، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية- دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين -الجامعة الإسلامية- غزة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات المهمة التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قرارها بشأن منح الائتمان.

4- دراسة علي عبد الله أحمد شاهين، 2010، القياس المحاسبي لملاءة رؤوس أموال المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل II في فلسطين -الجامعة الإسلامية- غزة

تتناول الدراسة بالتحليل والمناقشة قضية أساسية تتعلق بتحديد العناصر المؤثرة في قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية من خلال تحليل تلك العناصر ومدى علاقتها بطبيعة المخاطر التي يتعرض لها رأس مال البنك في ضوء الاعتبارات الواردة في مقررات

لجنة بازل والتي تعد مشكلة أساسية في البنك الإسلامي وقد عمل البحث على تشخيص طبيعة المشكلة والعوامل المؤثرة فيها وتحليل المفاهيم والأسس التي يتعين معالجتها وفقاً للمعوقات وطبيعة العلاقات التي تحكم أداء المصرف الإسلامي من جانب مصادر الأموال واستخدامها. وقد توصل البحث إلى صياغة الأسس التي يتعين الاستناد إليها عند القياس المحاسبي لملاءة رأس مال البنك الإسلامي .

5 - دراسة الشريف، 2009، أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف «دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري»:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين مؤشرات رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى التزام المصارف السورية بمعايير بازل لكفاية رأس المال، من خلال تحليل مؤشرات رأس المال، وأثرها على المخاطر الائتمانية لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2004-2006، كما قدم الباحث نموذجاً مقترحاً يهدف إلى تحقيق التنوع الأمثل لمحفظه التسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري السوري، وذلك في إطار منسجم مع توجهات بازل 2 /وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : التأكيد على وجود علاقة بين رأس المال والسياسة الائتمانية للمصارف، بالإضافة إلى بيان أهمية تنوع المحفظه الائتمانية في تحقيق المبادلة بين العائد والمخاطرة من جهة، والالتزام بكفاية رأس المال من جهة أخرى.

6 - دراسة محمد داود عثمان، 2008، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q. خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية ودور استخدام مخفضات مخاطر الائتمان في العمل المصرفي، و المعوقات المهمة التي تواجه المصارف في استخدامها، وتحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة البنك، حيث تشمل هذه المخفضات: مبادئ الإقراض الجيد، وإستراتيجية البنك، ولتقدير قيمة البنك استخدم الباحث القياس المعتمد على المعادلة التقريبية البسيطة $Tobin's Q$ وشملت عينة الدراسة أحد عشر مصرفاً تجارياً أردنياً خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006 لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة تم استخدام الأسلوب المعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، إضافة إلى استخدام الاستبانة وتحليل النسب المالية

المستندة إلى القوائم المالية لهذه المصارف لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات، كما هدفت الدراسة إلى بيان أهمية إدراك المصارف التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية، التي تكون محصلاتها النهائية مخاطر عدم السداد، أو التعثر الائتماني وأثر ذلك على قيمة المصارف، من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم.

7- دراسة عبد الكريم وابو صلاح، 2007، المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة المصارف في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية المصارف لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية وأوضحت نتائج الدراسة بشكل عام، انخفاض مستوى التزام المصارف العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا تتوافر لدى معظم المصارف المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة.

8- دراسة ميرفت علي أبو كمال، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، و هي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة بغزة - فلسطين:

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الإستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، والنتائج المهمة التي توصلت إليها: كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، و توصلت إلى أنه لعدم توافر المقومات اللازمة لتطبيق منهجيات بازل II يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق الأساليب المعاصرة

حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان بدلاً عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

9 دراسة نضال عرييد، 2007، مجلة جامعة دمشق-المجلد 23-عام: دراسة تحليلية للقروض في المصرف الصناعي السوري :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة 1998-2005 اعتماداً على تطور البيانات في تلك الفترة ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي في معالجة القروض المتعثرة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسة الائتمانية وفقاً للمعايير والأعراف الفنية المصرفية وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة للعميل ونتائج أعماله قبل وبعد منحه القرض مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر.

10 دراسة عبد الله شاهين، علي، 2007، كلية التجارة- قسم المحاسبة الجامعة الإسلامية - غزة، بعنوان دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في المصارف:

هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيات البحث وجرى اختبارها إحصائياً وتبين وجوب رفضها مما يقدم الدليل على ضرورة وضع وتطبيق سياسات ائتمانية وقائية.

11 -دراسة زائدة، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتحديد حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني من العام 2001 حتى 2005 وتم استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال توزيع 60 استبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد

ديون متعثرة لدى جميع المصارف، تتفاوت ما بين المصارف الوطنية والوافدة وتساهم الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية بدرجة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها، وأن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات 2001، 2002، 2003 من أكثر النسب ارتفاعاً في المصارف وأن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بتكوين المخصصات لمواجهة التعثر، كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في قرارات الإقراض بهدف التوصل إلى مدلولات إحصائية بين العوامل المؤثرة حسب علاقتها بقرار الإقراض إلى عوامل متعلقة بالبنك التجاري المانح للإقراض وعوامل متعلقة بطالب القرض وأخرى متعلقة بالقرض نفسه، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- عوامل متعلقة بالقرض نفسه.

2- عوامل متعلقة بمقدم لطلب القرض.

3- عوامل متعلقة بالبنك مانح القرض نفسه.

ومن أهم توصيات الدراسة المهمة، يجب على المصارف أن تتخذ الوسائل التي تحد من ظاهرة الديون المشكوك في تحصيلها وهي: التأكد من سلامة قرار منح الائتمان، واستخدام التمويل في أغراضه المحددة، ومراقبة الوضع المالي للعميل.

12- دراسة البلتاجي، 2005، نموذج مقترح لقياس المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر الخطر في المصارف الإسلامية. تصميم نموذج لقياس المخاطر المصرفية الإسلامية كأداة من أدوات المحاسبة الإدارية للرقابة والمتابعة. وتنطلق فرضية البحث الرئيسية من أن النمو والتطور الحاصل في إنشاء المصارف الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية يتطلب التعرف على المخاطر ونقاط الضعف التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية ومحاولة التغلب عليها، كما يسهم البحث في تطوير آليات الصيرفة الإسلامية، كما يشكل النموذج المقترح لقياس المخاطر أداة من أدوات المحاسبة الإدارية للرقابة والمتابعة يمكن استخدامها من قبل إدارة الرقابة على المصارف ومؤسسات النقد والمصارف المركزية، والإدارة المعنية بالمخاطر بالمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية.

13- دراسة لما محمد جميل عمر، 2004، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية للفترة (1988-2002):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (1988-2002)، وذلك لبيان مدى تأثير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية على المخاطر المصرفية وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك تفاوتاً في تأثير المخاطر المصرفية على التسهيلات الائتمانية، فبالنسبة لمخاطر الفائدة، فإن زيادتها تؤدي إلى تخفيض حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنك العربي، وكذلك الأمر بالنسبة لمخاطر الائتمان، حيث أدت زيادتها أيضاً إلى تخفيض حجم التسهيلات لدى البنك العربي، بينما يؤدي إلى انخفاض حجم التسهيلات لدى البنك الأهلي. كما أدى انخفاض مخاطر السيولة إلى زيادة حجم التسهيلات في بنك القاهرة عمان، بينما أدى انخفاض مخاطر السيولة لدى بنك المؤسسة العربية إلى تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية، ويعود سبب تفاوت النتائج على مستوى المصارف إلى اختلاف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر، واختلاف أسلوب إدارة كل مصرف للمخاطر التي يتعرض لها، بالإضافة إلى اختلاف حجم وهيكل الموجودات والمطلوبات من مصرف لآخر، وبشكل عام وبالنسبة لمجموع المصارف التجارية أشارت النتائج إلى أن انخفاض كل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، يؤدي لزيادة حجم التسهيلات الإجمالية. كما تبين وجود علاقة طردية ما بين معدّل النمو في الدخل المحلي الإجمالي والتسهيلات الائتمانية، وقد يعود ذلك إلى عدم ثقة المصارف بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في المنطقة.

14- دراسة خريوش وآخرون، 2004، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات عن البنك المركزي وبورصة عمان عن الفترة (1992-2002). ولغايات التحليل فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

15- دراسة أبي عبدو، 2004، آثار المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة أثناء انتفاضة الأقصى":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة أثناء انتفاضة الأقصى.

وإن نتائج الدراسة المهمة هي أن اتخذت المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة قراراتها الائتمانية قبل وأثناء الانتفاضة بشكل منهجي معتمدة على محددات، واختلف ترتيب هذه المحددات أثناء انتفاضة الأقصى عما كانت عليه قبل الانتفاضة .

حيث جاءت ترتيب هذه المحددات قبل الانتفاضة كما يلي : سمعة العميل، المحددات الداخلية، محددات سلطة النقد، خصائص الضمانات، الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل، قدرة العميل على السداد، محددات تشريعية وقانونية، ثم محور أنواع الضمانات. بينما جاءت هذه المحددات أثناء انتفاضة الأقصى على التوالي : المحددات الداخلية، سمعة العميل، خصائص الضمانات، الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل، محددات سلطة النقد، قدرة العميل على السداد، محددات تشريعية وقانونية.

16- دراسة حنا، 2002، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في المصارف التجارية:

قد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

* ضرورة سعي المصارف إلى زيادة وتنشيط محافظ الأوراق المالية لديها مما يؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية من ناحية وتحقيق المصارف لمعدلات عائد معقولة على استثماراتها.

* ضرورة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية للحفاظ على التنوع الأمثل للمحفظة الذي يحقق المستوى المرغوب من العائد وفي ظل مستوى محدد من المخاطر وتحقيق الكفاءة في اختيار الأوراق المالية.

17- دراسة معلا و ظاهر، 1999، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن نموذج مناسب يتضمن العوامل المحددة المهمة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي يجب أن تأخذها إدارة المصارف الأردنية بعين

الاعتبار عند منح الائتمان، بما يساعدها على توظيف أموالها بأحسن الوسائل وأقل المخاطر، وأن أهم نتائج الدراسة، لا يتم اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية بصورة عشوائية، بل إن إدارات تلك المصارف تعتمد على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية والإدارية والقانونية بالإضافة لمعايير أخرى مثل : مركزية المخاطر للعميل ومشروعية الغرض من التسهيلات.

وأن هذه العوامل تختلف طبقاً لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية، فقد كانت العوامل القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها .

بينما حظيت المعايير المالية والمحاسبية بالمرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالمعايير الأخرى، على الرغم من أهميتها في قياس ملاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارة في المصارف الأردنية تبني مجموعة هذه المعايير لأهميتها العالية في اتخاذ قرار منح التسهيلات، وذلك من أجل تخفيض درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال التي توظفها المصارف في التسهيلات الائتمانية إلى أقل درجة ممكنة. هذا مع ضرورة أن تولي المصارف الأردنية أهمية أكبر للمعايير المالية والمحاسبية لأهميتها في تقييم ملاءة العميل المالية وقدرته على الوفاء بالتزاماته، وأن تركيز اهتمام المصرف على الضمانات التي يقدمها العميل كمعيار أساسي في تقييم أهليته للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة المطلوبة لا يكفي، وخاصة عندما تكون الضمانات عقارات تستخدم بصفة شخصية" للمسكن.

18- دراسة لمحسن، 1995، رسالة ماجستير – جامعة عمان الأهلية بعنوان: نماذج التنبؤ بتعثر العمليات المصرفية للمصارف (دراسة تطبيقية على المصارف في الأردن):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية التنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية في الأردن بتطوير نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية قبل تعثرها بثلاث سنوات واستخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتحقيق ذلك حيث حلل سبع وعشرين نسبة مالية تم احتسابها من القوائم المالية للسنة الثالثة قبل التعثر لعينة من اثنتي عشر منشأة نصفاً متعثر والأخر غير متعثر وقد توصل الباحث إلى أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على البيانات المنشورة للمنشآت المصرفية في الأردن للتمايز بين المنشآت المصرفية المتعثرة والمنشآت المصرفية غير المتعثرة أهمية وضرورة توفير المعلومات المحاسبية الدقيقة للوقوف على الوضع الحقيقي للمنشأة

ب- الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (KAMILIA&KABAN& TOMAR)،(2012): تهدف هذه الدراسة إلى شرح إحدى الطرق المتضمنة في إطار بازل 3 لتقييم قدرة المصارف على الصمود أمام فترات الاضطراب التي تصيب أسواق التمويل هي نسبة التمويل المستقرة الصافية، وهي مقياس متطور للسيولة يجمع بين عناصر من جانبي الموجودات والالتزامات في الميزانية العمومية للبنك، وتقيس هذه النسبة استقرار مصادر تمويل البنك، لا بشكل عام، وإنما في سياق وضع السيولة المصرفية لأصوله. وعلى سبيل المثال، إذا كانت لدى البنك كميات كبيرة من الأوراق المالية مرتفعة السيولة، أي التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية، يكون بمقدور البنك الاعتماد بدرجة أكبر على أموال السوق لأنه يستطيع في أوقات الضغوط أن يحصل بسهولة على النقدية التي يمكن أن يحتاج إليها ولكن إذا كانت أصول البنك غير سائلة في معظمها مثل الودائع لأجل والأوراق المالية، فإنه ينبغي له أن يعتمد على الودائع بدرجة أكبر من اعتماده على أموال السوق المتقلبة، وهناك إقرار واسع بأن الودائع التقليدية تمثل مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض في السوق، أما المقياس الآخر الذي يستخدم لمعرفة قوة الميزانيات العمومية يتعلق برأس المال للبنك، لا سيما ما يسمى نسبة رأس المال، التي تقيس مقداره نسبة إلى قيمة موجودات البنك. وكلما كانت النسبة أعلى، كان البنك أكثر قدرة على الصمود، أي أكثر قدرة على تقديم قروض، ويرجح بدرجة أقل أن يخفق، وقد كانت الهيئات التنظيمية تعتبر دوماً أن الشكل الأكثر جوهرية لرأس المال المصرفي هو حقوق ملكية المساهمين، أي الأموال التي قام المساهمون (ملاك البنك النهائيون) باستثمارها والتي يمكن استخدامها لموازنة الخسائر.

2- دراسة، Alessandri،(2010): هدفت هذه الدراسة إلى تطوير إطار للعمل على تحليل مخاطر الائتمان ومعدلات الفائدة بشكل مرابط، حيث إن غالبية المصارف تعمل على قياس كلٍّ منهما إلى باقي المخاطر لتحديد رأس المال الاقتصادي. ولكن هذه الطريقة تغفل التفاعلات الكبيرة بين هذين النوعين من المخاطر، وتبيّن أن مدى التفاعلات بين مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، والآثار الناتجة عن ذلك، يعتمد على هيكل الميزانية العمومية، وعلى خصائص إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، ويشير التحليل إلى أن التحليل المترابط للمخاطر، يمكن أن يحقق نتائج مُختلفة إلى حد كبيرٍ بالمقارنة مع تحليل كل نوع من المخاطر على حدة.

3- دراسة، M.Tabak، (2010): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان تنويع المحفظة الائتمانية في المصرف يرتبط بتحسين الأداء وتخفيض المخاطر، وتم هذا الاختبار على القطاع المصرفي البرازيلي.

وتبين أن محافظ القروض المركزة، تساهم في زيادة العوائد وتخفيض مخاطر التعثر، كما تبين أن المصارف الأجنبية والمصارف العامة، تتأثر بشكل أقل بدرجة التنويع. بالإضافة إلى ما سبق تمّ التوصل إلى نتيجة هامة أخرى، وهي أنه بعد اندلاع الأزمات المالية العالمية الأخيرة أصبحت المصارف تميل بشكل متزايد نحو تركيز محافظها الائتمانية.

4- دراسة، Othman,Nayfa، (2010) اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في المصارف الاسلامية الاردنيه:

حيث تم الاعتماد على نموذج (ROE) العائد على حقوق الملكية حيث اعتبر هذا النموذج لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة التبادلية ما بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كويل منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسًا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل. حيث سيتم الاعتماد على نموذج دوبونت المعدل Modified DuPont Formula لحساب العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء بشكل عام، ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والانتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول (ROA) وكما يبين قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) ، وأهم النسب المالية المتعلقة في هذا المجال هي:

$$ROE=ROA*FLM$$

$$ROE = \text{Net Profit Margin} \times \text{Total Asset Turnover} \times \text{Financial Leverage Multiplier}$$

$$\text{Sales/Net Profit Margin} = \text{Earning Available for Common Stockholders}$$

$$\text{Total Assets/Total Assets Turnover} = \text{Sales}$$

$$\text{Common Stockholders Equity/Financial Leverage Multiplier} = \text{Total Assets}$$

5- دراسة Jose M. Berrospide (2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة تمويل الشركات على أداء الشركات وقيمتها، حيث قامت الدراسة بالتركيز على بيئة الاقتصاد الكلي مستعرضاً خلالها الأزمة المحلية للعملة البرازيلية في 1999، ثم تناول تغيرات سعر الصرف وانعكاساتها على الأمان المصرفي والمؤسسي، وقد استخدمت الدراسة طريقة (Fixed effect) كأحد الأساليب المستخدمة في تحليلها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية والدفترية للمنشأة وقرارات الأمان مع هامش الربح التشغيلي، والعقود المشتقة للعملة البرازيلية، والإنفاق الرأسمالي، والميزانية النقدية، فيما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لحجم المنشأة، ومعدل نمو المبيعات مع قرارات الأمان المصرفي في نموذج ال Fixed Effect، كذلك توصلت إلى أن مستخدمي العقود المشتقة ونظام الأمان يستثمرون أكثر من غير المستخدمين للعقود المشتقة.

6- دراسة Jimenez (2004): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة المهمة لاحتقال التعثر (Probability of Default) في القروض المصرفية، وتم التركيز على مناقشة مجموعة محددة من المتغيرات، وهي الضمانات، ونوع المقرض، والعلاقة بين المصرف والمقترض. وتم هذا التحليل على بيانات مؤسسات الائتمان الأسبانية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن القروض المضمونة تتميز بمعدل أعلى لاحتقال التعثر، وأن القروض الممنوحة من مصارف الادخار Savings Banks تُعتبر أكثر خطورة، وأخيراً تبين أن العلاقة القوية والثيقة بين المصرف والمقترض، تؤدي إلى زيادة الاستعداد لتحمل مخاطر أكثر.

7- دراسة Acharya et al (2002): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع (التركز) في الاستثمارات المصرفية على عائد ومخاطر المصرف، وذلك من خلال تحليل البيانات العائدة لـ 105 من المصارف الإيطالية خلال الفترة 1993 – 1999، وبشكل خاص تم تحليل المفاضلة بين محافظ القروض المتنوعة من جهة والمركزة من جهة أخرى.

وكانت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع النظرية التي ترى أن زيادة التوسع في منح الائتمان إلى الصناعات الجديدة والمتنافس على تمويلها، يؤدي إلى تدهور جودة المراقبة المصرفية لهذه الصناعات، مما يزيد مستويات المخاطر التي يتعرض لها المصرف، مع ملاحظة أن هذا الأثر يكون أقوى بالنسبة للمصارف عالية المخاطر.

* ما يميز هذا البحث عن الأبحاث السابقة:

اتفق هذا البحث مع الأبحاث السابقة في انه اشترك بتناول كل الأمور المتعلقة بالائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية والمعايير الجديدة في تحليل وقياس المخاطر الائتمانية.

إلا أنه على الرغم من الأهمية العلمية للأبحاث السابقة، إلا أنه توجد بعض النقاط التي تتميز بها هذا الدراسة، أهمها ما يلي:

* تحليل النسب المالية الأساسية التي تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية وربطها مع إجمالي المخاطر الائتمانية، وذلك بهدف التوصل إلى معرفة مدى كفاءة هذه المصارف في إدارة هذا النوع من المخاطر.

* تضمن هذا البحث نموذجاً يقيس مخاطر الائتمان وربطها بشكل مباشر مع القرار 597/م ن/ب4 الخاص بقياس مخاطر الائتمان ليكون مقياساً تستخدمه المصارف الخاصة في سورية

* تناول هذا البحث تحليلاً للمحافظ الائتمانية للعينة المدروسة في سنوات الأزمة في سورية، وهذا لم نلاحظه في الأبحاث السابقة.

تاسعاً- مخطط البحث : Plan Researches

قسّم هذا البحث إلى أربعة فصول، حيث تم تناول الجانب النظري في الفصلين الأول والثاني الثالث، أما الجانب العلمي فقد تم تناوله في الفصل الرابع.

أ- القسم النظري:

تمّ في الفصل الأول من هذا القسم عرض شامل لإدارة الائتمان المصرفي وتحليل السياسة الائتمانية في المصارف التجارية، تم استعراضها في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يستعرض مدخل إلى الائتمان المصرفي والمبحث الثاني يتناول تحليل الائتمان المصرفي في المصارف التجارية، أما المبحث الثالث فتناول تحليل السياسة الائتمانية في المصارف التجارية.

و الفصل الثاني تناول تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً للمعايير الدولية من خلال استعراضها في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول يستعرض مدخل إلى إدارة المخاطر وأنواعها في المصارف التجارية والمبحث الثاني تتناول تحليل إدارة المخاطر الائتمانية وطرق قياس مخاطرها، أما المبحث الثالث استعرض إدارة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل الدولية .

و الفصل الثالث تناول مفهوم إدارة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول تناول عن تحليل إدارة المحفظة الائتمانية وماهيتها ، والمبحث الثاني استعرض الأدوات المالية المستخدمة في إدارة المحفظة الائتمانية ، أما المبحث الثالث تضمن أنظمة التصنيف الائتماني ودورها في سلامة المحافظ الائتمانية للمصارف .

ب القسم العملي :

تناول **الفصل الرابع** الإطار العملي للبحث ، حيث تضمن المبحث الأول التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات، من خلال دراسة إحصائية لتأثير مخاطر إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية على كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية في كل من المصارف الخاصة المشمولة في عينة الدراسة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية الواردة في التقارير السنوية للمصارف الخاصة ضمن عينة البحث .

أما المبحث الثاني تناول نموذج مقترحاً يساعد المصارف الخاصة على قياس وتحليل مخاطرها الائتمانية وفق القرار **597 م/ب وتعديلاته** الصادر عن مصرف سورية المركزي ، لتصنيف مخاطر الائتمان وتم طرح أهداف هذا النموذج وميزاته ، والمبحث الثالث تناول دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاع المصرفي في سورية خلال الأعوام: **2010-2011-2012** ، وفي نهاية البحث تمت مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وصولاً إلى المقترحات الخاصة بالبحث .

عاشرًا- الكلمات المفتاحية: Keywords:

المصطلح	البيان
1. المخاطر	احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية أو استثمار معين.
2. المخاطر الائتمانية	المخاطر التي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
3. مخاطر السوق	المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية وتشمل مخاطر: معدلات أسعار الفائدة - أسعار الصرف - تسعير الأصول.
4. المخاطر التشغيلية	المخاطر التي قد تنشأ من العمليات اليومية للبنك وتحدث نتيجة لعدم كفاءة العمليات الداخلية للبنك أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط أو بسبب أحداث خارجية.
5. مخاطر رأس المال	عدم كفاية رأس المال لحماية كل من مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومخاطر رأس المال ينتج عنها انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات.
6. المخاطر القانونية	مخاطر تنشأ نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية مثل المصارف المركزية، وقد تنشأ هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض أو لا تبين الحقوق والالتزامات بشكل محدد وواضح.
7. المدخل المعياري في تصنيف مخاطر الائتمان	التصنيفات التي يتم توفيرها من خلال مؤسسات تصنيف ائتمانية خارجية.
8. المدخل الأساسي للتصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان	تقوم المصارف بتقدير احتمالية التعثر PD أما الخسائر عند التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD والاستحقاق الفعلي M يتم توفيرها بناءً على التقديرات الرقابية أو الإشرافية.
9. المدخل المتقدم للتصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان	يقوم على أساس قيام المصرف داخلياً بتقدير مكونات المخاطر وهي احتمالية التعثر PD والخسائر عند التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD والاستحقاق الفعلي M.
10. المصارف التجارية	المصارف التقليدية - المصارف الخاصة

الفصل الأول

الائتمان المصرفي وتحليل السياسة الائتمانية في

المصارف التجارية

المبحث الأول

مدخل إلى الائتمان المصرفي

تلعب المصارف دور مهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أداة رئيسة وهامة لتجميع وحشد المدخرات وتوجيهها نحو مشروعات استثمارية مستهدفة دفع عملية التقدم الاقتصادي إلى الأمام.

ويعتبر الاقتراض من المصارف حاجة ملحة لمعظم النشاطات الاقتصادية ، إذ قلما نجد في الواقع مشروعاً استثمارياً يعتمد في نشاطاته على موارده المالية الذاتية، وتعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للمصارف باعتبارها المصدر الأساسي لإيراداتها ، لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في المصارف الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية السليمة التي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات.

كما إن النشاط الائتماني يعتبر ذا أهمية وكبيرة لنجاح المؤسسات المالية المصرفية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديها وبالتالي لا بد لتلك المؤسسات المالية المصرفية من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة ورقابة ومتابعة المحفظة الائتمانية.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالائتمان المصرفي وأنواعه المختلفة من التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، والمعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي ومراحله والعوامل المؤثرة فيه والبيانات الواجب توافرها في صياغة قرار منحه، وفقاً لمايلي:

أولاً- تعريف الائتمان المصرفي.

ثانياً- أهمية الائتمان المصرفي.

ثالثاً- أنواع الائتمان المصرفي.

رابعاً- مبادئ منح الائتمان المصرفي.

أولاً - تعريف الائتمان المصرفي:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: "هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها"⁽¹⁾.

ويمكن وضع تعريف آخر للائتمان المصرفي وهو: "مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغاً من المال للمقترض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض أما القيمة الآجلة فهي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد"⁽²⁾.

ويمكن الجمع بين المفهومين على أنه: "مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل. هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن أن يعبر من وجهة نظر أخرى عن مفهوم (الدين) إذ أن الأخير يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل غالباً ما يكون بشكل نقدي"⁽³⁾.
وعادة ما يكون التسهيل الائتماني⁽⁴⁾:

- إما مبلغاً من المال يتفق عليه ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد معلوم للمصرف، وضمن الشروط والحدود المتفق عليها والواردة بعقد الائتمان بين المصرف والعميل ويكون هذا العقد مقيد بفترة زمنية وبشروط أخرى تتعلق بنوع التسهيل وحجمه ومعدل الفائدة وطريقة السداد وغيرها من الشروط الضرورية في اتفاقية عقد الائتمان.

- أو تعهداً يصدر من المصرف بناءً على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) لتحقيق غرض معين ولأجل محدد، كما هو الحال في خطابات الضمان والكفالة والاعتمادات المستندية، وتمثل هذه التعهدات التزامات غير مباشرة على المصرف وتتحول إلى التزامات مباشرة في حال رفض العميل سداد مستحقات الدين المترتبة عليه أو ثبت عدم قدرته على السداد.

¹ - رحيب حسين، سليم حمود، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008، ص3.
² - رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006، ص74.
³ - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص31.
⁴ - خالد أمين عبدالله، إطار، إدارة المخاطر الائتمانية، مرجع سابق، ص3.

ويرتبط بالائتمان بمفاهيم مختلفة وأهمها⁽⁵⁾:

أ - **الجدارة الائتمانية (Credit-standing):** وهي قابلية الحصول على الائتمان، وكلما تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل كلما تمكن من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق وغيرها من العوامل.

ب **خط الائتمان (Line of Credit):** هو الحد الأقصى من الائتمان الذي قرر أو وافق المصرف على منحه للعميل المستوفي لشروط منح الائتمان وفق الدراسة الائتمانية أي سقف الائتمان الذي اتفق الطرفان على عدم تجاوزه ويرتبط هذا السقف بالجدارة الائتمانية للعميل وبملاءته المالية من خلال ما يقدمه من بيانات مالية تاريخية .

ت - **أداة الائتمان (Credit Instrument):** وهي وثيقة توضح وتبين التزامات المقرض وحقوق المقرض. (مثال ذلك الكمبيالة، السند، دفاتر حساب التوفير، عقد مرابحة.. الخ) وذلك نظراً لأن الائتمان عملية إقراض فإنه من الضروري وجود وثيقة تعزز هذه العملية وتضمن حقوق المصرف في حال تخلف المدين عن سداد التزاماته.

ثانياً- أهمية الائتمان المصرفي:

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين، الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي⁽⁶⁾.

أ - أهمية الائتمان على مستوى البنك:

يعتبر الائتمان المصرفي على مستوى البنك الاستثمار الأكثر قسوة نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و دونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ب - أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:

على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.

ويعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح

⁵ - خليل الشماع، تقييم أداء المصارف التجارية، معهد التدريب المالي والمصرفي، 2004، ص596.

⁶ - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص17.

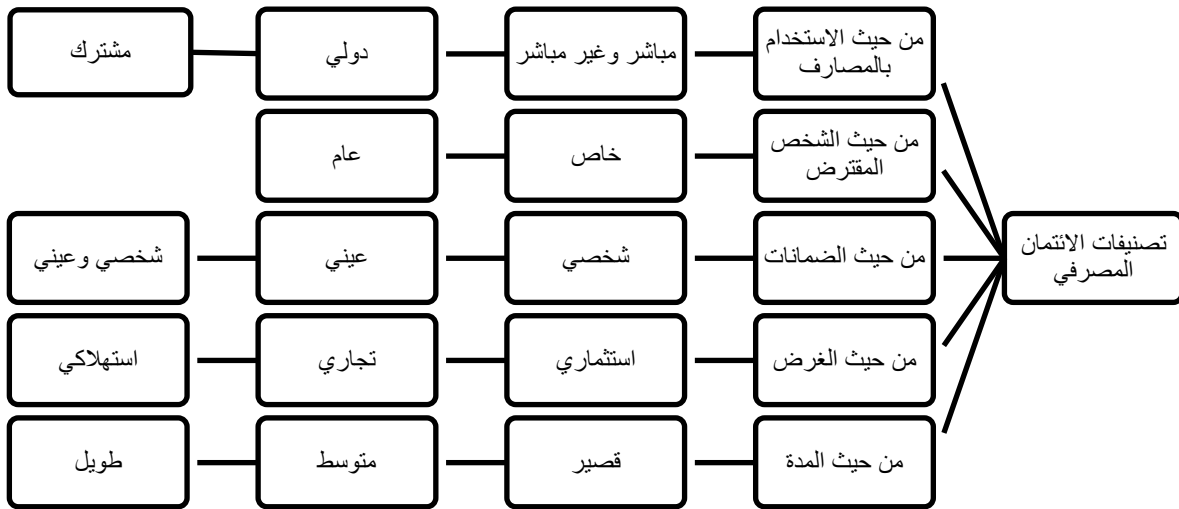
الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً وملياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية، حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للبنك وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها⁽⁷⁾.

ثالثاً- أنواع الائتمان المصرفي⁽⁸⁾:

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن تصنيفها كالاتي :

الشكل رقم (1)

تصنيفات الائتمان المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث

⁷ - صلاح الدين حسن السبيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، مرجع سبق ذكره، ص43.

⁸ - عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة المصارف (منج وصفي تحليلي)، مرجع سبق ذكره، ص102.

من حيث مدة الائتمان:

أ - للائتمان قصير الأجل: وتتراوح مدته بين 30 يوماً ولا تزيد مدته عن عام واحد، وهو عادة ما يستخدم من قبل المقترض لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم بالانخفاض في العادة.

ب - الائتمان متوسط الأجل: وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات.

ت - الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستخدم بشكل رئيس لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات، وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن الفائدة المصرفية تكون مرتفعة السعر.

1 من حيث الغرض من الائتمان:

أ - الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): حيث تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.

ث - الائتمان التجاري: يستخدم في الاستيراد والتصدير والتوزيع ويهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

ج - الائتمان الاستهلاكي: أي القروض الموجهة لشراء السلع لأغراض استهلاكية، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية، مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة، لذا فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى.

2 من حيث الضمانات المرتبطة بالائتمان: وتكون الضمانة إما شخصية أو عينية أو مزيج من الضمانات الشخصية والعينية.

أ - فالائتمان الشخصي هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان، بل يكتفي مانح الائتمان بوعدهم المقدمين على نفسه بتسديد الدين، أي يؤخذ بالحسبان شخص ضامن موثوق به لديه سجل تجاري أو بيان بالدخل.

ب - أما الائتمان العيني فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض، بعد تقديمه أصولاً ضماناً لتسديد هذا الائتمان (عقارات - أراضي منشآت المشروع... الخ).

ت - مزيج من الضمانات الشخصية والعينية.

3 من حيث الشخص المقترض: يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى:

أ - ائتمان مصرفي خاص: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص، وهم الأفراد الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص من الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذا الائتمان على ملاءتهم المالية الخاصة (الحالية والمستقبلية).

ب - ائتمان مصرفي عام: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والجهات الحكومية)، وتعتمد في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي للجهات الحكومية، الذي يتعلق بدوره بالظروف الاقتصادية والسياسية والمالية والأمنية.

4 وفقاً لطريقة استخدامه من المصارف: ويمكن تقسيم الائتمان المصرفي إلى⁽⁹⁾:

أ - الائتمان المصرفي النقدي المباشر.

ب - الائتمان المصرفي غير المباشر.

ت - الائتمان المصرفي الدولي.

ث - الائتمان المصرفي المشترك.

ج - التمويل التأجيلي.

أ - الائتمان النقدي المباشر:

يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف وأكثرها ربحية و يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان ، هو قيام المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان. وأكثر أنواع الائتمان النقدي المباشر شيوعاً هي:

* الحساب الجاري المدين:

ينظر إلى الحساب الجاري المدين على أنه تعهد من قبل المصرف بأن يضع مبلغاً معيناً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة. ويستفيد العميل من هذا الحساب إما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة المحددة المتفق عليها مع المصرف أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات.

⁹ - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، 2002، ص94.

* الائتمان المباشر (القروض و التسليفات النقدية):

تشكل القروض و التسليفات النقدية أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً. وعادةً ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء أكانت تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أم تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل.

* الكمبيالات المخصصة:

تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل. فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى عميل آخر بتاريخ محدد، والمصرف يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ويقوم المصرف فيما بعد بمطالبة المدين بقيمتها، ولهذا فإن شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر.

ب الائتمان المصرفي غير المباشر:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما أنه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه المصرف إلا في حال استخدام العميل أموال الاعتماد الممنوح له ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف.

وأكثر أشكال الائتمان المصرفي غير المباشر شيوعاً هي:

* الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

تعد الكفالات شكل مهم من أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية، وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف، أي أن هناك علاقة بين شخص يحتاج إلى مال فيبحث عنه وشخص آخر يقرضه، فيكون الأول المقترض أي المدين والثاني المقرض أو الدائن، فيدخل عندئذٍ شخص ثالث يلتزم مع المدين بتسديد الدين ضمن شروط الإقراض وفي تاريخ الاستحقاق، في حال لم يف المدين الأصلي بالتزاماته.

* الاعتماد المستندي:

وسيلة مصرفية ابتكرها الفكر المصرفي لخدمة التجارة الخارجية. والاعتماد المستندي هو كتاب صادر عن المصرف يتعهد بموجبه المستفيد بدفع مبلغ معين ضمن شروط تذكر بكتاب

فتح الاعتماد لقاء تقديم وثائق ومستندات من بوالص شحن وفواتير أصلية مصادق عليه بغرف التجارة والصناعة من دولة المنشأ، وشهادات صحية تثبت تنفيذ جميع الشروط والأحكام الواردة بكتاب الاعتماد، ويعتبر الاعتماد عقداً رضائياً يقوم على الاعتبار الشخصي للعميل وينعقد بتوافر رضا أطرافه بحيث يلتزم المصرف بتقديم التسهيلات الائتمانية بناءً على التزام عميله بالوفاء بقيمته مع الفوائد المتفق عليها والعمولات، ويعتبر عقداً مستقلاً عن العمليات الأخرى كالقرض أو الخصم وعمليات البيع، لذا عندما يقرر المصرف فتح أي اعتماد يتم التركيز في المقام الأول على سلامة مركز العميل المالي، وعلى ما توفره له حيازة المستندات من حماية تتمثل في رهن على البضائع، بالإضافة لما تتضمنه وثيقة التأمين من غطاء يغطي الأخطار التي قد تنشأ⁽¹⁰⁾.

ت- الائتمان المصرفي الدولي:

تعتبر المصارف التجارية قلب نظام التمويل الدولي وهي تمارس دوراً فاعلاً في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

ث- الائتمان المشترك:

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاضم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم وتعني أن يشترك أكثر من مصرف في تمويل المشروعات الكبرى الذي لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطر الكبيرة. وخاصة الائتمان الاستثماري المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف.

ح - التمويل التأجيري المصرفي: التمويل التأجيري يمثل ائتماناً مصرفياً مباشراً فالعلاقة بين المؤجر (المصرف) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال، فالعميل (المستأجر) لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ⁽¹¹⁾ وهنا ما تسميها المصارف بالإجارة المنتهية بالتملك.

¹⁰- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2002، ص36.

¹¹- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 2002، ص115.

رابعاً- مبادئ منح الائتمان المصرفي:

يقصد بمبادئ الائتمان تلك الإجراءات المتسلسلة المتعارف عليها في تقييم طلبات الإقراض الهادفة إلى تعظيم المنافع وتقليص المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وتعمل المصارف عندما تقوم بعملية الإقراض على الموازنة بين عدة عوامل متضاربة ومتعارضة حتى تحقق هدفها بالإقراض الجيد المربح، ويتم منح الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها من أهمها⁽¹²⁾:

- **اعتبارات السيولة:** وتقوم على أساس أن البنك يكون قادراً باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون التعرض للخسارة عند الحاجة إلى نقود.

- **اعتبارات الربحية:** ومفادها أن قرار منح الائتمان يواجهه في الوقت الذي ينبغي على البنك أن يحتفظ فيه بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه، فإن عليه أن يعمل على تحقيق حد معقول من الربح.

- **قرارات البنك المركزي:** حيث يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما.

- **السياسة الائتمانية للبنك:** حيث يخضع البنك فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها.

¹² - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص:282-283.

المبحث الثاني

تحليل الائتمان المصرفي في المصارف التجارية

إن هدف الائتمان المصرفي تقديم البنك لقروض مربحة بالحد الأدنى من المخاطر والعمل على الموازنة بين أهداف متضاربة كالموازنة بين حجم القروض ونوعيتها وبين السيولة ومتطلبات رأس المال ومعدل العائد ومستوى المخاطر وينظر إلى التحليل الائتماني أنه الأساس في تحديد النجاح في الصناعة المصرفية وخصوصاً إن المحلل الجيد هو الذي يستطيع أن يحدد المقترضين أصحاب الجدارة الائتمانية والذي يوثق القروض بشكل ملائم تجنباً للخسارة.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى تحليل الائتمان المصرفي وتوصيف مراحل العملية الائتمانية مع ذكر النماذج المهمة المستخدمة في عملية التحليل الائتماني وصولاً لصياغة قرار ائتماني يحقق أهداف الائتمان المصرفي وفقاً للتالي :

أولاً- العناصر الأساسية لمنح الائتمان.

ثانياً- مراحل العملية الائتمانية.

ثالثاً- تصميم العملية الائتمانية.

رابعاً- تحليل عملية منح الائتمان المصرفي.

خامساً- نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني.

أولاً- العناصر الأساسية لمنح الائتمان (13):

إن صياغة القرار الائتماني تعتبر المحصلة النهائية للدراسة الائتمانية المستوفية لجميع عناصر منح الائتمان، وتعتبر خطوة هامة وضرورية، حيث إن سوء صياغة القرار الائتماني سواء من حيث حجمه أو من حيث شكله أم برنامج السداد أو ضعف الضمانات المرتبطة به أو إذا كان التمويل ذو شروط مجحفة أو صعب التنفيذ أو فوائده عالية، كل ذلك قد يؤثر على إنتاجية العميل وإيراداته، وبالتالي في قدرته على سداد الائتمان الممنوح. وتتبلور العناصر الرئيسية للإجابة على كيفية منح الائتمان حول ما يلي:

أ حجم أو قيمة التسهيلات المقترح منحها:

المعيار الرئيس لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله، ومع طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأس المال العامل اللازم وصافي رأس المال العامل المتاح، كما أن الغرض من التسهيلات يؤثر على قرار المنح، حسب أهمية هذا الغرض، فهل هو غرض استثماري استراتيجي تنموي مهم، أو هو غرض استهلاكي ليس له آثار تنموية كلية، وكذلك حسب هذا الغرض، هل هو نشاط مضمون النجاح ومضمون الرواج، أم نشاط نمطي لا يكون مضمون الرواج والنتائج. فمنح العميل تسهيلات بأكثر مما يحتاج سوف يضر العميل كثيراً، ويعد مدخلاً مبكراً لحدوث التعثر، فهو يؤدي إلى تحميل العميل بأموال مقترضة ذات تكاليف مادية مرتفعة لا تناسب حجم الإنتاج وريعته، كما قد يؤدي إلى استخدام هذه الأموال في نواحٍ ترفيحية أو غير ضرورية، وخطورة ذلك أنه لا يمكن رد هذه الأموال بسهولة أو دون خسائر. كما أن منح العميل تسهيلات بأقل مما يحتاج سوف يؤثر سلباً في توفير مستوى السيولة اللازم لإدارة النشاط، وهو أمر قد يعرض العميل لاختناقات متكررة تؤثر في قدرته على تسيير نشاطه وبالتالي تصنيفه ضمن قائمة الديون المتعثرة، مما سيؤدي إلى التنفيذ على ضماناته والى تعريض البنك إلى تكوين مخصصات مالية مقابل الدين المتعثر مما سيؤثر على أداء المحفظة الائتمانية بشكل خاص وأداء المصرف بشكل عام.

ب- الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل:

لا بد أن يكون الغرض من طلب القرض أو التسهيلات الائتمانية واضحاً ومحددًا في الدراسة الائتمانية، وأن ينعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة، فإذا كان الغرض من التسهيلات الائتمانية تمويل أصول ثابتة أو خطوط إنتاج فإن الأمر يختلف كثيراً عما إذا كان الغرض هو تمويل احتياجات دورة التشغيل (رأس المال

¹³ - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 2000 ص23.

العامل) أو عما إذا كان الغرض تمويل شراء سيارات سياحية لأعضاء مجلس الإدارة، ففي الحالة الأولى يتأثر حجم التسهيلات بأسلوب وطريقة شراء الأصول الثابتة، هل هي متوفرة في السوق المحلية، أو سيتم استيرادها من الخارج، وكل أسلوب يفرض شكلاً مختلفاً في كيفية منح التسهيلات وتوقيت استخدامها.

ج- شكل التسهيلات الائتمانية:

إن كيفية صياغة قرار منح الائتمان يمثل أهمية كبرى في إدارة التسهيلات الائتمانية بشكل عام، حيث أن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة يؤدي إلى ارتباك العملاء مالياً وتعثرهم في السداد لحلول تواريخ الاستحقاق مثلاً: قبل وصول الآلات واستغراق معظم الوقت في اختبار الأصل وتجارب التشغيل، وبالتالي عدم مساهمته بشكل فعلي في خلق الإيرادات اللازمة لمقابلة الالتزامات الناشئة عن تمويله بالاقتراض، أو استخدام تسهيلات قصيرة الأجل لتنفيذ المباني والإنشاءات والمرافق.

د- برنامج السداد: يجب تصميم برنامج السداد بناء على طبيعة نشاط العميل بشكل خاص، وأن يتوافق هذا البرنامج زمنياً مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية حيث يقع تاريخ استحقاق الأقساط مع الفترات التي يتوافر فيها للعميل صافي تدفقات نقدية موجبة تكفي لمواجهة التزاماته، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط، إذ لا يمكن اقتراح برنامج السداد على دفعات شهرية بينما نشاط العميل ذو طبيعة نشاط استيرادي أو تجارة موسمية مثلاً: إذا كانت دورة استيراد الخامات أو السلع شهرين وتجهيزها للبيع نحو شهر إضافي، فالأكثر مناسبة هذا اقتراح السداد على أقساط ربع أو ثلث سنوية.

ه- مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، ولا بد للمسؤول الائتماني أن يوضح في مذكرته الائتمانية على أن السداد يتم من خلال المشروع أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان مع أخذ بالحسبان الملاءة المالية للعميل وحجم الإنتاج والمبيعات وما يترافق مع مكانة المركز المالي للعميل وخبرته التاريخية في مجال إنتاجه ومعرفة التامة بالسوق من خلال الموردين والzebائن، وفيما إذا كان لديه مصادر أخرى للسداد.

إذا يرتبط مصدر السداد بطبيعة النشاط، شكل التسهيلات الائتمانية، الغرض من استخدام التسهيلات ونوع الضمانات المقدمة.

ثانياً- مراحل العملية الائتمانية : تمر العملية الائتمانية في ثلاث مراحل هي¹⁴ :

1 - مرحلة تطوير وتحليل الائتمان (Business development & Credit analysis) :

تهدف هذه المرحلة الى البحث عن فرص في السوق والتأكد من أن القروض التي يقدمها البنك تتماشى والسياسة الائتمانية ومعايير الائتمان وأنها مرت بالإجراءات المعمول بها في السياسة الائتمانية لأن هذه السياسة هي التي تحدد أنواع القروض المقبولة وأغراضها ومدتها والضمانات المناسبة والهيكلية الصحيحة لها، وفقاً للخطوات التالية:

+الاعتماد على أبحاث السوق و الإعلان والعلاقات العامة و زيارات مسؤولي الائتمان للعملاء.

-الحصول على طلب ائتمان رسمي من العميل.

-الحصول على القوائم المالية والقرارات الضرورية بالاقتراض.

-تحليل القوائم المالية والقرارات الضرورية بالاقتراض.

-تقييم الضمانة في حالة وجودها

-توصية ضابط الائتمان بالموافقة أو الرفض.

2 -مرحلة تنفيذ الائتمان وإدارته (Credit execution and administration) :

-مراجعة لجنة الائتمان للتوصية المقدمة ومن ثم قبول أو رفض التوصية.

-تحضير اتفاقية القرض متضمنة التعهدات اللازمة وسندات الرهن في حال وجودها.

-توقيع الاتفاقية وتوثيق الضمانة و ثم تقديم القرض للمقترض.

-حفظ المستندات والوثائق في ملف آمن خاص بالعميل.

+استلام الدفعات الدورية والحصول على المستندات المالية دورياً والتواصل مع المقترض باستمرار.

3- مرحلة مراجعة الائتمان (Credit Review) :

حيث تشمل المراجعة الائتمانية :

مراجعة مستندات القرض.

مراقبة التزام العميل بشروط القرض وتعهداته.

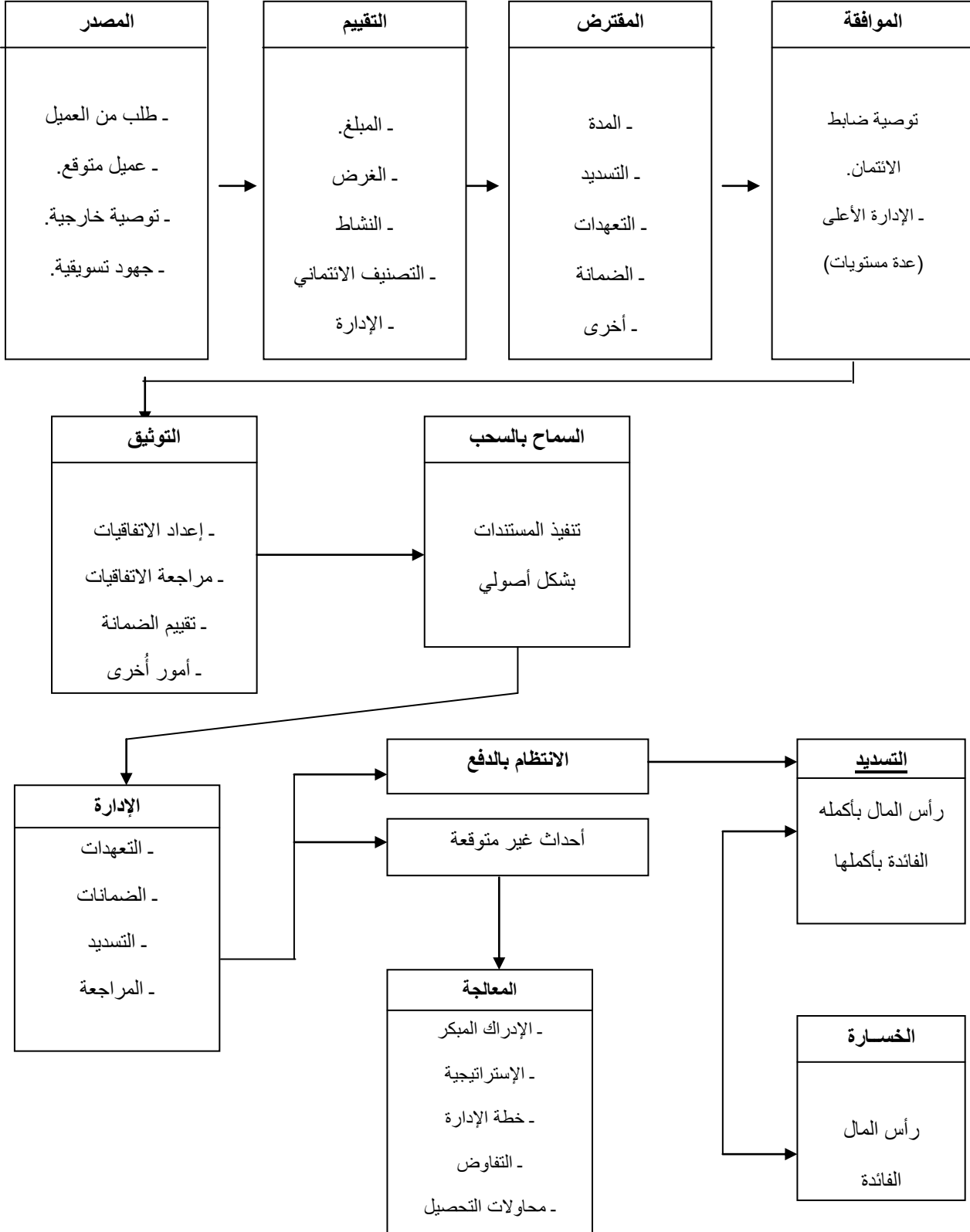
القيام بالعمل التصحيحي (إن لزم) مثل تعديل شروط القرض، طلب زيادة رأس المال أو

ضمانة إضافية أو كفالات أو حتى استدعاء القرض.

¹⁴- مفلح عقل-الائتمان المصرفي ومخاطره المجلد الأول -الجزء الاول- ، منشورات اتحاد المصارف العربية - بيروت ، 2012، ص:40.

ويمثل الشكل التالي المراحل الرئيسية التي تتضمنها العملية الائتمانية والإجراءات التي تتضمنها كل مرحلة:

شكل رقم (2)
المراحل الرئيسية التي تتضمنها العملية الائتمانية



المصدر إعداد الباحث

ثالثاً- تصميم العملية الائتمانية:

إن العملية الائتمانية عملية منهجية تسير ضمن تسلسل معين يبدأ بطلب من العميل ولقاء معه ثم فتح ملف ائتماني له وتصنيفه داخلياً وتسعير قرضه والموافقة عليه أصولياً بعد التأكد من أنه يتماشى وسياسة البنك حيث أن محور العملية الائتمانية هو التحليل الشامل للجدارة الائتمانية للمقترض، ويتناول هذا التحليل عادة قضايا لها علاقة بالحكم على مقدرة المقترض على الوفاء بديونه :

- وضع العميل المالي الحالي والمتوقع.

- قدرة العميل على مواجهة الظروف المعاكسة.

- تاريخه الائتماني.

- الهيكل الأفضل للقرض من حيث المدى والفوائد والتسديد والتعهدات المطلوبة.

- الضمانة وقيمتها ونوعيتها وإمكانية تسهيلها.

كما تعتمد كفاءة العملية الائتمانية في كل بنك على كفاءة العاملين في المجال وعلى أنظمة العمل لديه وعلى الرقابة التي تسمح للإدارة ولضباط الائتمان بتقييم المخاطر والمردود ثم المقايضة بينهما ونتيجة لما سبق ذكره يجب أن تصمم العملية الائتمانية لأجل تفادي نوعين من المخاطر هما :

1- خطأ جوهري (SubstantiveError) : كتلك التي تنشأ عن خطأ في تقييم الطلب الائتماني بالشكل المناسب رغم وجود تقرير ائتماني شامل وواضح.

2- خطأ إجرائي (Procedural Errors) : يتخذ هذا الخطأ واحداً من شكلين:

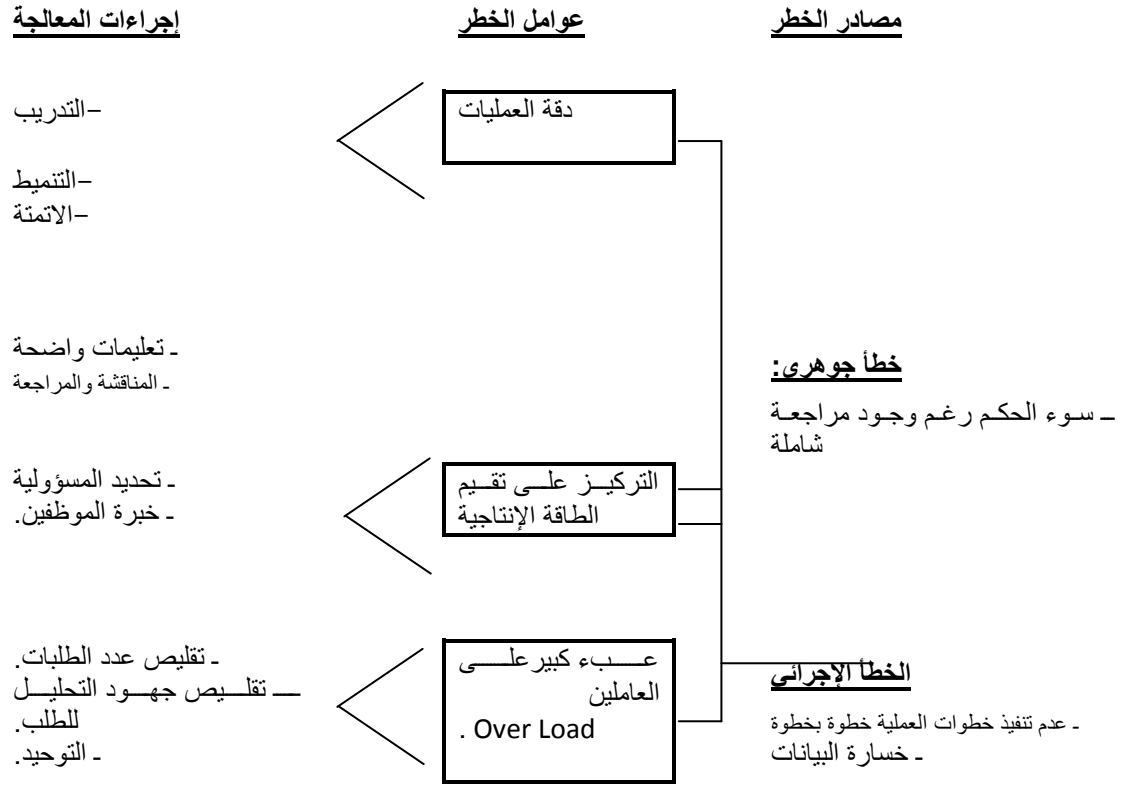
- خطأ إجرائي في عملية الموافقة يؤدي بدوره إلى تقارير غير مكتملة وخاطئة عن التعرض الائتماني.

- خطأ ناتج عن أداء غير صحيح لعملية الموافقة على الائتمان.

أسباب هذه الأخطاء إهمال أو سلوك سيء من قبل الأشخاص المكلفين بعملية الموافقة الائتمانية، ويبيّن الشكل التالي الإجراءات المختلفة للتعامل مع هذه المخاطر.

شكل رقم (3)

الإجراءات المختلفة للتعامل مع المخاطر



المصدر اعداد الباحث

رابعاً- تحليل عملية منح الائتمان:

تعزز إدارة الائتمان ملاحظاتها عن الزبون المحتمل من خلال إجراء نوع من التحليل الائتماني غاية في الأهمية لاتخاذ القرارات الائتمانية يسمى بالتحليل النوعي والآخر بالتحليل الفني والتحليل عن طريق النسب المالية.

أ - التحليل الائتماني النوعي:

يمكن عرض هذه النواحي التي تشكل في مجموعها ما يعرف بالتحليل النوعي فيما يلي¹⁵:

1 - الإدارة: أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها الزبون، الخبرات والكفاءات، نظام الإحلال والخلافة، أدوات ووسائل الإدارة مثل الموازنات، وتخطيط السيولة والاستثمارات الرأسمالية.

2 - العمليات: تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه الزبون ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال،

¹⁵ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص:229.

كما تهتم إدارة الائتمان بدراسة المستوى التكنولوجي (المعدات المستخدمة في الإنتاج) وآلية التوزيع والتسويق المتبعة، وتحليل هيكل التكلفة.

3 نمط الملكية: يعني نوع الملكية فيما إذا كان الزبون شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وفيما إذا كان الزبون شركة أعمال مستقلة أم هي جزء أو تابعة لشركة أخرى، والأهم من ذلك هو معرفة فيما إذا كانت التوسعات الاستثمارية السابقة قد تمت من مصدر تمويل مقترض أو مصدر تمويل ممتلك عن طريق إصدار جديد للأسهم، فالإصدار الجديد للأسهم يزيد من القيود ويحد من حرية الحركة للإدارة إذ أن ذلك يعني زيادة من لهم الحق في إدارة ورقابة الأعمال مما يزيد من الإشكالات التنظيمية¹⁶.

4 -الخلفية التاريخية: وتفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر الزبون التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته ونتائج تلك التغيرات، ويتم التعرف إلى ذلك من خلال:

تحديد العمر التشغيلي لممارسة العمل.

تحديد سنوات العمل في مجال العمل الحالي.

المتغيرات الرئيسية أو المشاكل التي واجهها الزبون.

العلاقات البنكية السابقة.

5 -العلاقات المالية: أي العلاقة المالية التي تربط الزبون مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها الزبون من المصارف الأخرى، ونوع الخدمة التي يمكن أن يحصل عليها من البنك الذي تنتمي إليه إدارة الائتمان.

6 -الإنتاج: من الأمور التي يجب أن تكون واضحة أمام إدارة الائتمان هو نوع الإنتاج لدى الزبون ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها الزبون من تحقيق التعاون ونوع السلعة المتداولة في السوق ودرجة التطور فيها ودورة حياة السلعة فيها ودورة حياة السلعة ومقدار المنافسة عليها.

7 أدوات الإنتاج: تعكس إدارة الإنتاج نوع ومستقبل العملية الإنتاجية لدى الزبون، ولذلك لا بد من دراسة قدرته على ممارسة أعماله في السوق حالياً ومستقبلاً، وأيضاً دراسة المتغيرات الآتية:

-الموقع وكفاية البنية التحتية.

-هل المواقع والمخازن ومعدات الإنتاج مملوكة أو مستأجرة؟

-نوعية وعمر المعدات وإمكانية الصيانة.

¹⁶ - عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص:145-148.

-درجة الاعتماد على الصيانة الخارجية.

8 -الموردون: تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للزبون بدراسة الموردين لدى الزبون ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج، ويتم ذلك من خلال:

تحليل الموردين الرئيسيين المحليين والخارجيين.

نوعية المدخلات المحلية مقارنة بالخارجية.

شروط التعامل مع الموردين.

9 -التوزيع والتسويق: تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم الزبون بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها ويتناول التحليل السوقي بوجه عام:

الاحتياجات المحلية واتجاهاتها وإمكانية التصدير للخارج.

حجم المعروض من السلعة سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد.

سوق السلع المنافسة والبديلة واتجاهاتها.

هيكل الأسعار وشروط البيع السائدة في السوق.

قنوات التوزيع المختلفة.

الطلب على السلعة في المستقبل.

نصيب الزبون في السوق آخذاً في الاعتبار المركز التنافسي والخطة التسويقية.

10 - الأهداف والالتزام: يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول إلى معرفة جيدة بتحديد هل للزبون رؤية واضحة عن السوق، وما هي خطته الطويلة الأجل، وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية والأهداف، وكذلك يجب الاهتمام بدراسة إمكانية تأقلم الزبون مع التغيير.

11 -الخصائص المؤسسية: تتناول هذه العملية في التحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع الزبون ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات وأثر ذلك على اتخاذ القرارات، وقد يكون من المناسب التعرف إلى الأشخاص المؤثرين في عمليات اتخاذ القرار وما الأمور التي تحفزهم؟

12 -السمعة في السوق: من الأمور المهمة التي تؤثر على متخذ القرار الائتماني هو دراسة وتحليل سمعة الزبون في السوق، إذ تقوم إدارة الائتمان بالتحقق من نزاهة الزبون فيما يخص الالتزام بالنوعية والالتزام بالإبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

13 -نظم الإدارة: في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودرجة الأتمتة ودقة أنظمة الرقابة.

ب- التحليل الائتماني الفني:

- يهدف التحليل الفني الى التأكد من إمكانية تنفيذ الزبون للمشروع المقترح من الناحية الفنية كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي.
- إن شكل التحليل الفني يدخل في المجالات الآتية¹⁷:
- 1- وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.
 - 2- وصف العملية الإنتاجية التي تم اختيارها.
 - 3- تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
 - 4- تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها.
 - 5- تحديد الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
 - 6- تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة أخذاً بالاعتبار تقييم درجة قربها من مصادر المواد الأولية وقنوات التوزيع.
 - 7- التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.
 - 8- مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توافرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.
 - 9- احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
 - 10- تقدير تكاليف إنتاج السلعة.

ت- تحليل الائتمان عن طريق النسب المالية:

من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً وسهولة هو أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية، وبشكل عام فإن مجموعات النسب المالية التي تهتم بإدارة الائتمان والمحلل الائتماني تأخذ التصنيف الآتي¹⁸:

مجموعة نسب السيولة:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .
وسنأتي على تحليل هذه النسب بالتفصيل بالمباحث اللاحقة.

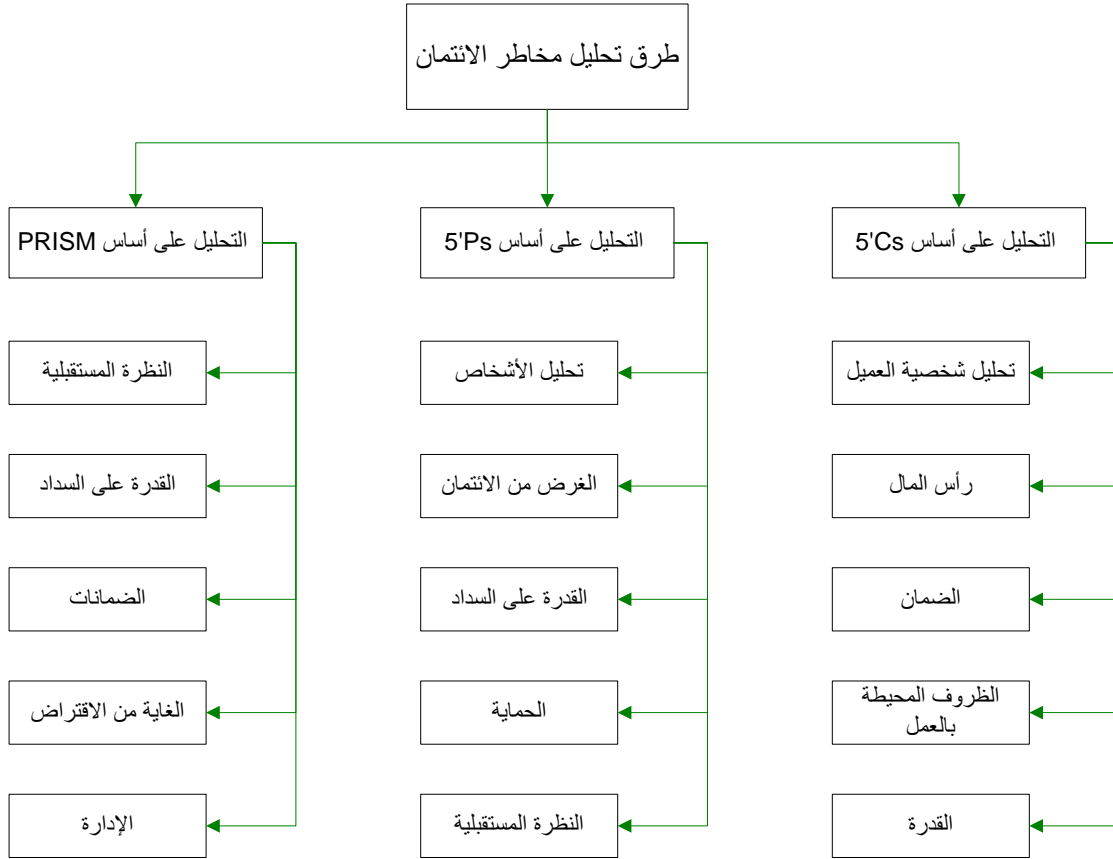
¹⁷ -حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص:228-229.
¹⁸ - مفلح عقل-الائتمان المصرفي ومخاطره، المجلد الثاني، الجزء 3، منشورات اتحاد المصارف العربية – بيروت، 2012، ص:3.

خامساً- نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني:

تزداد مخاطر الائتمان عندما يتخطى البنك المبادئ الجيدة في عملية الإقراض، فالمنح الائتماني الجيد المستند إلى المبادئ الجيدة يؤدي إلى تسهيلات جيدة، ويضمن للبنك استمرارية المحافظة على كفاءة المحفظة الائتمانية، والتي تكون المحصلة النهائية له تخفيف مخاطر الائتمان والتأثير على المحفظة الائتمانية للمصرف، وقد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني وهي: PRISM، 5P's، 5C's، طريقة التحليل المالي، وطريقة LAAP، وطريقة التجربة السابقة، والتي من خلالها يمكن استقرار مستقبل القرار الائتماني، وسنكتفي بعرض مفصل للنماذج الثلاثة الأكثر شيوعاً وهي (19):

شكل رقم (4)

نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني



المصدر اعداد الباحث

¹⁹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

1 - نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C's:

يُعد هذا النموذج أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولاً عاماً لدى محلي ومناحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، ويتم تقييم المخاطرة العامة التي يمكن أن تتعرض لها عملية منح الائتمان المصرفي من خلال آلية تنطوي على تقييم خمسة عناصر أو متغيرات أساسية هي: (الشخصية: Character، القدرة Capacity، رأس المال: Capital، الضمان: Collateral، الظروف المحيطة: Conditions).

وتعرف تلك الآلية والتي يتطلب تنفيذها بطريقة متكررة مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان، بنظام 5C's Five Cs System نظراً لأن جميع عناصرها تبدأ أسماؤها كلها (باللغة الإنكليزية) بحرف C⁽²⁰⁾. إن تحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان، ومن خلالها تستطيع أن تحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير⁽²¹⁾:

أ- الشخصية Character:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بتعهداته كافة وحريصاً على الوفاء بكل التزاماته، كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب.

ويعتمد محللو الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتماني Credit History، ويقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو المصارف الأخرى التي سبق له الاقتراض منها، وتستعين المصارف العالمية حالياً بنظم المخبرات التسويقية لتجميع وتخزين التاريخ الائتماني لمختلف عملائها⁽²²⁾، غير أن قياس العامل المعنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين: العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل التالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى، ويتم ذلك بالاتصال بالمؤسسة والعاملين بها، وبمورديه والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

²⁰ - طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 471.

²¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 150-151.

وعلى هذا الأساس فإن الشخصية الخاصة بالعميل لها ثلاثة أبعاد⁽²³⁾:

- البعد الأول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية ومدى أهليته للتعاقد مع البنك وإبرام الالتزامات، سواء كان هذا العميل شخصاً طبيعياً أم شخصياً معنوياً.

- البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات وسلوكيات العميل الخاصة، وقياس مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي في قدرته ورغبته في سداد الائتمان الممنوح له.

- البعد الثالث: شخصية مهنية وتنافسية، يتم التأكد فيها من خلال حرص العميل على سداد التزاماته واحترامه لتعهداته، ويتم الاستعلام عن ذلك من الجهات والمؤسسات المتعاملة معه من تجار وموردين وبنوك... الخ، وحرصه على جودة منتجاته وسمعتها وقيامه بالتحسين والتطوير المستمر لها.

فجوهر هذا الجانب من التحليل إذاً ينصرف إلى الاطمئنان عن سمعة العميل إلى المستوى الشخصي ومستوى نشاطه، ومدى رغبته واحترامه للوفاء بالتزاماته قبل الآخرين.

ب- القدرة Capacity:

وتعني باختصار: قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصاريف والعمولات... الخ، ومعيار القدرة يعد أحد المعايير المهمة التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، ورغم أن معيار القدرة يحدد مقدرة العميل على تحقيق الدخل أو الربح، وبالتالي قدرته على إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية "القدرة" كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسة مختلفة وهي⁽²⁴⁾:

-الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

-الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.

-الاتجاه الثالث: وينصرف إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كاف لضمان مخاطره، وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنك.

²³- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

²⁴- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 142-143.

-الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها في المستقبل.

فجوهر هذا الجانب إذاً ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية والملاءة المالية للعميل المقترض.

ج- رأس المال Capital:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية.

وبشكل عام يتعين على المحلل الائتماني تحليل القوائم المالية للمؤسسة وذلك لعدة سنوات سابقة، للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي، ومدى توازن هيكلها التمويلي. فجوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى العميل طالب القرض أو الائتمان، ومن قوته المالية وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المطلوب، ومن ثم استعادة البنك لأمواله في حال فشل العميل في ذلك.

د- الضمان Collateral:

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد. وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة، فإنه يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي⁽²⁵⁾:

- 1- أن يكون قابلاً للبيع أو التصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعاً.
- 2- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق البنك.
- 3- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.

²⁵- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 148-149.

4- أن يتوفر لدى البنك كافة المستندات القانونية التي تؤكد حقه باستخدام هذه الضمانات وتحويلها إلى سيولة، وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.

5- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

وعموماً فإن هناك العديد من الآراء، تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توافر ضمانات يرى البنك المقرض أنها كافية، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض. إذاً الضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها البنك عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية، كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر وذلك حماية لحقوق البنك⁽²⁶⁾.

ه- الظروف المحيطة Conditions:

يجب على المحلل الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته؛ بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار⁽²⁷⁾.

ونخلص إلى أن الدراسة المعمقة لهذه المعايير مجتمعة، والتي تشكل منهج إدارة الائتمان في قرارها الائتماني، يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب الائتمان ومركزه الائتماني، وذلك بقياس خطر الائتمان بالمعادلة⁽²⁸⁾:

$$\text{خطر الائتمان} = \text{الشخصية} + \text{المقدرة} + \text{رأس المال} + \text{الضمان (التغطية)} + \text{الظروف}$$

غير أن هناك من يرى أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية من حيث⁽²⁹⁾:

²⁶ - إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص37.

²⁷ - محمد خالد، القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة -، مذكرة

ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2010/2009م، ص10.

²⁸ - إبراهيم بن صالح العمر، "النقد الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد"، الطبعة الثانية، دار الجامعة، مصر، سنة 2001، ص14.

²⁹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص:155.

- إن المعيارين (الشخصية، القدرة) هما بمثابة مبادئ ثابتة لا اجتهاد في تفسيرهما، لا ينظر إلى طلب الائتمان ما لم يتم تغطية كافة النواحي القانونية والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل.

- لقد جادل بعض الباحثين ومطلو الائتمان حول عدد المتغيرات التي يفترض أن تضمها آلية تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، وأشاروا إلى أنها 6C's وليس 5C's؛ بمعنى أن آلية التقييم المقترحة يجب أن تنطوي على ست متغيرات أساسية، وتتمثل هذه المتغيرات الأساسية المقترحة في المتغيرات الخمسة السابقة بالإضافة إلى متغير الرقابة "Control" والذي يقصد به تلك الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان، حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي وداخل الحدود التي يضعها البنك المركزي⁽³⁰⁾.

2- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5P's:

يمكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذجاً آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب الائتمان. إن تحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي الدلالات نفسها التي يعطيها نموذج 5C's وإن كان بأسلوب آخر، كما نجد أن هذا النموذج يولي اهتماماً خاصاً بالقرض والغرض منه، ويركز أساساً على دراسة المعايير الخمسة التالية⁽³¹⁾، وفيما يلي عرض لها:

أ- العميل People:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل من حيث التأكد من أهليته القانونية، الأخلاقية، الإدارية، وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح وغيرها، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل، ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد المعلومات والبيانات التي ترغب الحصول عليها عن العميل، وتحديد من هو والأعمال السابقة التي قام بها والمصارف التي تعامل معها، ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح في هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل إلى آخر بسبب عدم النجاح تعطي انطباعاً يدفع إلى الحذر في تقييم خط العميل المستقبلي.

³⁰- طارق الله خان، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية والتجارية، المعهد التجارية للتنمية للبحوث والتدريب، جدة، 2003، مرجع سبق ذكره، ص476.

ب- الغرض من الائتمان Purpose:

تشكل هذه الركنة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة طلب الائتمان أو التوقف عند هذا القدر من التحقق، إذ يجب معرفة الغرض من التسهيل الائتماني بشكل مفصل وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه، وهل يتوافق مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان ومع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ومع قدرات وخبرات العميل، فضلاً عن مدى مناسبة حجم ومبلغ الائتمان ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

ج- القدرة على السداد Payment:

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركنة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، وتحديد فيما إذا كان العميل سيقوم بسداد الائتمان من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم التسهيل الائتماني في تمويله أو من موارد أخرى، وهل هذه الموارد تتصف بالانتظام والاستمرار أو التقلب.

د- الحماية Protection:

إن أساس هذا المعيار هو مدى توفير الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل، فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ويقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

هـ- النظرة المستقبلية Perspective:

إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من العميل والبنك، ومؤشرات الاقتصاد بشكل عام مثل نسب التضخم ومعدلات الفائدة ومعدلات النمو العام، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أم خارجية؛ بمعنى آخر استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان.

3- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM:

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويمكن إدارة الائتمان من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد. تتكون عناصر PRISM من مجموعة من

المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها وهي⁽³²⁾: (التصور: Perspective، القدرة على السداد: Repayment، الغاية من الائتمان: Purpose Intentionor، الضمانات: Safeguards، الإدارة: Management). وفيما يلي عرض لهذه المعايير:

أ- التصور Perspective:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذا المعيار هو:

- الفعالية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعمل عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

ب- القدرة على السداد Repayment:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي يجب أن تعير لها إدارة الائتمان اهتماماً خاصاً، هو تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد، هل هي مصادر داخلية أي موارد ناتجة عن النشاط الذي سيستخدم القرض في تمويله أو هي مصادر خارجية؟ وما يهتم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية.

ج- الغاية من الائتمان Intention or Purpose:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المطلوب، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة، وأن آخر ما يجب أن تفكر فيه إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

د- الضمانات Safeguards:

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك، ليكون ضامناً لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو كفالات شخصية كما أنه من الممكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل، فضلاً عن ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

هـ- الإدارة Management: تركز إدارة الائتمان على تحليل قدرة العميل طالب الائتمان على الإدارة ويتم ذلك من خلال التعرف على:

- أسلوب العميل في إدارة أعماله (الهيكل التنظيمي للعمل).

⁽³²⁾ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 156-158.

- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضاً هل نشاطه موسمي أو دائم.

- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

مما سبق نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان رغم اختلاف مسمياتها، إلا أن مضامينها متداخلة وتتشترك فيما بينها في الكثير من العناصر، والتي تعكس قدرة النماذج الثلاثة في أن تعطي إدارة الائتمان تصوراً شاملاً عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها، كما يجب أن لا نغفل عن أن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان هي ليست المخاطر التي تنشأ بفعل منح الائتمان للعميل فقط، وإنما هي منظومة من المخاطر يشترك في تحققها كل عناصر العملية الائتمانية: البنك والائتمان المقدم للعميل والعميل ذاته.

المبحث الثالث

تحليل السياسة الائتمانية للمصارف التجارية

لم يكن موضوع السياسات الائتمانية وليد ظروف مستجدة بل تعود بداياته الأولى إلى مطلع خمسينيات القرن الماضي، حين تزايد الشعور لدى البنك الفدرالي الأمريكي ولدى بعض المصارف المركزية الأوروبية بحاجة المصارف إلى سياسة ائتمانية فعّالة، وقد زاد الإحساس بهذه الحاجة اهتمام صانعي السياسات نحو أهمية التفاعل الكلي بين مؤسسات القطاع المالي ونشاط السوق الفعلي لأن الإقراض يساهم في التخصيص الأكفأ للموارد المالية وفي مساعدة الأفراد والمؤسسات في تحقيق أهدافهم في التطلع نحو أهداف أفضل لهم أنفسهم ولمجتمعاتهم.

كما أدت سياسات الستينيات المتراخية إلى خسائر كبيرة خلال فترة السبعينيات جعلت المصارف تعيد النظر في الكثير من سياساتها مدفوعة بذلك بتدخلات قوية من الهيئات الرقابية المحلية والدولية، ومن الأمثلة القوية على التدخل ما قام به مجلس الاتحاد الفيدرالي الأمريكي حيث اعتبر أن الأساس لأي عمل مصرفي مأمون هو إعداد وتطبيق سياسة ائتمانية مكتوبة وإجراءات ذات صلة في تحديد وقياس ومراقبة الأخطار والسيطرة عليها، وأن على هذه السياسات أن تصمم إطاراً ومرشداً للإقراض والعمل الائتماني للبنك، كما أشار أن هذه السياسات يجب أن تتناول مواضيع مثل السوق المستهدف وتكوين المحفظة وشروط التسعير وغير التسعير والسقوف وسلطات الموافقة والاستثناءات.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالسياسة الائتمانية ومكوناتها وكيفية صياغتها وصولاً إلى ضوابط الإقراض المعتمدة المنبثقة عن السياسة الائتمانية من خلال ما يتضمنه هذا المبحث مايلي :

أولاً- مفهوم وعناصر السياسة الائتمانية.

ثانياً- صياغة السياسة الائتمانية.

ثالثاً- مكونات السياسة الائتمانية.

رابعاً- ضوابط الإقراض في السياسة الائتمانية.

خامساً- منهجية السياسة الائتمانية (دليل عمل).

أولاً- مفهوم وعناصر السياسة الائتمانية:

هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط البنك في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله، بهدف تحقيق أفضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها البنك في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الأمور التالية: الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع⁽³³⁾.

كما عرّفها صلاح الدين حسن السيبي بأنها: "مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وأنواعها، وأجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية"⁽³⁴⁾.

ثانياً. صياغة السياسة الائتمانية:

السياسة الائتمانية هي الوسيلة الأساسية التي تقود بها الإدارة العليا نشاط الإقراض، بطريقة تتماشى والأهداف الإستراتيجية، بالإضافة إلى أنها تساعد البنك على تكوين محفظة ائتمان تمزج بين عدة أهداف في الربحية والتنوع وتحقيق الالتزام بالأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، إلى جانب خدمة الأهداف الائتمانية المشروعة للمجتمع كما يرافق السياسة الائتمانية غير المفصلة عادة ملاحق تفصيلية لطريقة التعامل مع طلبات الإقراض وإجراءات العمل، وهذا يعني أننا حين نتحدث عن السياسة الائتمانية فإننا نتحدث عن ملحقاتها أيضاً³⁵.

ويجب أن تكون السياسة الائتمانية مكتوبة، ويؤكد قانون المصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي - عن مجلس النقد والتسليف على هذا المبدأ، حيث نص قانون المصارف إلى «اعتماد سياسة ائتمانية واستثمارية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية

³³ - جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص41.

³⁴ - صلاح الدين حسين السيبي، مرجع سبق ذكره، ص45.

³⁵ - عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 67.

وأسس الاستثمار، على أن يتم تزويد البنك المركزي بنسخة منها وبأي تعديلات تطرأ عليها».

أما أحكام دليل الحوكمة لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف فقد أشار إلى:

«يجب أن تتوفر لدى البنك سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه، ويتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك».

ومن منطلق الحرص على الالتزام بالسياسة الائتمانية، لا يسمح بأي استثناء لهذه السياسة إلا إذا كان موافقاً عليه من الجهة ذات الصلاحية، على أن لا يحجب هذا القيد من السياسة الائتمانية مرونتها واستجابتها للمستجدات.

ونتيجة لما سبق ذكره تؤدي السياسة الائتمانية الجيدة حسب رأي الباحث إلى :

- 1 - المحافظة السليمة على معايير منح الائتمان.
- 2 - إنتاج قروض جيدة وقابلة للتحويل.
- 3 - استثمار مجدٍ لأموال البنك.
- 4 - تشجيع تقديم الإقراض الذي يقع ضمن الاحتياجات المشروعة للسوق.
- 5 - إفساح مجال لوجهات نظر موظفي الإقراض.
- 6 - مراقبة وضبط مخاطر الائتمان.
- 7 - تحديد وإدارة مشاكل الائتمان.
- 8- الوصول الى محافظ ائتمانية ذات مخاطر منخفضة وعلى درجة عالية من الكفاءة.
- 9- تقوية المركز المالي للمصرف.
- 10-المحافظة على نوعية وتركيبية المحافظ الائتمانية.

ثالثاً- مكونات السياسة الائتمانية للمصرف:

1- تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف في مجال الائتمان:

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان والتي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم، هو ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانياً، أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع المصارف المنافسة لها، ويجوز أن تتجاوز إدارة الائتمان الاقتراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها:³⁶

*حجم الموارد المتاحة للائتمان.

*المنافسة التي يلقاها المصرف في المناطق المختلفة.

*طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل طبيعة الأنشطة الاقتصادية الذي يمارس فيها وحاجة القطاعات إلى الائتمان.

*مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في الائتمان والرقابة عليه.

2- تحديد أنواع الائتمان التي يمنحها المصرف:³⁷

من المكونات الأساسية لسياسة الائتمان في المصرف التجاري (التقليدي)، تحديد أنواع الائتمان التي يتعامل فيها المصرف، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين أنواع الائتمان المقبولة التي تتماشى مع سياسة المصرف، وتلك غير المقبولة. مثال ذلك إذا كان من سياسة المصرف التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان مثلاً، ففي هذه الحالة إذا تقدم عميل بطلب للحصول على قرض لتمويل عمليات إنشاء مساكن، ففي هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف في ظل الظروف الحالية، مما يوفر وقت وجهد المسؤولين عن منح الائتمان في الاستقصاء والتحري عن طالب القرض، والتركيز على الطلبات التي تنسجم مع سياسة المصرف.

3 تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف:

يقوم المصرف بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على سياسة عمل المصرف من ناحية لقبوله ضمانات مادية ملموسة كودائع تأمينات نقدية أو شيكات مسحوبة على المدين أو ضمانات عينية كالعقارات والأراضي وذلك تبعاً لدرجة المخاطر المرتبطة

³⁶ - حمزة الزبيدي؛ إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، 2022 م ص50.

³⁷ - عبد الغفار حنفي؛ إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 م، ص103.

بعملية التمويل وما يترافق من سهولة تسهيل الضمانة المرتبطة بالتمويل في حال التعثر أو عدم القدرة على السداد، والتي عادة ما تختلف من وقت لآخر وفقاً لمدى قبولها في السوق. كما يحدد المصرف أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. إذ أن المصرف غالباً ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان، فالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلاً: إن المصرف يحدد صفات طالب القرض في أن يكون شاغلاً لوظيفة لعدد معين من السنوات، ولديه دخل ثابت ، ويكون منتظماً في سداد القروض السابقة .

4- الحدود الائتمانية للعملاء:

تنص السياسة الائتمانية المتعلقة بالمصرف والموافق عليها من قبل /مجلس إدارة المصرف – لجنة الائتمان والتسليف/ على السقوف المعطاة للعميل حسب نوع التمويل ، لذا فإنه يجب أن تشمل سياسات الائتمان على الطريقة التي يتم بها معالجة طلبات العملاء الذين تجاوزوا تلك الحدود الائتمانية، وقد يتم ذلك عن طريق المواجهة الصريحة مع العميل بإخباره أنه تجاوز الحدود الائتمانية القانونية أو الممكنة، وبذلك تعمل المصارف على وضع السياسات التي تكفل الحفاظ على العملاء.

5- مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الائتمان، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة، وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري، فمثلاً: قد يسمح لرئيس القسم في إدارة الائتمان بالبت في القروض التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ معين وليكن 5مليون ليرة سورية، أما إذا زادت قيمة القرض عن ذلك فيرفع الأمر إلى المستوى الإداري الأعلى.

وفي الأحوال جميعها ينبغي أن يحصل مدير إدارة الائتمان ولجنة الائتمان المختصة على تقرير دوري يوضح حالة القروض التي تم البت فيها على كافة المستويات، وذلك كنوع من المتابعة لمحفظه القروض بشكل عام وإجراء التقييم المناسب للمحافظة على جودة المحفظه الائتمانية للمصرف

6- تحديد تشكيلة القروض:

من المعروف أن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطر التي يتحملها المصرف. وفي هذا المجال يوجد الكثير من الأساليب التي تقلل المخاطر والتي من أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل،

وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية، بالإضافة إلى تنويع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات. وتقوم إدارة المصرف عادة بتنويع أنواع القروض من حيث الأجل الحجم قصيرة /متوسطة الأجل، فقد تخصص نسب معينة كحد أدنى للقروض الصغيرة من مجموع القروض أو قد تضع حداً أعلى لها.³⁸

7- مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها:

قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر إدارة الائتمان منع الائتمان في مجالات صناعية متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها لأزمات أو مجال تجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة أو السجائر أو غيره³⁹.

8- إجراءات وخطوات الحصول على القرض – الوثائق المطلوبة:

تقوم المصارف بتحديد الإجراءات التي يتطلبها إتمام عملية الاقتراض، وقد يبدو ذلك واضحاً في المصارف الكبيرة، ولا شك أن وضوح الإجراءات يسهل عملية التنفيذ وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم⁴⁰.

رابعاً- ضوابط الإقراض في السياسة الائتمانية:

حددت مؤسسة ضمان الودائع الأمريكية (مؤسسة أمريكية مقرها في نيويورك ومهامها حماية ودائع الجمهور) النقاط الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسة الائتمانية هي⁴¹:

1- أن تتصف السياسة الائتمانية بالمرونة الكافية لاستيعاب التغيرات الاقتصادية المستمرة والتغيرات السريعة في الأنظمة والتعليمات إلا أن الخروج عن هذه السياسة يجب أن يكون في حده الأدنى بل يجب أن يبقى استثناءً وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في الاستثناءات.

2- تصنف بعض الجهات إلى قائمة مكونات السياسة الائتمانية القروض التي لا يفصل الدخول فيها إما لارتفاع مخاطرها أو لعدم خلقها أية قيمة مضافة أو لأنها غير أخلاقية أو غير قانونية أو لا تحبذها السلطات الرقابية.

³⁸ - عبد المعطي ارشيد، محفوظ جودة؛ إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره ص32.

³⁹ - سليمان اللوزي وآخرون؛ إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997 م ص10.

⁴⁰ - حمزة الزبيدي؛ إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص69.

⁴¹ - حمزة الزبيدي؛ ، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص82.

3- إذا اتصفت السياسة بالإسهاب والتفصيل والتحديد، تصبح الاستثناءات هي الأساس، الأمر الذي ينعكس على كفاءة السياسة الائتمانية.

4- إن الاستثناءات أمر من الأمور الهامة في السياسة الائتمانية لعدم تمكن أية سياسة مهما كانت محكمة من الإحاطة بكل الاحتمالات وبكل التفاصيل، ولأهمية موضوع الاستثناءات يجب أن يكون هناك بنداً واضحاً في السياسة الائتمانية يتناول هذا الموضوع.

5- يجب أن يوضح بند الاستثناءات، متى تكون هذه الاستثناءات مقبولة وكيف يتم تعرفها (Identified) والتعامل معها (Mitigated) وتوثيقها وما هي الجهات المخولة بإجازة المستويات المختلفة من الاستثناءات.

6- لبعض معايير الائتمان تأثيراً أكثر من بعضها الآخر (مثل تلك التي يؤدي خرقها إلى خسارة سريعة)، فالاستثناءات ذات الأثر الأكبر تضاعف الحاجة إلى المتطلبات اللازمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة لإجازتها.

7- إن الفشل بمتطلبات الاستثناءات الواردة في السياسة الائتمانية يعتبر ضعفاً مادياً (Material Weakness)، ويعتبر الاستثناءات وتكررها بشكل ملحوظ عنصراً ليس في مصلحة ضباط الائتمان عند تقييم أدائهم.

— يجب أن تراجع السياسة الائتمانية دورياً لتأخذ بالاعتبار التغيرات في التوجهات الإستراتيجية للبنك ومستوى المخاطر المقبول له (RiskTolerance) أو ظروف السوق.

خامساً- منهجية السياسة الائتمانية⁴²:

تحرص مبادئ الائتمان على إرساء منهجية عمل واضحة لدى مسؤولي الائتمان في المصارف ضماناً لجودة السياسة الائتمانية وتأكيداً على شمولها لمختلف جوانب وضع المقترض التي تؤثر على القرار الائتماني وذلك دليل العمل التالي:

— عندما يتقدم عميل بطلب اقتراض يبادر مسؤول التسهيلات بمقابلته للاستفسار عنه وعن احتياجاته التمويلية وعادة يكون هذا اللقاء فرصة لمسؤول التسهيلات للوقوف على أخلاق العميل ومدى وضوح الغاية التي يطلب القرض من أجلها.

⁴² - عبد المعطي أرشيد، محفوظ جودة؛ إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره ص 45.

- يهتم مسؤولو الائتمان أيضاً بمدى أهلية طالب القرض والتأكد من عدم وجود أية قيود سواء كانت خارجية أم حسب نظام المؤسسة الداخلي تحد من قدرته على التعاقد.

- إذا كانت نتيجة الخطوتين السابقتين مرضية يُطلب من المقترض أن يقدم الطلب الائتماني والمستندات التي يحتاج إليها البنك بما فيها القوائم المالية وقرار مجلس الإدارة في حالة الشركات لأجل التقييم الشامل للطلب.

- حال استكمال المستندات يبدأ مسؤولو التحليل بتحليل شامل يهدف إلى التعرف على الوضع المالي للمقترض والغرض من الاقتراض ومدى كفاية التدفقات النقدية لتسديد الدين في إطار زمني مناسب، وأن لديه من الأصول ما يدعم ذلك الاستنتاج.

- تحضر مجموعة التحليل المالي توصيتها وترسلها إلى لجنة القروض لاتخاذ قرارها.

- في حالة القروض الكبيرة يفضل أن تقدم مجموعة التحليل المالية عرض (Presentation) ومناقشة ذلك مع أعضاء اللجنة التي تنتظر في القروض ضمن مستوى محدد.

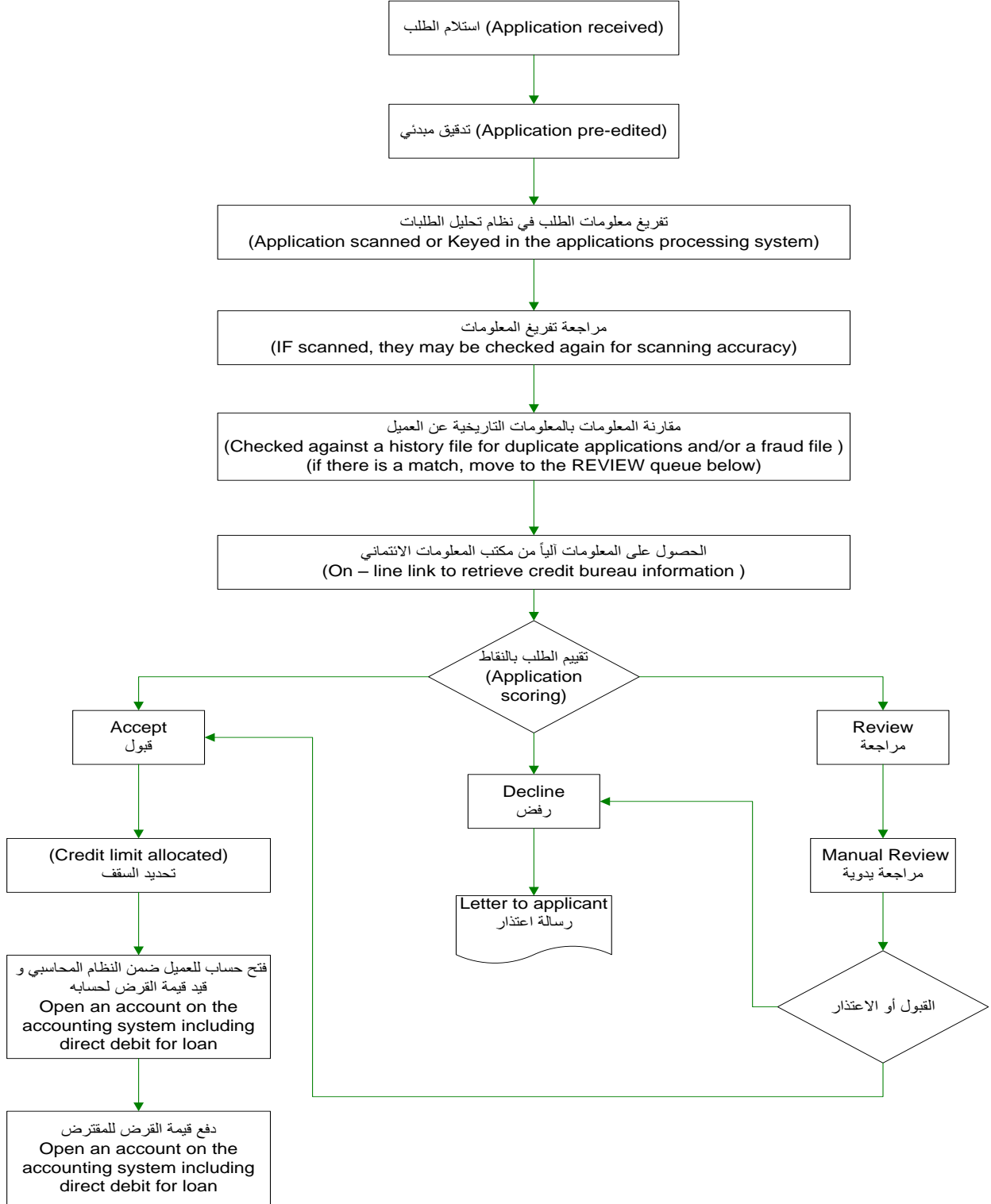
- في حال موافقة لجنة التسهيلات على الطلب يباشر مسؤول الائتمان بالاستفسار عن الضمانة التي ستقدم للقرض للتأكد من أنها بمواصفاتها وقيمتها ملبية لشروط البنك.

- تأتي مرحلة التوثيق القانوني وتوقيع المستندات المعدة بشكل أصولي من الطرفين: البنك وعميله.

والشكل التالي يوضح منهجية السياسة الائتمانية في المصارف التجارية ودليل عمل لديها:

الشكل رقم (5)

منهجية السياسة الائتمانية في المصارف التجارية - دليل عمل المصارف



المصدر من إعداد الباحث

الفصل الثاني
تحليل المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً
للمعايير الدولية

المبحث الأول

مفهوم إدارة المخاطر في المصارف التجارية

رغم حداثة مصطلح إدارة المخاطر إلا أن الممارسة الفعلية له قديمة، فالمخاطر موجودة في المجالات جميعها وفي كل الأزمنة، لذلك يسعى الإنسان دائماً لتطوير مقاييس من شأنها تقلل احتمال تعرضه للمخاطر، ولقد كان لتطور الأعمال التجارية الأثر البالغ في تطور أساليب وتقنيات التعامل مع المخاطر.

لتنصدر إدارة المخاطر بأهميتها أجندة معظم المؤسسات المالية خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث أوكلت لها أدواراً مهمة تتمثل في تحديد المخاطر وقياسها وتجميعها والتخطيط لها ورقابتها.

ونتيجة لما سبق يهدف هذا البحث إلى شرح مفهوم إدارة المخاطر في المصارف التجارية من خلال التطرق إلى نشأة وتطور إدارة المخاطر والتعريف بها، إضافة إلى الحديث عن أهداف ومرحل وأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية وأنواع هذه المخاطر من خلال شرح لكل مايلي:

أولاً- نشأة وتطور إدارة المخاطر.

ثانياً- تعريف إدارة المخاطر في المصارف.

ثالثاً- أنواع المخاطر المصرفية.

رابعاً- أهداف إدارة المخاطر وأهميتها.

خامساً- أسس إدارة المخاطر المصرفية.

أولاً- نشأة وتطور إدارة المخاطر:

يمكن تقسيم مراحل تطور إدارة المخاطر في المصارف إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهرت في الحضارة الإسلامية بعض الأساليب التحوطية كعقد السلم وعقود الخيارات*، حيث استخدم أهل المدينة عقد السلم الذي انتشر في المناطق الزراعية للتحوط من مخاطر الأسعار⁽⁴³⁾.

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام بإدارة الأصول والخصوم في المصارف، وكان محور اهتمام إدارة المصارف في تلك الفترة هو التخطيط لتحقيق الأرباح لملاك المصارف، ومن هنا نشأت مدرسة أطلق عليها مدرسة "تخطيط الربح"، حيث ركزت هذه المدرسة جل اهتمامها على قياس حساسية سعر الفائدة، ولقد ساعدها في ذلك وجود العديد من البرامج التي وضعتها إدارة المصارف بشأن توقعاتها المختلفة لهامش الفائدة، ورغم الاستعمال المكثف لهذه البرامج فإن المصارف لم تحرر بعد من المخاطر، ويعود السبب في ذلك إلى الحاجة لبرامج لتحديث المعلومات حول إعادة التسعير والتي لم تكن كافية لاتخاذ القرار المناسب⁽⁴⁴⁾.

المرحلة الثانية: إن إخفاق هذه المدرسة في تحقيق الأهداف المرجوة فتح الباب بظهور مدرسة أخرى تعرف بمدرسة "إدارة المخاطر" ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه العام للاستخدام الحالي لمصطلح إدارة المخاطر بدأ في أوائل الخمسينيات وكان من أوائل المطبوعات التي أشارت إلى هذا المصطلح ما يسمى بمجلة Harvard Business Review عام 1956 حيث تناولت هذه المجلة في إحدى مقالاتها أن المنشآت ينبغي أن يكون لديها إدارة مسؤولة عن المخاطر، ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر كأحد فروع علم الإدارة والذي يقوم على فكرة بسيطة مؤداها أن الإدارة يمكنها التعرف على المخاطر التي تتعرض لها وتقييمها لتفادي حدوث خسائر معينة أو عدم تحقيق المكاسب والتقليل من تأثيرها إلى أدنى حد ممكن.

ففي عام 1959 أشارت دراسة Markowitz إلى إمكانية تخفيض المخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول، "لا تضع كل البيض في سلة واحدة". ويميز ماركويتز بين نوعين من المخاطر، مخاطر نظامية وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع كمخاطر السوق، والنوع الثاني مخاطر غير نظامية التي يمكن تجنبها بالتنويع.

* هناك فرق بين الخيارات المالية في المعاملات المعاصرة والخيارات المقترنة بعقود المعارضات في الفقه التجارية، فالخيارات المالية هي عقود مستقلة عن عقود البيع المحل فيها هو الالتزام، أما الخيارات المقررة للعاقدة في الفقه التجارية فهي جزء من عقد البيع كبيع العربون مثلاً.

⁴³ - محمد علي القرني، المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي التجارية، منشورات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة، 2002 ص13.

⁴⁴ - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008، ص12.

ثم جاء نموذج شارب Sharpe "تقييم الأصول الرأسمالية" في عام 1964 والذي يعتبر امتداداً للنموذج السابق، ويفتضي هذا النموذج بأن العائد الذي يتوقع أن يحصل عليه المستثمرين هو لتعويضهم عن المخاطر النظامية، أما المخاطر غير النظامية فإنها تنشأ عن خطر المستثمر الذي لم يحاول التخلص منها بالتنوع، ومن ثم لا مجال لتعويضه عنها⁽⁴⁵⁾.

ثانياً- تعريف إدارة المخاطر في المصارف العاملة:

هناك عدة تعاريف لإدارة* المخاطر نذكر منها:

- إدارة المخاطر هي "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها؛ وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"⁽⁴⁶⁾.
- إدارة المخاطر هي "تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابتهها، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب"⁽⁴⁷⁾.
- هي العمليات التي يقوم بها المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيء على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها⁽⁴⁸⁾.
- اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتطويع وتنفيذ خطة للتعامل مع الأخطار العشوائية المحتملة للمؤسسة أو الفرد بغرض حماية أصولها، ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل .
 - 1 - تحديد نوعه وحجم الخطر الذي يتعرض له الشخص أو المؤسسة وقياسه،
 - 2 - اتخاذ الوسائل المناسبة لإزالة أو تحديد الخطر حيث يتناسب مع مقدرة الشخص ورغبته في تحمله.

⁴⁵ - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 457.
* إن القصد من كلمة الإدارة هنا هو أحد أنواع فنون الإدارة كإدارة الوقت وإدارة الأعمال وليست الإدارة بمعناها الملموس كوحدة إدارية في الهيكل التنظيمي.

(46) - **The Financial Services Roundtable: Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks**, 1999, p. 5.

⁴⁷ - طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف"، الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، سنة 2001، ص 11.

⁴⁸ - نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 3

3 - مراقبة حجم المخاطر وتعديل الإجراءات للمحافظة على الحجم المرغوب وهذا قد يعني خفض المخاطر (49).

من خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر في المصارف حسب رأي الباحث : بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يقوم بها المصرف من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتقليل الخسارة إلى أدنى حد ممكن وبأقل تكلفة.

ثالثاً- أهداف إدارة المخاطر وأهميتها:

ا- أهداف إدارة المخاطر:

تسعى المصارف من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي (50):

- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب؛
- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال؛
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل المصرفي التجاري، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر؛
- إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم ثقلها، مما يعطي المصرف ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به؛
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها المصرف؛
- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف وضمان السير الحسن في كل مستوياته.

ب- أهمية إدارة المخاطر:

- تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي (51):
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
 - المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءً عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير؛
 - تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
 - مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل.

49- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، إدارة الغرر في التأمين التعاوني، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد التجارية، م23، ع2، 2010، ص88.

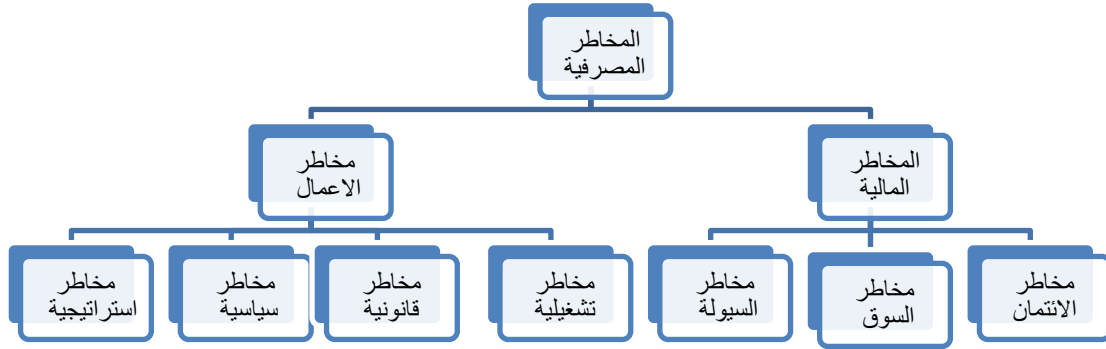
50- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مرجع سابق، ص3.

51- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص222.

رابعاً-أنواع المخاطر المصرفية:

يمكن تصنيف أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مخاطر مالية ومخاطر اعمال وفقاً لما يبينه الشكل التالي:*

الشكل رقم (6)
أنواع المخاطر المصرفية



المصدر: اعداد الباحث

أ - المخاطر المالية:

هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة⁽⁵²⁾. وتصنف إلى ثلاثة أقسام هي:

1- مخاطر الائتمان: تعد مخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، وهي تلك المخاطر الناشئة عن عدم قدرة طرف آخر على سداد التزاماته المالية وقت استحقاقها**.

2- مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية⁽⁵³⁾. وتنقسم إلى ما يلي:

1/2- مخاطر أسعار الصرف:

تحتفظ المصارف بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها، من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد المستندي وقبول الودائع الدولية وغيرها من

* يوجد هناك عدة تصنيفات للمخاطر، وفي دراستنا هذه أخذنا بتقسيم Gleason، مخاطر مالية ومخاطر عملية.
(52) - Saunders Anthony، 'Financial institutions management'، McGraw Hill، Irwin، 2000، p. 17.

** سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث التالي.
53 - أشرف محمد دوابة، إدارة مخاطر الصكوك، بحث مقدم لملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25-26 نوفمبر، 2008، ص:9.

الخدمات المصرفية، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات.

وتبلغ حساسية تأثر البنك بتغيرات أسعار العملات حسب نسبة حجم تعامله بها، فكلما زادت نسبة احتفاظ المصرف بالعملات الأجنبية إلى إجمالي مركزه المالي بالعملة الوطنية، كلما زاد حجم مخاطر أسعار الصرف⁽⁵⁴⁾.

2/2- مخاطر التسعير:

تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع⁽⁵⁵⁾. وتظهر مخاطر السعر في المصارف في الأدوات التمويلية، من خلال تملك المصرف للأصل، سواء كان أصلاً حقيقياً (سلعة يزيد الدخل بها في عقود المتاجرات أو المشاركات)، أم أصلاً مالياً (أسهماً يمتلكها المصرف أو ضمانات من العملاء).

3- مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف⁽⁵⁶⁾.

وتعود أسباب هذا النوع من المخاطر إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نذكرها فيما يلي⁽⁵⁷⁾:

تتمثل العوامل الداخلية فيما يلي:

* ضعف التخطيط لتوفير السيولة اللازمة، والذي يؤدي بدوره إلى عدم التناسق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم؛

* سوء توزيع الأصول مما يؤدي إلى صعوبة تسيل هذه الأصول؛

* التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛

- ترجع العوامل الخارجية إلى التعثر في السداد بسبب الركود الاقتصادي، والأزمات الحادة في أسواق المال.

54 - محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار ميسرة للنشر، 2008، ص: 428.
55 - إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، معهد إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس، 2006، ص: 22.
56 - علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، المؤتمر العالمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، 8-9 ماي 2005، ص: 10.
57 - فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007، ص: 7.

ثانياً- مخاطر الأعمال:

تحدث مخاطر الأعمال نتيجة النشاط المصرفي الممارس، وينتج عنها مجموعة من المخاطر هي:

1- المخاطر التشغيلية:

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2001 المخاطر التشغيلية* على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية"⁽⁵⁸⁾. من خلال التعريف يمكن أن نلاحظ أن المخاطر التشغيلية تنتج عن أسباب عدة نذكرها فيما يلي:⁽⁵⁹⁾

1/1- العمليات الداخلية:

وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، الإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات غير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

2/1- العنصر البشري:

وهي المخاطر التي يتسبب بها الموظفون نتيجة لنقص الكوادر والخبرات، كما تشمل الأفعال التي يكون القصد منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل في استعمال القوانين واللوائح التنظيمية للمصرف وكذلك الخسائر الناجمة عن سوء التعامل مع العملاء والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة وهي تشمل كل عمليات الاحتيال الداخلي من قبل لموظفين:

- * كالاختلاس المالي والتهرب الضريبي المتعمد؛
- * التعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك؛
- * التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة؛
- * إساءة استخدام بيانات العملاء السرية؛
- * المعالجة الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين؛
- * ممارسات العمل والأمان الوظيفي: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشترطات قوانين الصحة والسلامة.

* هناك فارق بين مخاطر العمليات (Operations Risk) والمخاطر التشغيلية (Operational Risk)، حيث أن مخاطر العمليات تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيداتها، في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم حيث أنه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفة بل أيضاً احتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى.

58- John Hull، 'Gestion des Risques et Institutions Financières'، Pearson education، Paris، 2007، p. 291.

59- فضل عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007، ص14-15.

3/1- الأنظمة الآلية: هي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية أو تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة التي تتناسب مع احتياجات المصارف ، خاصة وأن معظم الأنظمة بُرمت لخدمة الصناعة التقليدية بحكم أسبقيتها ورواجها في السوق المصرفي. ومن أمثلة هذه الخسائر: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

4/1- الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية: هي الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل، وتشمل على أنواع الاحتيال الخارجي مثل:

- * السرقة والسطو المسلح وتزييف العملات والتزوير؛
- * القرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب وسرقة البيانات؛
- * الاحتيال عبر بطاقات الائتمان وشبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز؛
- * الكوارث الطبيعية الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات.

2- المخاطر القانونية:

يتعلق هذا النوع من المخاطر بالوضع القانوني للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين.

وتنشأ المخاطر القانونية* نتيجة عوامل كثيرة نذكر منها(60):

- وقوع التزامات غير متوقعة؛
- فقد جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم؛
- عوامل عدم اليقين إزاء القوانين أو عن نقص في الخبراء القانونيين؛
- التعرض للتغيرات غير المتوقعة في إطار كل من القوانين، والتنظيمات والتشريعات؛
- غياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لتطبيق العقود المالية؛
- كما ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ.

3- المخاطر السياسية:

وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغيير السياسات النقدية أو التمويلية، وغيرها. كما تنجم المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة.

* اعتبرت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية المخاطر القانونية جزء من المخاطر التشغيلية.

60- فضل عبد الكريم، مرجع سابق، ص8.

4- المخاطر الاستراتيجية:

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي⁽⁶¹⁾.

خامساً- أسس إدارة المخاطر المصرفية: تعتمد إدارة المخاطر المصرفية على مجموعة

من الأسس تتلخص بما يلي:

أ- **وضوح محتوى إدارة المخاطر:** يعتبر الهدف الرئيس لإدارة المخاطر هو السيطرة عليها وذلك من خلال:

- 1- التعرف على المخاطر التي يتعرض لها نشاط المصارف التجارية.
 - 2- قدرة المصارف على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
 - 3- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها (حسب اتجاه المصرف للمخاطر).
 - 4- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير تتناسب مع طبيعة عمل المصارف واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.
- ب- **توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي:** لضمان نجاح إدارة المخاطر في المصارف التجارية نحتاج إلى توفير كفاءات تميز بما يلي:

- 1- توفير الخبرة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالصناعة المصرفية واتخاذ القرار.
- 2- القدرة على مسايرة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية والسعي لتكيفها مع متطلبات الصيرفة الحديثة.

إن توفير الكفاءات المؤهلة يساعد المصارف على الاكتشاف المبكر للمخاطر، وبالتالي التحوط ضدها بما يتلاءم مع طبيعة المصرفية الحديثة والمتطورة.

ج- الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر:

فرض تطور النشاط المصرفي تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه حيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي مصرف من الأعضاء التالي ذكرهم، مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، الإدارة العليا في إدارة المخاطر، مديرية المخاطر، مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

⁶¹- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق ذكره ، ص37.

د- وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها:

تحتاج إدارات المصارف إلى أن تهيئ بيئة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديدها الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر ومن خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها ودرء آثارها، وللتأكد من فاعلية عملية إدارة المخاطر تحتاج المصارف كذلك إلى تحسين نظم إدارة المخاطر عن طريق تخصيص موارد لإعداد حزمة من التقارير الدورية على المخاطر مثل تقارير رأس المال المخاطر وتقارير مخاطر الائتمان وتقارير مخاطر التشغيل، وتقارير مخاطر السيولة، وتقارير مخاطر السوق، وتقارير إدارة وتدقيق المخاطر.

ه- استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة:

أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى يجب أن تستخدمها المصارف لتجميع أكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها، إذ أن قدرة المصرف على وضع إستراتيجية فعّالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفير أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر (طبيعتها، مصادرها، أنواعها، شدتها، آثارها...)، وهو ما يكفل اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت الملائم وبالسرعة والدقة المناسبة⁽⁶²⁾، وإلى جانب ضرورة استعانة المصارف بالنظم الآلية التي تعتمد على تقنيات مصرفية مستحدثة مثل الصراف الآلي، تحويل الأموال إلكترونياً بنظام السويفت وغيرها من النظم التي تعتمد على استخدام أحدث التقنيات، التي تؤدي إلى تقديم خدمة مصرفية على مستوى عالٍ من الالتزام بالأصول المصرفية المطلوبة.

⁶² - كوثر الأبيدي، المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص26.

المبحث الثاني

ماهية المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

كان من نتائج تطور الأسواق المالية وازدياد حدة المنافسة فيها أن تراجع الائتمان المصرفي النوعي لكبار العملاء وأصحاب المخاطر المنخفضة، لأن التطورات المستجدة سهلت على هؤلاء العملاء اللجوء المباشر إلى الأسواق والحصول منها على احتياجاتهم من التمويل من خلال إصدار الأوراق التجارية والأسناد واستعمال التوريق بكلفة أقل من كلفة الاقتراض المباشر من المصارف.

هذا التغيير في أساليب الحصول على الأموال من قبل عملاء النخبة دعا المصارف إلى البحث عن فرص إقراض بديلة اضطر بها إلى القبول بعملاء أصحاب مخاطر أعلى، الأمر الذي جعل من عملية إدارة المخاطر والسيطرة عليها أمراً حيوياً لاستمرارية البنك، خاصة وأن ضعف إدارة مخاطر القروض كان دائماً العامل المشترك في إفلاسات المصارف التي حصلت في العالم.

وكمثال على ما حدث في السوق العالمي إفلاس المصارف التالية : Northern Rock، Bank of New England، BCCL، Hesitate، Continental Illinois، والتي هي أمثلة على فشل في إدارة مخاطر الائتمان والتوسع غير المنضبط في منح الائتمان.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالمخاطر الائتمانية وأنواعها وأساليب مواجهتها بالإضافة إلى إدارة المخاطر الائتمانية وفقاً للتالي:

أولاً- تعريف المخاطر الائتمانية.

ثانياً- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية.

ثالثاً- أنواع المخاطر الائتمانية.

رابعاً- أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية.

خامساً- مراحل إدارة المخاطر الائتمانية.

سادساً- معايير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

أولاً- تعريف المخاطر الائتمانية:

تعرف مخاطر الائتمان أيضاً في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، حيث إن السبب الرئيس وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده، ولا تختلف المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصاً حكومياً أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة بعضهم إلى إن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

و يعرف صلاح الدين حسن السيبي (2004) المخاطر الائتمانية: " بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها ، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط ، و إنما تمتد لنشاطات أخرى مثل : تمويل تجاري، إيداعات لدى المصارف، عمليات صرف أجنبي.

ونتيجة لما سبق يمكن تعريف المخاطر الائتمانية حسب رأي الباحث: بأنها الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

ثانياً- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

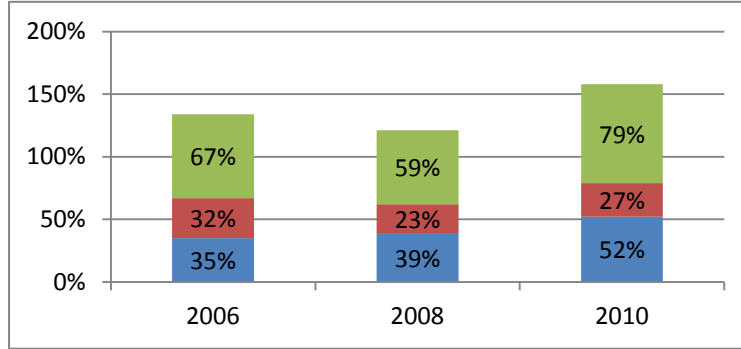
قامت Deloitte في الربع الثالث من عام 2010 بمسحها السابع (Global Risk Management Survey) لمخاطر الصناعة المصرفية الحالية في ظل المناخ السائد، وكانت نتائج هذا المسح كما يلي:

- 1 - أكدت 90% من المصارف المشاركة بوجود نماذج إدارة مخاطر الائتمان ومداخل تحكمها كما ذكر 78% منها أن مجالس إدارتها وافقت على سياسة إدارة المخاطر أو إدارة المخاطر الشاملة (Enterprise Risk Management ERM) ⁶³.
- 2- استمرار تزايد أهمية موقع مدير المخاطر الائتمانية (86% من المصارف لديها هذه الوظيفة أو ما يمثلها مقارنة مع 73% عام 2008 و 56% عام 2002).
- 3 - اهتمام بشمول اعتبارات إدارة المخاطر في تقييم الأداء ودفع المكافآت.

⁶³ - Enterprise Risk Management : هي عملية الجهود المتعاونة في إدارة المخاطر تقوم على التعاون بين الدوائر المختلفة لأجل إدارة كلية وشاملة لمخاطر المؤسسة. يقدم هذا المنهج في إدارة المخاطر إطاراً فعالاً لإدارة حالة عدم التأكد والاستجابة للمخاطر ومعالجتها حال ظهورها.

4 - بتبني العديد من المصارف مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية الشامل حيث أظهر المسح أن 79% من المصارف ذكرت بأنها تتبنى مفهوم إدارة المخاطر الشامل أو شيء مشابه أو أنها في طريق تطوير مثل هذا النظام (كان 59% عام 2008).

شكل رقم (7) تطور عدد المصارف التي تتبنى إدارة المخاطر الائتمانية الشاملة



المصدر: حسين عبد الله حسن التميمي، أساسيات إدارة الخطر، مرجع سبق ذكره

ثالثاً- أنواع المخاطر الائتمانية: يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة مخاطر:

1- مخاطر العجز عن السداد: هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه: عدم الالتزام بالدفع، الدخول في إجراء قانوني، العجز عن السداد (أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة، القيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعاً لظروف السوق). وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدل العجز عن السداد (معدل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد إلا أن معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

2- مخاطر التحصيل: إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في الوقت نفسه وذلك نتيجة لمخاطر التركيزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر كبيرة جداً. وتحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر

باللجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها و الذي يجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة جداً.⁶⁴

3-مخاطر التركزات الائتمانية: عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى المصرف بشكل عام، على مستوى الصناعة(قطاعات)، أم على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وان زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل.

رابعاً- أساليب مواجهة مخاطر الائتمان:

تعد المخاطر الائتمانية جزءاً طبيعياً من القرار الائتماني، حيث يصعب إلى درجة الاستحالة أن نجد قراراً ائتمانياً خالياً من المخاطر، والقرار الائتماني في جوهره محاولة للسيطرة على هذه المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن، أو تحجيمها وإبطال مفعولها نهائياً في المجالات التي يكون فيها ذلك ممكناً. فبعد قيام البنك بتقدير نوع وطبيعة المخاطر التي قد تترتب على إقراض عميل ما، وتأتي المرحلة التالية التي تتمثل في اقتراح بعض الإجراءات الوقائية، لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها، بهدف التغلب عليها والتقليل من آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني، وفيما يلي بعض هذه الأساليب:⁽⁶⁵⁾

1 الاستعلام المصرفي : قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

◀ **إجراء مقابلة مع طالب القرض :** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير

عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية

⁶⁴ - عيسى مهند حنا نقولا، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية" مرجع سبق ذكره، ص 91-93.

⁶⁵ - إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 52-54.

وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .

« **المصادر الداخلية من البنك** : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :

-الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك .

-الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه .

-التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

« **المصادر الخارجية للمعلومات** : تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في المصارف الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجراند الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين المصارف عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر

« **تحليل القوائم المالية** : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد .

2- طلب الضمانات الملزمة : تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أفضل وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات :

■ **الضمانات الشخصية**: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم : (14)

-الكفالات : الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .

-الضمان الاحتياطي : هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات .

- تأمين الاعتماد : هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتمالياً ذلك ما يجعله موضع تأمين .

■ الضمانات العينية : تتركز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض⁽¹⁵⁾ وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموماً يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار :

-ألا تكون قيمة الضمان ذات ثقل كبير خلال فترة الائتمان .

-كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى .

3- **الحد من التركيز الائتماني** : يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عدد محدود من العملاء وفي نشاط واحد أو منطقة جغرافية واحدة تظهر التركزات الائتمانية إذا ما أصبحت هذه الصفات المشتركة مصدراً عاماً لضعف القروض المتمركزة فإن هذه القروض قد تشكل خطراً ملحوظاً لإيرادات البنك ورأسماله والتقليل منها من خلال⁽¹⁶⁾:

* تفرض بعض الدول حدوداً للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية .

* طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة .

* كفاية رأسمال المصارف التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دولياً – لجنة بازل للملاءة المصرفية – ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة .

4- **الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية** : بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم و كفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية .

5- **تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني** : بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفايداً لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية .
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان .
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات .

6- **تبنى أنظمة الخدمة (Experets system)** :في مجال اتخاذ القرار⁽⁶⁶⁾: تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جداً في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات داخل المنظمة، أن أنظمة الخبرة مصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية. من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي ما يعرف باسم: **Event ، finex ، taxadvisor** الأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية، والثاني موجه للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي.

7- **التأمين على القرض**: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك عميله بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر⁽⁶⁷⁾.

خامساً- مراحل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

تقوم المصارف بمجموعة من التدابير والإجراءات لأجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، من خلال الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر في المصارف التجارية.
- التعرف على المخاطر وتحديدها؛
- تحليل المخاطر؛
- تقييم المخاطر في المصارف التجارية؛
- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر في المصارف التجارية؛
- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر في المصارف التجارية؛
- التقييم والمراجعة في المصارف التجارية.

⁶⁶ - يحيوش حسين، تسير مخاطر القرض (حالة القرض الشعبي الوطني)، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع حول إدارة المخاطرة في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 17-19 أفريل 2007، صص 4-5.

⁶⁷ - نفس المرجع السابق مباشرة، صص 12.

أ- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر في المصارف التجارية:

تعتبر هذه الخطوة جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، والتي يحدد فيها لمصرف الأهداف المرجوة من برنامج إدارة المخاطر الخاصة به، حيث تسهم إدارة المخاطر في بلوغ أهداف المصرف عن طريق تجنبه الخسائر المرتبطة بالمخاطر التي يتعرض لها، والتي تهدد وجوده وبقائه في السوق.

ونظراً لإمكانية تغير العوامل التي تؤثر على احتمالات نتائج المخاطر مع التغيرات المحيطة بالمصرف، فإن تحديد الأهداف والغايات ينبغي أن يتسم بالمرونة وسرعة التكيف حتى تضمن المصارف التجارية بذلك كفاءة برنامج إدارة المخاطر الخاص بها⁽⁶⁸⁾.

ب- التعرف على المخاطر وتحديدها:

تعتبر هذه الخطوة أهم مرحلة لإدارة المخاطر، حيث تظهر أهميتها في اكتشاف المخاطر المحيطة بالمصرف لغرض تصنيفها ووضعها في مجموعة مخاطر ملائمة بما يسهل تقييمها والسيطرة عليها لاحقاً، إذ أن الخطر غير المعروف لا يمكن تقييمه وإدارته. ويتضمن تحديد المخاطر الأبعاد التالية:

1- تشخيص طبيعة المخاطر وذلك بتحديد كل أنواع المخاطر وأهميتها بالنسبة للمصرف، فكل خدمة يقدمها المصرف تتطوي على العديد من المخاطر، فالتشخيص الجيد يضمن تحقيق الأهداف المرجوة (معالجة المخاطر وتقليل احتمال وقوع الخسارة):

2- تحديد مصادر المخاطر وعدم التأكد المرتبط بها، والمقاييس الرئيسية، وأثرها على المصرف؛

3- تقييم كيفية ارتباط المخاطر مع بعضها، وكيف يمكن تصنيفها وتجميعها لأغراض التقييم.

لتحديد المخاطر والتعرف عليها تستخدم المصارف التجارية التقنيات المتوفرة لديها وتكييف الأخرى من أجل تحقيق أهداف برنامج إدارة المخاطر، وتحديد جميع المخاطر الممكنة جميعها، وعدم تجاهل المخاطر ذات الأثر الكبير عليها، ومن بين أهم التقنيات المستخدمة لهذا الغرض ما يلي⁽⁶⁹⁾:

- **استقصاءات تحليل المخاطرة:** ويتم ذلك من خلال تحديد درجة الأهمية لكل من شدة المخاطر ومدى تكرارها، وكذا تحليل المخاطر التي تهدد أهداف المصرف التنظيمية*؛

⁶⁸ - طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص58.

⁶⁹ - حسين عبد الله حسن التميمي، أساسيات إدارة المخاطر، دون دار النشر، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دون سنة النشر، ص46-47.
- Vue Dale F. Cooper, Stephen Grey, Geoffrey Raymond and Phil Walker, Project Risk Management Guidelines, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p. 38-42.

* تتمثل المخاطر التي تهدد الأهداف التنظيمية للمصرف في المخاطر التي تمس كل من: الربحية، الاستمرارية، استقرار الإيرادات، النمو، الجانب الإنساني.

- **خرائط تدفق العمليات:** حيث ينظر للمصرف كوحدة تتدفق منها وإليها المعلومات من مختلف مستوياتها ووحداتها التابعة إليها، حيث يمكن إعداد خرائط تدفق العمليات وتحليلها لاكتشاف المخاطر؛

- **تحليل القوائم المالية:** حيث يساعد تحليل القوائم المالية على اكتشاف حالات التعرض للمخاطر، ويفضل التعمق في التحليل والرجوع إلى السجلات والبيانات الأصلية لتكون عملية التحليل دقيقة وموضوعية؛

- **السجلات والوثائق الأخرى:** لا تكفي القوائم المالية لوحدها لاكتشاف المخاطر باعتبارها أداة لتوثيق المعلومات، لذلك تعتمد المصارف على وثائق أخرى تتسم بالدقة وسهولة تداولها مثل السجلات الداخلية وقوائم المراجعة، العقود، محاضرات الاجتماعات وغيرها من الوثائق التي تستخدمها لاكتشاف المخاطر المحتملة؛

- **عمليات معاينة معاملات المصرف والمقابلات الشخصية:** يمكن أن تستخدم المصارف التجارية الفحص الشخصي لمعاملاتها وإجراء مقابلات مع الأطراف ذات الصلة، كما يمكنها اللجوء إلى أطراف خارجية ذات خبرة وكفاءة عالية، لاكتشاف المخاطر الممكن وقوعها.

ج- تحليل المخاطر:

يقصد بتحليل المخاطر تجزئتها بغية فهمها وقياسها وتقديم معلومات لتسهيل عملية تقييمها، وذلك من خلال معايير احتمال محددة مسبقاً، ويتضمن هذا التحليل تحديداً دقيقاً لمصادر الخطر المسببة للمخاطر ودرجة المجازفة الموجودة.

يعتمد تحليل المخاطر على الأحكام والافتراضات التي تنطوي على عنصر عدم التأكد والمعلومات غير الكاملة، لذلك ينبغي استخدام أفضل ما هو متاح من مصادر المعلومات والتقنيات كلما كان ذلك ممكناً⁽⁷⁰⁾.

د- تقييم المخاطر في المصارف التجارية:

نقصد بتقييم المخاطر هو تشخيص نقاط القوة والضعف لدى المصرف، من خلال قيام قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوثها ثم تصنيفها حسب أهمية المخاطر وآثارها على المصرف، باعتماد حجم الخسارة الممكن كمتيار لترتيب أولوية علاج المخاطر وهناك نوعان من القضايا التي ينبغي معالجتها في عملية تقييم المخاطر⁽⁷¹⁾:

1- تأكيد مستويات المخاطر:

حيث يتم استعراض المخاطر من خلال عملية المناقشة بين أصحاب المصالح لضمان أنها تعكس جدية خطورة كل المخاطر، وأن كل النتائج والاحتمالات مأخوذة بعين الاعتبار،

70 - طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 23 .
71 - حسين عبد الله حسن التميمي، أساسيات إدارة الخطر، مرجع سابق، ص 52.

والتأكد من مدى ملائمة كل احتمال ونتيجة مستخدم لوصف وتحليل المخاطر المحددة. في حالة عدم ملائمة مستوى المخاطر المحددة ينبغي أن تخضع للمزيد من التحليل باستخدام بيانات أو معلومات جديدة.

2- مقبولية المخاطر:

في الظروف جميعها تقريباً يتم تحديد مقبولية الخطر أو معالجته من طرف الوكالة أو الوكالات المسؤولة عن إدارة المخاطر داخلية كانت أم خارجية مثل: &Fitch Standard & Poor's, Moddy's. (سيتم ذكرها بالتفصيل في أبحاث لاحقة).

أما بالنسبة للمخاطر التي لا توجد فيها وكالة مسؤولة ، فإن إدارة المصرف تكون مسؤولة عن إعداد خيارات العلاج لإدارة هذه المخاطر المحددة مع ضرورة توافق هذه الخيارات مع المصلحة العامة.

ه- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر في المصارف التجارية:

بعدما يتم تقييم المخاطر، يقوم المصرف بدراسة البدائل الممكنة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها، واختيار التقنية التي تتناسب مع إمكانياته وطبيعته مخاطره. ومن أجل دراسة البدائل وتحديد أفضل أسلوب للتعامل مع المخاطر نعتمد على ما يلي⁽⁷²⁾:

1- التنبؤ: يتم ذلك من خلال تحديد أسبقيات معقولة في التعامل مع عملية التعرض للخسارة، حيث يحتاج المصرف إلى ثلاثة أنواع من التنبؤات: التنبؤ بتكرار الخسارة وشدها التي يمكن توقعها، التنبؤ بالآثار المحتملة، التنبؤ بتكاليف طرق التعامل مع المخاطر (الموازنة بين العائد والتكلفة لكل بديل).

2- تحديد المعيار الذي يقيس مدى مساهمة كل بديل في تحقيق أهداف المصرف:

يوجد هناك العديد من المعايير التي يتم على أساسها اختيار أسلوب التعامل مع المخاطر التي يتعرض لها المصارف التجارية ، ويتم تحديد المعيار على أساس الفاعلية والاقتصاد* كالمعيار المالي مثلاً. أما أساليب التعامل مع المخاطر فهي كالآتي:

- تفادي المخاطر: يستخدم هذا الأسلوب إما في حالة رفض المصرف قبول خطر معين وتحمل خسارة معينة، أو في حالة رفض المصرف قبول مخاطر لا تتوافق مع خصائصه، أو في حالة ممارسة المصرف لأنشطة الجديدة، أو إذا كانت تفضيلات المصرف تتجه إلى الأمان وتبتعد عن المخاطرة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تفادي المشاريع المسببة للخطر كرفض منح الائتمان ، رغم أن تجنب المخاطر يقلل من احتمال وقوع الخسارة، إلا أنه يعد

⁷² المرجع السابق نفسه ص:90.

* يقصد بالفاعلية القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة، وكالتمو والبقاء، أما الاقتصاد فهو يعني اختيار الطرق الفعالة الممكنة الأقل تكلفة.

أسلوباً سلبياً للتعامل مع المخاطر، ويحرم المصرف من فرص كثيرة لتحقيق الربح، كما أنه غير مناسب للتعامل مع عدد كبير من المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

- **تقليل المخاطر (تخفيف أثر المخاطر):** يختار المصرف هذه التقنية في حالة قبوله لتحمل الخطر ولكن في حدود معينة، أي أن المصرف محايد (لا يكثرث للمخاطرة)، حيث يقوم باتخاذ الإجراءات كافة، والتدابير للتقليل من حجم الخسارة قدر ما يمكن وجعلها في أدنى مستوياتها، كما يمكن تخفيض الخسارة قبل أنت تقع أو بعدها، كطلب الضمانات عند منح الائتمان لعميل ذو مستوى مخاطر عالية.

- **الاحتفاظ بالمخاطر:** يعتبر هذا الأسلوب الأكثر استخداماً، فهو يتيح للمصرف تحدي المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها والأخرى التي يجب تفاديها أو تحويلها إلى جهة أخرى وفي هذه الحالة تكون تفضيلات المصرف تتجه للمخاطرة، ويرجع ذلك لقدرة المصرف على تحمل الخسارة ومدى إمكانيته لمواجهتها.

- **تحويل المخاطر:** يقصد به تحويل الخسارة إلى جهة خارجية تكون مستعدة لتحملها، ويتم ذلك من خلال التأمين، أو بالتنازل عن الأصل المخاطر، وفي هذه الحالة أيضاً تكون تفضيلات المصرف تتجه إلى الأمان وتبتعد عن المخاطرة.

- **اقتسام المخاطر:** يعتبر هذا الأسلوب مزجاً بين أسلوب تحويل المخاطر وأسلوب الاحتفاظ بها، حيث يقوم المصرف بتقييم المخاطر وتحديد تلك التي يمكنه الاحتفاظ بها والتي لا يمكنه الاحتفاظ بها ليقوم بتحويلها وفقاً لاحتمالات وقوع الخسائر وحجم هذه الخسائر.

و- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر:

في هذه المرحلة وبعدها يتم اختيار التقنية المناسبة لمعالجة الخطر، تأتي مرحلة تنفيذ القرار، وفي هذا المجال هناك على إدارة المخاطر الاهتمام بنوعين من القرارات: **قرارات فنية** تساعد على وضع القرار موضع التنفيذ، و**قرارات إدارية** تمثل كل ما يتعلق بتنفيذ القرار من الناحية الإدارية، فإذا كانت التقنية المختارة هي الاحتفاظ بالمخاطرة فإنه ينبغي التأكد من وجود تمويل للمخاطر لتغطية الخسارة الممكنة، وإن كان القرار هو منع الخسارة فإنه ينبغي تصميم وتنفيذ خطة أو برنامج مناسب لمنع هذه الخسارة، أما في حالة ما إذا كان القرار هو تحويل هذه المخاطر فإنه ينبغي اختيار الطرف الذي سيتم تحويل هذه المخاطرة عليه والتفاوض معه.

ي- **التقييم والمراجعة:** إدارة المخاطر هي عملية مستمرة تحتاج للتقييم والمراجعة لضمان نجاحها، وتتطلب هذه العملية مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ومن ثم تصحيح الانحرافات إن وجدت، مع إمكانية اكتشاف مخاطر جديدة، ناتجة عن سرعة تغير بيئة العمل

المصرفي الأمر الذي ينعكس على المخاطر التي يتعرض لها، حيث تضمن عملية المراجعة وتقييم اكتشاف المصرف لتعثر العميل وبالتالي تقوم بتحديد الأساليب المناسبة للتعامل مع مستوى التعثر، فهي من جهة لا تستطيع فرض غرامة التأخير، وتمنح مهلة للمدين المعسر من جهة أخرى.

سادساً- معايير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

1- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية موافقة مجلس إدارة البنك على الإستراتيجية والسياسات المهمة لمنح الائتمان، وتتضمن الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في (73):

- مدى استعداد البنك لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة محفظته الائتمانية وعلى تنوع المخاطر الائتمانية وعلى حدود المخاطر الائتمانية؛

- وضع الاستراتيجيات الكلية لمخاطر الائتمان من قبل مجلس الإدارة، وتوضيح رغبة المصرف في توزيع الائتمان حسب القطاعات، أو المناطق الجغرافية، أو الآجال، أو الربحية، ومن أجل ذلك على مجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار أهداف جودة الائتمان، العوائد، نمو الأصول المرجحة بين المخاطر والعائد في إطار أنشطة المصرف كما يقوم بتعميم مخاطر الائتمان على العاملين بالمصرف؛

- تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول ونسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية؛

- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيّمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات؛

- وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات.

- إعداد تقارير دورية مستقلة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف بغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الائتمان في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية والإجراءات الداخلية لكل مصرف.

⁷³ - طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق، ص38.

- توفر نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية المشتملة على مخاطر الائتمان، كما تتطلب الإدارة السليمة للائتمان أن يقوم المصرف بعمله في مجال متابعة الوثائق الخاصة بالمصارف، والمتطلبات التعاقدية، والالتزامات القانونية، والرهونات، بكل فاعلية، بالإضافة إلى التبليغ الفوري والدقيق للإدارة، ومراعاة سياساتها وإجراءاتها وغير ذلك من القوانين والنظم المطبقة.

2- توفير إجراءات سليمة لمنح الائتمان:

تأسيس معايير سليمة واضحة لمنح الائتمان، تساعد في تحديد الملاءة الائتمانية للمقترض في عمليات المصرف، وفي تحديد هيكل الائتمان، والغرض منه، ومصادر استرداده وسجل أداء المستفيد من التمويل من حيث إيفائه بالتزاماته، ومقدرته الحالية على السداد، والأجال والشروط التي بموجبها سيمنح بها. وذلك من خلال ما يلي⁽⁷⁴⁾:

- المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانياً وفقاً لنظام تصنيف داخلي بالبنك.

- الأهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزام.

- معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزه في الصناعة (القطاع) والغرض من الائتمان.

- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان، ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

- مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة ونوعية الضمانات المقبولة.

- تقدير حدود الائتمان من خلال:

* وضع حدود للبنود كافة داخل وخارج الميزانية ووضع حدود للصناعات (القطاعات) والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد إلى درجة التصنيف الائتماني للعميل؛

* وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

3- توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته:

يتضمن توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته ما يلي:

- وفر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناتها ومستنداتها؛

⁷⁴ - محمد عمر شبرا، حبيب أحمد، الإدارة المالية في المؤسسات المالية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2006، ص67.

- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية (الوضع المالي الحالي للعميل، مدى توفير ضمانات كغطاء مناسب وفقاً للحالة الحالية للعميل، مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية، مدى جودة الائتمان والتصنيف وتكوين المخصصات).

- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على منح الائتمان ومتابعة مدى جودته وتسعييره، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركيزات الائتمانية، جديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

4- توفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان:

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي⁽⁷⁵⁾:

- إنشاء نظام تقييم ومتابعة مستقل لعملية إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف، ومراجعة هذه العملية، والتأكد من أن الإدارة العليا مستعدة للقيام بالإجراء اللازم لإدارة الائتمان الذي يواجه مصاعب؛

- ضرورة وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والحدود الائتمانية.

75 - محمد عمر شبرا، حبيب أحمد، مرجع سابق، ص68.

المبحث الثالث

تحليل وقياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

تطرقنا في المبحث السابق إلى المخاطر الائتمانية وأنواعها وأساليب مواجهتها بالإضافة إلى إدارة المخاطر الائتمانية، وحيث إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدراك تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

ورغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني، لذا فإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فalcضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائماً في جميع نشاطات المصرف وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات لقياس وتحليل هذه المخاطر لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوث هذه المخاطر .

لذلك يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وإلى التعرف إلى أهم الطرق في قياس وتحليل هذه المخاطر من خلال مايلي:

أولاً- أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية.

ثانياً- النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي.

ثالثاً- الطرق التقليدية لتحليل مخاطر الائتمان في المصارف التجارية.

رابعاً- الطرق الحديثة لتحليل مخاطر الائتمان في المصارف التجارية.

أولاً- أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدراك تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية⁷⁶:

مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية

جدول رقم (1)

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض. - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض المستحقة
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول - الودائع المتقلبة/ إجمالي الأصول - الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول/ عدد العاملين. - مصروفات العمالة/ عدد العاملين.

المصدر: المرجع ادناه

ثانياً- النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي:

أ- النماذج الإحصائية:

1- النموذج الأول: نموذج Sherrod وله هدفان رئيسان هما:

1/1- تقييم مخاطر الائتمان: حيث يتم بموجبه تصنيف القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة وحيث تمثل z مؤشر المخاطرة التي يتم بموجبها تصنيف مخاطرة العميل طالب القرض وذلك ضمن فئة من بين خمس فئات رئيسة حسب الجدول رقم (2)⁷⁷:

⁷⁶- صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003 ص104.

جدول رقم (2)

مؤشر المخاطرة (الجودة)	فئة القرض	مسلسل
$25 \leq z$	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	1
$20 \leq Z < 25$	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	2
$5 \leq Z < 20$	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	3
$5- \leq Z < 5$	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	4
$5- > Z$	فئة خامسة (قروض خطرة جداً)	5

نلاحظ من الجدول أن Z مؤشر جودة القرض يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقرض 2/1-التنبؤ بالفشل المالي: حيث يستخدم للتأكد من عدم قدرة المنشأة على تحقيق عائد على الأصول المستثمرة يساوي على الأقل أو يفوق التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال المستثمر فيها، ويقوم هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسة ملائمة لأغراض قياس قدرة العميل على السداد، وفيما يلي جدول يوضح هذه النسب، ونوع كل منها وكذلك معاملها ووزنها النسبي حسب الجدول رقم (3)⁷⁸:

جدول رقم (3)

النسب المالية رئيسة ملائمة لأغراض قياس قدرة العميل على السداد

الرمز	النسبة	معاملها	وزنه النسبي بالنقاط
X1	صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
X2	الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
X3	صافي حقوق المساهمين/ إجمالي الالتزامات	مؤشر ملاءة	3.5
X4	صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
X5	إجمالي الموجودات/ إجمالي الالتزامات	مؤشر ملاءة	1.2
X6	صافي حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة	0.1

المصدر: عيسى حمدان العبد اللات، أثر مخاطر الاستثمار والسيولة والحجم على عوائد الأسهم

ويصاغ هذا النموذج بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 17*1 + 9*2 + 3.5*3 + 20*4 + 1.2*5 + 0.1*6$$

⁷⁷ - Estrella, A. Park, S. and Peristiani, S. (2000), "Capital Ratios as Predictors of Bank Failure", FRBNY Economic Policy Review.

⁷⁸ - عيسى حمدان العبد اللات، أثر مخاطر الاستثمار والسيولة والحجم على عوائد الأسهم، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، 1995، ص:50.

وبعد قيام المحلل بتحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض يمكن لإدارة الائتمان الاستفادة من ذلك في تصميم جدول المراجعة أو المتابعة الخاص بالقرض كأن يتم ربط طبيعة وتوقيت التقارير المطلوبة من العملاء بفئات المخاطرة، فكلما ارتفعت درجة المخاطرة كان على العملاء تقديم تقارير على فترات دورية أقصر وذلك بقصد الوقوف على أي تطور يحدث في مستوى أنشطتهم سواء كان سلباً أم إيجاباً.

2- النموذج الثاني: نموذج Altman Z-score:

نموذج كمي يستعمل للتنبؤ بالفشل باستعمال مزيج من النسب المالية التقليدية والطريقة الإحصائية المسماة (Multiple Discriminant Analysis) وعرف هذا النموذج بدقته ما قام به Altman هو جمع (66) شركة نصفها تقدم بطلب لإعلان الإفلاس ونصفها الآخر يتمتع بوضع مالي جيد، وكانت الشركات جميعها مشتركة في النشاط الصناعي ومتقاربة بالحجم وفي معادلة Z-score هناك خمسة متغيرات بأوزان تعكس أهميتها كل عنصر هي:

جدول رقم (4)

نموذج كمي متعدد يستعمل للتنبؤ بالفشل المالي - Altman Z-score

Multiple Discriminant Analysis

الوزن	المتغير	معادلة الاحتساب	ملاحظات
1.2	=x1	$\frac{WC}{TA}$	- يقيس الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات وقدر Altman أن قوة تنبؤ هذه النسبة أفضل من نسب التداول.
1.4	=x2	$\frac{RE}{TA}$	- يقيس الأرباح المتراكمة والتي تعكس عمر الشركة وقوتها الأيرادية
3.3	=x3	$\frac{EBIT}{TA}$	- يقيس هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية بعيداً عن الرفع المالي (Financial Leverage).
0.6	=x4	$\frac{MVOE}{BVOD}$	- تنظر هذه النسبة إلى أن الإيرادات التشغيلية هي الأساس في القدرة على الاستمرار على المدى الطويل.
1.0	=x5	$\frac{S}{TA}$	تؤشر هذه النسبة على قدرة الموجودات على تحقيق المبيعات وهي متغيرة من صناعة لأخرى حيث ترتفع في التجارة وتنخفض في الصناعة.

المصدر المرجع السابق مباشرة

وتفسر رموز نسب معادلة الاحتساب كمايلي:

*الدخل قبل الفائدة والضريبة EBIT

*إجمالي الموجودات TA

*صافي المبيعات S

*القيمة السوقية لحقوق المالكين MVOE

*إجمالي المطلوبات طويلة الأجل TL

*الموجودات المتداولة CA

*الأرباح المحتفظ بها RE.

وقد وجد Altman اختلافاً جوهرياً بين نسب المجموعتين:

جدول رقم (5)

جدول يوضح الاختبار نموذج Altman Z-score المطبق على الشركتين

المتغير	الشركات المفلسة	الشركات الجيدة
X1	6.1-%	41.4%
X2	62.6-%	35.5%
X3	31.8-%	15.4%
X4	40.1%	247.7%
X5 (مرة)	1.5	1.9

فخرج من دراسته بمعادلة كما يلي:

$$Z\text{-score} = 1.2*1 + 1.4*2 + 3.3*3 + 0.6*4 + 1*5$$

تعكس الأرقام 1.2، 1.4، 3.3، 0.6، 1 الأهمية النسبية للمتغير (x) أو الوزن المعطى لكل نسبة من النسب الخمس المستعملة لتقييم احتمالات إفلاس الشركات وتتم مقارنة Z-score للشركة المعنية بنقاط التفريق بين الإفلاس وعدم الإفلاس المحددة سلفاً مثلاً:

1 الشركة التي يصل فيها Z إلى 1.81 وأقل تعتبر مخاطرها مرتفعة وقريبة جداً من الفشل.

2- الشركة التي يصل فيها Z إلى 1.81 – 2.7 منطقة عدم الفهم (Ignorance) أو هي

تعكس احتمالات أن تفشل الشركة خلال سنتين من تاريخ الأرقام.

3 - بين 2.7 - 2.99 وهي منطقة الحذر والحرص من قبل المقترضين.

4- الشركة التي يصل فيها Z إلى 2.99 وأكثر تعتبر سليمة استناداً إلى قوائمها المالية أثبتت الأيام صحة هذا النموذج في الحياة العملية قد تنبأ بـ 90% من الإفلاسات قبل سنة من حدوثها و80% منها قبل سنتين من حدوثها، بالإضافة لذلك توجه Z إلى الانخفاض المستمر كلما اقتربت الشركة من الإفلاس.

ب-النماذج الكمية:

1 - استعمال أسعار الأسهم في قياس المخاطر⁷⁹:

ما تقوم به المصارف هو إقراض أموالها لمؤسسات لتستعملها استعمالاً سليماً يزيد من قيمة موجوداتها حتى يكون بمستطاع المقترض أن يسدد التزامه، أما إذا لم تستعمل هذه القروض بشكل جيد فلن يتحقق للشركة موارد تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يؤدي إلى الفشل وإذا ما اعتبرنا بأن السعر السوقي للأصول (Assets) والسعر السوقي للديون كلاهما يتحدد في ضوء المستقبل وإذا افترضنا أن قيمة الأصول = قيمة الدين + حقوق الملكية، وفرضنا مبدأ تعادل الميزانية، مثل هذا الافتراض (نموذج Merton) يسمح لنا بالقول أن التغير في قيمة الأصول يساوي التغير في قيمة حقوق المالكين يعتبر مثل هذا المدخل مقبولاً لأن قيمة الأسهم للشركات المدرجة في السوق المعروفة وتعكس نظرة السوق الكلية إلى قوة الشركة.

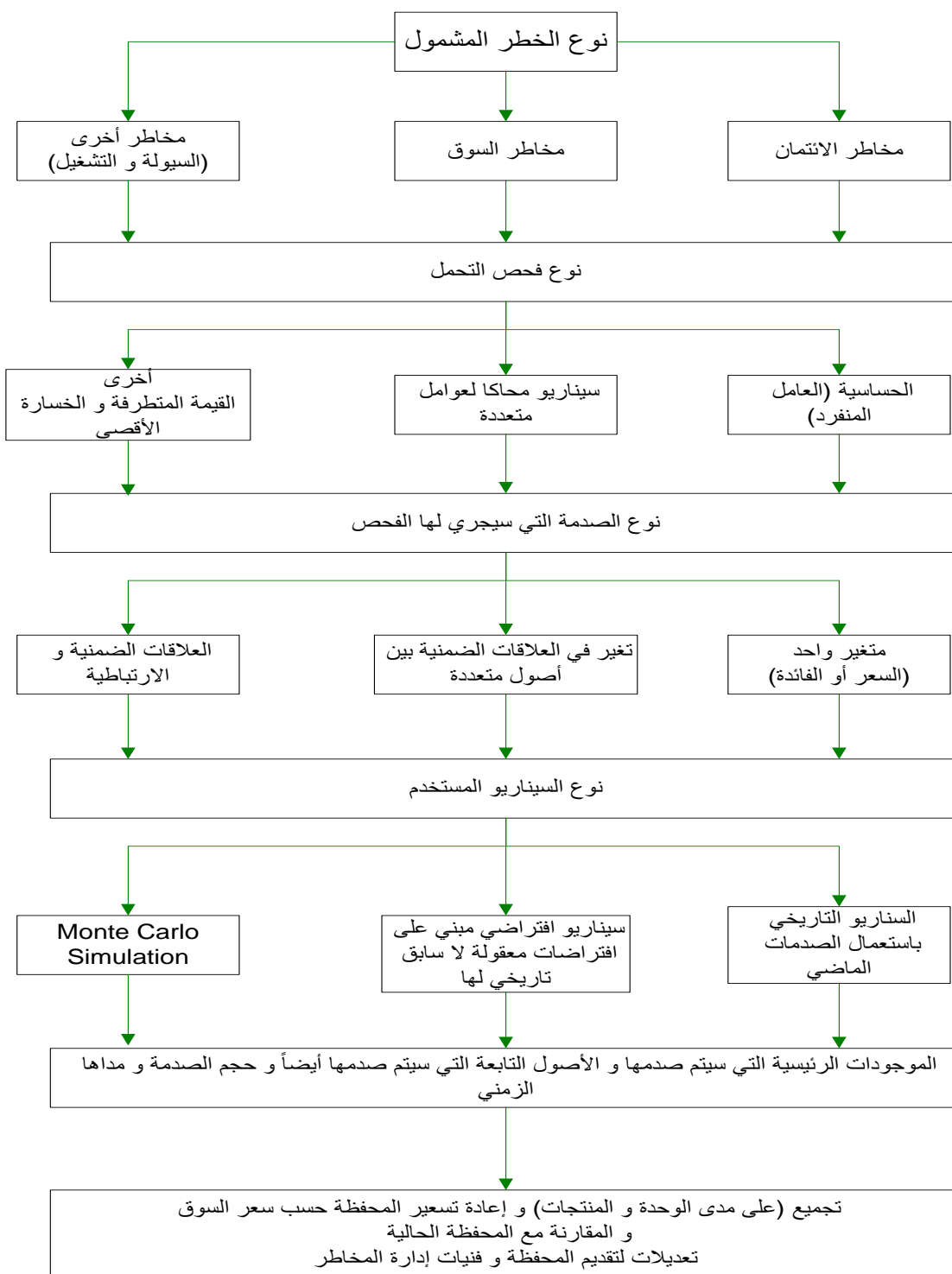
2 - فحوص الجهد أو الظروف الضاغطة (Stress Testing) :

يقصد بفحص التحمل مدى التقنيات (Techniques) المستعملة لتقييم قوة تأثير المحفظة بالتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكلي والأحداث الاستثنائية المعقولة. هدف هذا الفحص هو جعل المخاطر أكثر ظهوراً من خلال تقدير الخسارة المتوقعة في المحفظة في الحالات غير العادية للأسواق. وتعتبر فحوص التحمل أداة مهمة تختبر مدى قدرة البنك على مواجهة ظروف اقتصادية وسوقية سلبية، لذا أصبح هذا المجال وجهة اهتمام الهيئات الرقابية في تحديد كفاية رأس المال، ولقد أصبحت فحوص التحمل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر لدى المصارف الدولية تستعمل لأجل تقييم التغيرات المفاجئة المحتملة لإحداث غير محتملة لكنها أحداث معقولة أو تحركات في المتغيرات المالية والشكل التالي يوضح مراحل اختبارات الجهد لاختبار الخطر الائتماني:

⁷⁹ - محمد خالدي، القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الجزائرية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة - ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار تليجي بالأغواط، 201/2009، ص:20.

شكل رقم (9)

يوضح مراحل اختبارات الجهد لاختبار الخطر الائتماني



المصدر من إعداد الباحث

3- نموذج مونت كارلو (Monte Carlo Simulation):

يجب أن تكون أحداث وسيناريوهات الحالة الضاغطة المحددة معقولة وذات صلة بالمحفظة المعينة مغطية لمخاطرها مثل الحالات التالية :

1 - أزمة في القطاع.

2 - تذبذب حاد في قيمة الأصول والضمانات.

3 - مخاطر السوق.

4 - صعوبات في السيولة.

5 - مخاطر التركيز الائتماني.

يجب أن يوثق البنك سياسة الظروف الضاغطة وأن يوافق عليها من مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما يجب أن يتضمن هذا التوثيق:

- تحديد إجراءات ومواعيد الاجتماعات التي تعقد لتحديد المخاطر الرئيسية التي تؤثر على المحفظة.

- منهجية لتحديد الفرضيات الفردية والمتعددة لإجراء فحص التحمل.

- إجراءات لتحديد سقف التحمل والجهة المفوضة بتحديد هذه السقوف.

- حدود الخسارة الواجب مراقبتها.

- الإجراءات التصحيحية التي يجب القيام بها إذا كانت الخسارة أكثر من حد التحمل المسموح به والأهم من ذلك هو توفير البيئة التحتية اللازمة لضمان إعداد هذه الاختبارات بشكل دوري بما في ذلك فحص كفاءة وفعالية هذه الاختبارات في تحقيق أهدافها، وكذلك مدى مناسبة السيناريوهات المستعملة في هذه الاختبارات لحجم البنك وتعقد عملياته واستخدام نتائج عملية التقييم.

4- نموذج معدل الحياة (Marginal Mortality Rate):

أقيم هذا النموذج استناداً إلى فكرة التأمين التي تفترض أن عدداً معيناً من الناس يتوفى خلال سنة معينة وقد استعمل Altman هذه الفكرة لأجل تقدير عدد القروض التي «تموت» أو بعبارة أخرى تفشل.

و يسمّى هذا المعدل الحدي للحياة (Marginal Mortality Rate/ MMR) في زمن معين (t) والتي يمكن وصفها بالمعادلة التالية:

$$\text{MMR} = \frac{\text{Total amount of loans in a credit rating that default}}{\text{Total amount of loans issued in that credit scoring}}$$

حيث تحتسب (MMR) لكل فئة تصنيف وفي كل سنة يمكن ترجمة MMR إلى قيمة يتناقص بها القرض سنوياً.

يعتمد هذا النموذج على المعلومات التاريخية، لذا يمكن انتقاده لأنه يمثل نظرة إلى الخلف بدلاً من النظرة إلى الأمام.

5- استخدام أسلوب تصنيف المخاطر:

وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان ويقصد بها عادة تصنيف المقترض والمخاطر المحيطة به وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي على ضوءها سيتحدد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض، فالتصنيف يعتبر من أحد وسائل تقييم خطر تعثر القروض.

فيمكن تعريف التصنيف بأنه "عملية تقييم المخاطر المتعلقة بورقة مالية معينة كالسندات، الشيء الذي يسمح بترتيب تلك الورقة حسب خصائصها وحسب الضمانات التي يمنحها المصدر" ⁸⁰.

وعليه فإن التصنيف هو عملية تحليل المخاطر الناتجة عن منح ائتمان ثم الخروج بنتائج نهائية أو عملية تقييم لمعرفة مستوى المخاطر المتعلقة بالائتمان. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يستعملون مصطلح التنقيط Scoring بدلاً من مصطلح Rating، ولكن المصطلح الأول ضيق المعنى مقارنة بالثاني، إذ المعنى الأول يقوم بتحديد نقطة Score لكل ملف طلب قرض، وعلى أساس تلك النقطة وبمقارنتها بالحد الفاصل الذي يثبتته البنك، يتخذ قراره، لكن مصطلح التصنيف يعتبر أوسع معنى لاختلاف أنواع التصنيفات ⁸¹.

ونجد أنه هناك العديد من أساليب تصنيف المخاطر نذكر منها:

أ- تصنيف المخاطر على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة:

وفي هذا النوع من التصنيف لمخاطر الائتمان يعتمد على تقييم إستراتيجية المؤسسة المتبعة، وذلك من خلال الاعتماد على المصفوفة الممثلة في الشكل رقم (10):

80 - جبار محفوظ بن علي، " وكالات تصنيف الائتمان دراسة تحليلية، مجلة المال و الصناعة بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد. 22، ص47.

81 - جبار محفوظ بن علي مرجع سبق ذكره مباشرة ص23.

شكل رقم (9)

مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة

المركز التنافسي للمنشأة في السوق	
(01) أ- نوع الصناعة: صناعة مستقرة في قطاع المقاولات والإنشاءات. (تصنيع المعدات الثقيلة). ب- المركز التنافسي للمنشأة: ذات حصة سوقية مرتفعة نسبياً. ج- الهدف الاستراتيجي: المحافظة على هذه الحصة السوقية. درجة مخاطرة الائتمان: منخفضة.	(02) أ- نوع الصناعة: صناعة حديثة (تصنيع الحواسيب الشخصية) في طور النمو. ب- المركز التنافسي للمؤسسة: ذات حصة سوقية مرتفعة نسبياً. ج- الهدف الاستراتيجي: النمو والسعي نحو ابتكارات جديدة. درجة مخاطرة الائتمان: متوسطة.
(03) أ- نوع الصناعة: صناعة حديث في طور النمو (تصنيع الحواسيب الشخصية). ب- المركز التنافسي للمنشأة: ذات حصة سوقية متدنية. ج- الهدف الاستراتيجي: إما تحسين الحصة السوقية أو الانسحاب من الصناعة. درجة مخاطر الائتمان: عالية.	(04) أ- نوع الصناعة: صناعة في طور الاضمحلال (شركة مقاولات متردية). ب- المركز التنافسي للمنشأة: حصة سوقية متدنية جداً. ج- الهدف الاستراتيجي: الانسحاب من الصناعة أو الاندماج. درجة مخاطرة الائتمان: عالية جداً.

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص: 71

ويتضح من الشكل أن المصفوفة تربط بين المتغير التابع ممثلاً في مخاطر الائتمان وثلاثة متغيرات مستقلة، ممثلة في نوع الصناعة التي تعمل بها المنشأة والمركز التنافسي لها وكذلك استراتيجيتها التي يفترض أن تحدد في ضوء المتغيرين السابقين. وفي ضوء العلاقة التي تنشأ بين تلك المتغيرات تتحدد درجة المخاطرة التي يمكن تصنيفها في أربع مستويات على النحو التالي: منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً.

وبالتدقيق في المعلومات الموضحة في المصفوفة أعلاه، نرى بأنها مفيدة جداً لمحلل الائتمان في تقويم مخاطر القروض طويلة الأجل وذلك على اعتبار أن الاستراتيجية تعد على المدى الطويل، وكتعليق على تلك المصفوفة نأخذ مثلاً القطاع رقم (2)، فنجد أنه يضم مؤسسات هي في طور النمو، وحصلتها من السوق متناقصة، لذا تكون احتياجاتها المالية اللازمة لتمويل النمو المستهدف كبيرة، وعلى الرغم من كون المخاطر في هذا النوع من المؤسسات منخفضة نسبياً في المدى الطويل بسبب قوة مراكزها المالية، إلا أنه يتوجب على المحلل أن يراعي بأن قوة هذه المؤسسات قد تتعرض في الأجل القصيرة إلى ضغط على السيولة بسبب الحاجة لتمويل أغراض النمو، مما قد يرفع من مخاطر الائتمان، وهذا ما يوجب عليه

أن يكون حذراً في التعامل معها أما المؤسسات التي تقع في القطاع رقم (1) فهي نوع المؤسسات التي تحوز على الجانب الأكبر من اهتمام المصارف لأنها تكون في العادة كبيرة الحجم وتتمتع بدرجة عالية من كفاية رأس المال وتدفق نقدي مرتفع، أما المؤسسات التي تقع في القطاع رقم (3) فيجوز في بعض الأحيان فقط وتحت شروط حادة قبول التعامل معها أما التي تقع في القطاع رقم (4) فلا يمكن تبرير مطلقاً تعامل البنك معها وذلك لارتفاع حجم المخاطر المحيطة بها⁸².

وما يعاب على هذا التصنيف أنه يهمل الجوانب الأخرى للمؤسسة ويركز على جانب واحد فقط، وباستعمال هذا التصنيف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يلغي نهائياً تعامل، البنك معها وذلك لحدثة نشؤها وصغر حجم أسواقها وحصصها فيه.

ب- تصنيف المخاطر على أساس عوامل الجدارة الائتمانية:

ونظراً لأهمية عوامل الجدارة الائتمانية للمقترض، فقد تم اقتراح نموذج استرشادي رقمي لتقييم مخاطر الائتمان للعميل باستعمال تلك العوامل والتي تتمثل في الخمس عناصر التالية: الشخصية، المقدرة، رأس المال والموقف المالي، الضمان ووسيلة السداد، الظروف المحيطة بالنشاط. ونجد أن كل عنصر من العناصر السابقة يتم تقييمه على أساس عدة اعتبارات⁸³.

وبعد قيام المحلل بتقييم العوامل السابقة حسب درجتها التقييمية، يقوم بتلخيص النتائج. وبعد الحصول على النتيجة أي الدرجة التقييمية للمقترض من 100 نقوم بمقارنتها مع المعايير التالية (افتراضياً) لمعرفة نوعية المخاطر والحكم على أساسها بقبول أو رفض القرض⁸⁴:

- 1- معدل ممتاز (86-100) أي قرض بمخاطر متدنية جداً؛
- 2- معدل جيد (61-85) أي قرض بمخاطر متدنية؛
- 3- معدل مقبول (61-70) أي قرض بمخاطر مقبولة،
- 4- معدل ضعيف تحت المراقبة (51-60) أي قرض بمخاطر نوعاً ما كبيرة تحتاج لمراقبة مستمرة لكي لا يقع المشروع في الفشل،
- 5- معدل خطر (خطر التمويل) أقل من 50 يعني عدم منح القرض لارتفاع المخاطر المحيطة به.

فالشيء الوحيد الذي يُعاب على هذا التصنيف كونه يعتمد على التقديرات الشخصية للمحلل التي أحياناً قد تخطئ وخصوصاً عند تقييم العوامل المعنوية كشخصية العميل والظروف المحيطة.

82 - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص: 384-385

83 - عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر - الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2002، ص: 57

84 - محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان، 1997، ص: 29.

ج-تصنيف المخاطر باستخدام النظم:

ونستعرض في مجال تصنيف المخاطر باستخدام النظم بعض النماذج من بين العديد منها الأخرى الأكثر تعقيداً، وهذه النظم تستعمل لتقييم وتصنيف مخاطر الائتمان المتصلة بالعملاء المقترضين، أفراد كانوا أو شركات وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية.

* **النظام النوعي (الوصفي):** ويعتمد هذا النموذج لتصنيف مخاطر القروض على مجموعة من المعايير النوعية أو الوصفية بخلاف الوضع المالي للمقترض. ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسة أعطي لكل منها وزن نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6)

متغيرات النظام المقترح

العناصر	وزنه النسبي
الصناعة التي تعمل فيها الشركة	10%
المركز التنافسي للشركة	15%
الأداء التشغيلي	20%
التدفق النقدي	25%
الوضع المالي	15%
الإدارة	15%
المجموع	100%

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص:387.

ويقصد بالوزن النسبي في هذا النموذج على مدى اعتماد المحلل على كل عنصر من العناصر الموجودة في الجدول ومدى أهميته في التحليل، فكلما كان الوزن النسبي أكبر كلما يجب الاهتمام بذلك العنصر في التحليل أكثر.

ويتم تصنيف القروض حسب هذا النموذج إلى خمس فئات كالتالي: استثنائي، ممتاز، جيد، مقبول، ضعيف مشكوك فيه، وكل صنف من الأصناف السابقة تصنف حسب معايير.

ثالثاً- الطرق التقليدية لتحليل مخاطر الائتمان المصرفي:

تتمثل الطرق التقليدية الكمية لتحليل مخاطر الائتمان في الطرق التالية⁸⁵:

- التحليل المالي (النسب المالية)؛
- الأنظمة الخبيرة Expert Systems؛
- نماذج أخرى للتحليل.
- أ- التحليل المالي (النسب المالية):

إن التحليل المالي يعتبر أحد الأدوات الهامة التي يستعين بها صانع القرار التمويلي في اتخاذ قرار منح الائتمان، كما يعتبر الوسيلة التي تساعد إدارة الائتمان في كشف الكثير من الغموض الذي يكتنف طلب العميل للائتمان، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات لتقييم المركز المالي للعميل.

إن غرض إدارة الائتمان من التحليل المالي للقوائم المالية هو التأكد من نقطتين هما⁽⁸⁶⁾:

- قدرة العميل على تسديد مستحقات المصرف في تاريخ استحقاقها؛
- تحديد مدى حاجة العميل للائتمان المطلوب.

ولتحقيق ذلك فإن إدارة الائتمان تستخدم أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية.

إن استخدام النسب المالية يتوقف على الفترة الزمنية للائتمان المطلوب، فإذا كان طلب الائتمان يتمثل في تمويل سلعة ما عن طريق أسلوب المرابحة أو السلم أو الاستصناع أو البيع بالتقسيط، فإن المصرف يقوم بالتركيز على النسب ذات العلاقة بتحصيل ثمن السلعة، كتحليل نسب السيولة، والنشاط، وتحليل ربحية العميل في المدى القصير، أما إذا كان موضوع تمويل الائتمان هو التمويل بصيغ المشاركات (مضاربة أو مشاركة في مشروع ما)، ففي هذه الحالة يقوم المصرف بالتركيز على نسب أخرى تخدم الموضوع، كتحليل نسب المديونية، والربحية، وغيرها.

ومن أهم التحاليل المالية المستخدمة نذكر منها⁸⁷:

⁸⁵ - Breuer, B. (2002), "Measuring off-balance-sheet Leverage". International Monetary Fund, working paper.

⁸⁶ - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص286.

⁸⁷ --D'Hustler, K. (2009), "The Leverage Ratio: A New Binding Limit on Banks", the World Bank Group, Crisis Response

1- تحليل نسب السيولة (تحليل سيولة العميل):

تقيس نسب السيولة قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال النسب التالية:

- **نسبة التداول:** تقيس هذه النسبة مدى لجوء العميل إلى الائتمان قصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه كما تمثل هذه النسبة حد الأمان الذي يضمن للمصرف قدرة العميل على تسديد ما بذمته من ائتمان قصير الأجل وهي تعطى بالعلاقة الآتية⁽⁸⁸⁾:

الأصول المتداولة	= نسبة التداول
الخصوم المتداولة	

حيث تمثل الاصول المتداولة: النقدية أو الأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية خلال دورة العمليات أو السنة المالية أيهما أطول.

- **نسب السيولة السريعة:** تمثل هذه النسبة سيولة العميل الفورية أو الحقيقية، فهي تمثل مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة لاستبعادها الأصول الأقل سيولة (المخزون)، ويتم حسابها كما يلي⁽⁸⁹⁾:

الأصول المتداولة - المؤنات الموضوعه مقدماً	= نسبة السيولة السريعة
الخصوم المتداولة	

2- تحليل نسب النشاط:

يلجأ المحلل الائتماني لتحليل نسب النشاط لمعرفة مدى كفاءة المصرف في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشراً ديناميكياً، وذلك لأخذها البعد الزمني بعين الاعتبار عند تحليلها لقائمة المركز المالي. ومن أهم هذه النسب ما يلي⁽⁹⁰⁾:

88 - المرجع نفسه، ص268.

89 - مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، ط1، 2010، ص106.

90 - محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان، 1997، ص47. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص288.

- **معدل دوران المخزون:** يقيس هذا المعدل قدرة العميل في تسهيل مخزونه السلعي، مما يضمن سيولته، لذلك كلما زاد هذا المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي. ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

كلفة البضاعة المباعة = (المخزون في 1/1 + المشتريات) - المخزون في 12/31.

- **متوسط فترة التحصيل:** تمثل هذه النسبة عدد الأيام اللازمة لتحويل الذمم المالية للعميل، بحيث كلما انخفضت فترة التحصيل* دلَّ ذلك على كفاءة العميل في تحصيل مستحقاته، الأمر الذي ينعكس على سيولته ويحفز إدارة الائتمان في قبول طلب منح التمويل اللازم. ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 \times \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

تمثل الذمم المدينة الحسابات الدائنة + أوراق القبض.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يستخدم هذا المعدل لقياس مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله الثابتة لتوليد الإيرادات، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله المتداولة في توليد الأرباح، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3- تحليل ربحية العميل:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للعميل، وهي مقياس لفاعلية وكفاءة العميل في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والتشغيلية، والتمويلية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن العميل يحقق زيادة في الأرباح وبالتالي تضمن إدارة الائتمان حقها في استرداد قيمة الائتمان الممنوح.

* تعتمد فترة التحصيل على السياسة الائتمانية للعميل (شروط البيع والدفع)، وكذلك على طبيعة ونوع البضاعة التي تم بيعها.

- معدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية):

تستخدم إدارة الائتمان معدل العائد على حقوق الملكية** لمعرفة مدى اعتماد العميل على أموال الغير في تمويل استثماراته(91).

ويستخدم كمؤشر لمدى قدرة العميل في حسن توظيف الأموال المستثمرة(92).

ويرتبط هذا المعدل بمؤشر العائد على الأصول (ROA)** ومضاعف حقوق الملكية (قدرة

الرافعة المالية EM) حيث يرتبط مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما(93):

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة العميل في إدارة ومراقبة التكاليف، والذي يحسب من خلال العلاقة التالية:

الدخل الصافي	هامش الربح (PM) =
إجمالي المبيعات	

منفعة الأصول (AU) أو (استعمال الأصول) والذي يدل على الاستعمال الأفضل للأصول. ويحسب من خلال العلاقة التالية:

إجمالي المبيعات	منفعة الأصول (AU) =
إجمالي الأصول	

وعليه فإن معدل العائد على الأصول (ROA) يحسب كالآتي:

معدل العائد على الأصول (ROA) = هامش الربح (PM) × منفعة الأصول (AU)

أما مضاعف حقوق الملكية فهو يحسب كالآتي:

إجمالي الأصول	مضاعف حقوق الملكية (EM) =
حقوق الملكية	

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصول (ROA) × مضاعف حقوق الملكية (EM)

** كلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات).

91 - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص276.

92 - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص206.

** ROA: Return ON Assests.

EM: Equity Multipler.

PM: Profit Margin.

AU: Assets Utility.

93 - محمد الجموعي قرشي، تقييم المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من المصارف الجزائرية، /جلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2005، ص91.

أو: معدل العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول/ حقوق الملكية)
أو: معدل العائد على حقوق الملكية = (EM) X (PM) X (Au)
- **معدل العائد على الاستثمار (المردودية الاقتصادية):** يعبر هذا المعدل على قدرة العميل في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار لديه في خلق الربح التشغيلي⁽⁹⁴⁾ وهو يحسب وفق المعادلة التالية:

الربح الصافي	=	معدل العائد على الاستثمار
مجموع الأصول		

تعبّر هذه النسبة على مردودية الاستثمارات من الناحية الاقتصادية فقط، غير أن المصارف تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك عند التقييم لا يعتبر هذا المعدل كاف لتقييم الاستثمارات بل يتطلب الأمر دراسة تحليلية لدور الاستثمارات في تحقيق التنمية الاجتماعية؛ وهذا ما يؤدي إلى حساب نسبة عائدات الاستثمارات إلى مجموع الاستثمارات كالاتي⁽⁹⁵⁾:

العائد الاستثمار	=	نسبة عائدات الاستثمار إلى مجموع الاستثمارات
100 ×		

4- تحليل نسب المديونية:

تعبّر نسب المديونية على السياسة التمويلية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل وذلك من خلال النسب التالية:
- **القدرة على السداد (نسبة الاقتراض):** تعكس هذه النسبة مدى اعتماد العميل طالب الائتمان على أموال الغير في تمويل أصوله، بالإضافة إلى الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الأجل القصيرة والطويلة، وتحسب كالاتي:

مجموع الأصول	=	نسبة المديونية
مجموع الديون		

- **نسبة الديون إلى رأس المال:** تعتبر هذه النسبة مؤشراً قوياً على مدى قوة المركز المالي للعميل، حيث تعتبر الأموال الخاصة ضماناً وحماية للمقرضين والمصارف من الخسائر الكبيرة، لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة المخاطر. وهي تحسب كالاتي⁽⁹⁶⁾:

⁹⁴ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص278.

⁹⁵ - أحمد مصطفى عفيفي، استثمار المال في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2003، ص206.

⁹⁶ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص263.

مجموع الديون	نسبة الديون إلى رأس المال =
الأموال الخاصة	

حيث تشمل الأموال الخاصة رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات، المخصصات.
- **نسبة الاستقلال المالي:** تعبر هذه النسبة عن الاستقلال المالي الذي يتمتع به العميل طالب الائتمان، ومدى قدرته على اتخاذ القرار التمويلي والوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة كالآتي:

الأموال الخاصة	نسبة الاستقلال المالي =
مجموع الديون	

ب- الأنظمة الخبيرة Expert Systems:

تستخدم المصارف طريقة الأنظمة الخبيرة* لاتخاذ قرار منح الائتمان وتقييم العملاء باستعمال المعلومات المحاسبية والمالية، وهي طريقة كمية تقوم على الاستنتاج المنطقي. يعتمد النموذج على آراء الخبراء للوصول إلى قواعد اتخاذ قرار منح الائتمان وأنظمة تقييم المخاطر، وذلك عن طريق استجواب ذوي الخبرة (مسؤولي إدارة الائتمان بالمصرف) حول تجاربهم في مجال منح الائتمان وأنظمتهم في تقييم المخاطر الناجمة عنه⁽⁹⁷⁾.

ج- نماذج أخرى للتحليل:

يوجد هناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس تقييم مخاطر الائتمان في المصارف، غير أنها تحتاج إلى قاعدة بيانات وتكنولوجيات مصرفية متطورة لتطبيقها، لذلك تختار المصارف ما يلائم طبيعة عملها وقدراتها، وفيما يلي بعض أهم النماذج المطبقة في الواقع:

1- نموذج مراقبة تحركات السوق MTM (Market to Market):

في هذا النموذج يتم قياس مخاطر الائتمان انطلاقاً من تغيرات قيمة الائتمان والناجئة عن تغير تصنيف المقرضين⁽⁹⁸⁾.

* إن أول من استخدم طريقة الأنظمة الخبيرة هو بيفر (Beaver) سنة 1966، والتمن (Altman) سنة 1968 بفرنسا.

⁹⁷-Michel Dietsch et Joël Petey، **Mesure et gestion du risqué de credit dans les institutions financiers، Revue Banque، Paris، 2003، p. 44.**

⁹⁸-Michel Dietsch et Joël Petey، op. cit.، p. 26.

2- نموذج KMV ونموذج Credit Metrics:

يعتبر نموذج KMV ونموذج Credit Metrics من النماذج الهيكلية التي تعتمد على نموذج ميرتون (Merton 1974)، الذي يقيس تعثر العميل عندما تكون القيمة السوقية لأصوله أقل من مستوى معين من الديون⁽⁹⁹⁾.

يحسب نموذج KMV تكرار احتمالية تعثر العميل بالاعتماد على هيكل رأس مال العميل ومقدار التذبذب في عوائد الأصول والقيمة الحالية للأصول من خلال ثلاث مراحل هي⁽¹⁰⁰⁾:

المرحلة الأولى: ويتم فيها تقدير قيمة الأصول ومقدار التذبذب في عوائدها.

المرحلة الثانية: وفيها يتم حساب البعد عن التعثر DD.

المرحلة الثالثة: يتم فيها اشتقاق احتمالية التعثر.

أما نموذج CreditMetrics الذي تم اقتراحه من طرف مورغان (J. P. Morgan) سنة 1997،

فيستند على تحديد مصفوفة الانتقال التي تقيس احتمال تغير التصنيف على طول فترة الائتمان (عادة تكون سنة)، ويتم قياس التعثر بالاستناد إلى نموذج MTM⁽¹⁰¹⁾.

يعتبر هذا النموذج من الأمثلة النادرة على النماذج التحليلية لتحديد مخصصات خسائر القروض، وهو يتبع الطرق الاعتيادية للمخاطر الائتمانية، يتمسك فقط بأحداث التعثر ويتجاهل العوامل الأخرى كالتغير في الأسعار والهوامش والتحول من تصنيف إلى آخر.

ويعتبر النموذج أكثر ملائمة لتحديد نسبة المقترضين الذين سيتعرضون للتعثر، حيث يتم تجميع القروض في مجموعات متجانسة بحيث يكون معدل الخسارة عند التعثر LGD مماثل⁽¹⁰²⁾.

ب التقييم باستخدام العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC:

مفهوم العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC:

بدأ استعمال العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC* لأول مرة من طرف مجموعة مصارف Truste في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينيات، ثم استعملت بشكل واسع من طرف المصارف الأخرى، حيث أصبح يستعمل من طرف أغلب

⁹⁹-Ibid، p. 115.

¹⁰⁰-Eva Lutkelbohmer، Concentration Risk in Credit portfolio، Springer، Verlag Berlin Heidelberg، 2009، p. 29-30.

¹⁰¹-Linda Allen، Jacob Boudoukh، Anthony Saunders، Understanding Market، Credit، and Operational Risk، Blackwell، USA، 2004، p.138.

¹⁰²-Aruauds De Servigny، and Oliver Renault، op، cit،، p. 233.

* AROC: Risk Adjusted Return On Capital.

المصارف العالمية الكبرى، وفي نهاية عقد التسعينيات اعتبرت طريقة العائد المعدل منهجية رائدة لقياس الأداء.

تستخدم المصارف العائد المعدل وفق المخاطر على رأس المال RAROC لإدارة مخاطرها الائتمانية، حيث يقيس هذا المعدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة، كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة، ويعتبر أداة للمسيرين تمكنهم من صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول⁽¹⁰³⁾.

ويعرف معدل العائد المعدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقاً للعلاقة التالية⁽¹⁰⁴⁾:

$$\text{RAROC} = \frac{\text{العائد المعدل}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

$$\text{RAROC} = \frac{\text{(النتيجة - المؤونات الاقتصادية)}}{\text{رأس المال الخاص الاقتصادي}}$$

ويعرف رأس المال الخاص الاقتصادي على أنه: "حجم الأموال الخاصة التي تسمح بتغطية كافة المخاطر الفعلية التي يحتمل أن يتعرض لها البنك وذلك عند مجال ثقة معلوم"⁽¹⁰⁵⁾ الأمر الذي يعتمد على عاملين رئيسيين:

- تحديد المخاطر الواجب تغطيتها.

- القياس الموضوعي لكافة المخاطر الفعلية.

ثم بعد ذلك نقوم بمقارنة (RAROC) مع معدل مرجعي الذي يقيس تكلفة الأموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على أسهم البنك من طرف المستثمرين، كما يمكن أيضاً أخذ التكلفة المتوسطة المرجحة كمعدل مرجعي أي تكلفة الأموال الخاصة زائد تكلفة الأموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر⁽¹⁰⁶⁾.

ت - أهداف طريقة (RAROC):

تهدف طريقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية⁽¹⁰⁷⁾:

- تسعير مختلف المنتجات والخدمات؛

- قياس المرودية بالنسبة لكل الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الاستثمارية؛

¹⁰³ - طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق، ص 51.

¹⁰⁴ - Michel Dietsch et Joël Petey، *Mesure et gestion du risqué de credit dans les institutions financiers*، idem، p. 158.

¹⁰⁵ - Bessis Joël، *Gestion des Risques et Gestion Banques*، Dalloz، Paris، 1995، p. 297.

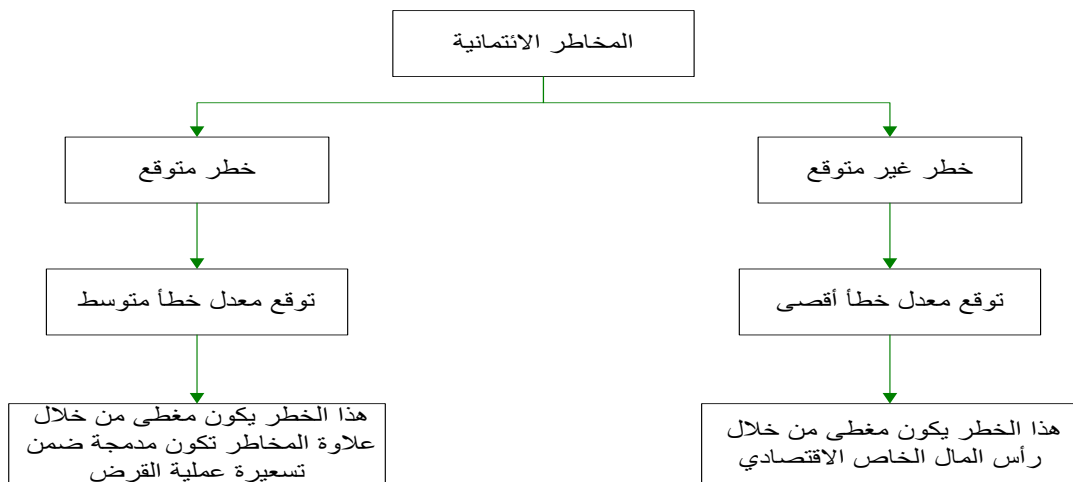
¹⁰⁶ - IDEM.

¹⁰⁷ - شوقي بورقية، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف، دراسة تطبيقية مقارنة، جامعة فرحات عباس-سطييف الجزائر 2008، م، ص 66.

- تسمح (RAROC) بحساب احتمال عدم الحصول على قيمة الائتمان بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب؛
- تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي بدقة؛
- تشكل طريقة (RAROC) أداة لإدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر؛
- تعمل طريقة (RAROC) على تقييم المخاطر ومطابقتها مع المردودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر؛
- تهدف طريقة (RAROC) إلى جعل إجراءات منح الائتمان في المصارف أكثر عقلانية وأكثر شفافية في التفاوض مع العملاء؛
- تسمح أيضاً (RAROC) بالتمييز بين نوعين من مخاطر الائتمان؛ مخاطر الائتمان المتوقعة ومخاطر الائتمان الاستثنائية، حيث:
- * يتعلق الخطر المتوقع بمتوسط الأخطاء والخسائر التي يتحملها البنك جراء عدم حصوله على مستحقاته من الزبائن؛
- * أما الخطر غير المتوقع أو الاستثنائي فيقوم البنك بتغطية هذا النوع من الخسائر الاستثنائية عن طريق تخصيص رأس المال الخاص الاقتصادي والذي يتمثل في الفرق بين المبلغ الأقصى للخسائر والمبلغ المتوسط للخسائر؛
- ويمكن توضيح أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة (RAROC) من خلال الشكل رقم (12):

شكل رقم (10)

أنواع مخاطر الائتمان حسب طريقة (RAROC).¹⁰⁸



المصدر: إعداد الباحث

¹⁰⁸ Christophe Godowski، **Impact d'un instrument de gestion sur le management**، l'exemple de la method RAROC en milieu bancaire، CERMAT، IAE de Tours، France، 2003، p. 12

رابعاً-الطرق الحديثة لتحليل مخاطر الائتمان في المصارف التجارية:

تتمثل الطرق الحديثة لتحليل مخاطر الائتمان في المصارف التجارية في الطرق التالية¹⁰⁹:

أ- النموذج المعياري أو النمطي (The Standardized Approach):

1- نظرة عامة عن محتوى النموذج المعياري:

يعتبر النموذج المعياري من أبسط طرق تحليل (تقييم) المخاطر الائتمانية، تستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة بسيطة غير معقدة ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفاً أدق للمخاطر، كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، ويحدد أسلوب جديد لتخفيف المخاطر وبموجب هذا النموذج يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية مثل: Moody's، Standard & Poor's، Fitch وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في مباحث لاحقة.

كما إن أوزان المخاطر (Weight Risk) المعنية للقروض أصبحت مرتبطة بدرجات المخاطر لهذه القروض والتي تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل ووفقاً لهذا الأسلوب فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية* يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها، حيث يكون لكل فئة وزن مخاطر خاص بها، كما يعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض (العميل).

والجدول التالي يوضح أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري:

جدول رقم (7): أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري

أوزان الترجيح						المطلوبات على
غير مصنف (unrated)	أقل من B-	BB + to B-	BBB to BBB-	A to A-	AAA to AA-	
%100	%150	%100	%50	%20	%0	الحكومات
%100	%150	%100	%100	%50	%20	المصارف (الخيار) (1) ⁽¹¹⁰⁾
%50	%150	%100	%50	%50	%20	المصارف (الخيار) (2) ⁽¹¹¹⁾
%100	%150	%100	%100	100 %	%20	المؤسسات

المصدر: صندوق النقد العربي، الملاحح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، أبو ظبي، 2004، ص: 11

¹⁰⁹ - Rose, P. and Hudgins, S. (2008), "Bank Management and Financial Services", seventh edition, The McGraw-Hill/Irwin Series in Finance

* إن التقييمات الائتمانية الخارجية هي عبارة عن آراء محللين مختصين أو مؤسسات مختصة في ذلك، تعبر عن الملاءة الائتمانية للطرف المقابل (مؤسسات مالية، عملاء...).

¹¹⁰ - وزن مخاطر ترجيحي على أساس مخاطر البلد المسجل به المصرف.

¹¹¹ - ترجيح على أساس تقييم المصرف للمخاطر.

2- أسس التصنيف الائتماني:

يتم تقييم الجدارة الائتمانية (التصنيف الائتماني) للعميل بالاعتماد على مجموعة من الأسس أهمها: استقرار الصناعة، استقرار المؤسسة، القدرة التنافسية، مؤشرات ونتائج الأداء التشغيلي، التدفقات النقدية، الموقف المالي، الإدارة والرقابة الداخلية، التعامل مع المشاكل القانونية، هيكل التمويل والتسهيلات، أرصدة مستحقة السداد...⁽¹¹²⁾ وسنفرّد مبحث خاص في الفصل الثالث لأنظمة التصنيف الائتماني.

ب- نموذج التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم:

يتضمن هذا الأسلوب تقدير المصرف للمخاطر المرتبطة بعملائه طالبي الائتمان لتجنب منح الائتمان للعملاء ذوي المخاطر العالية، وهو يستخدم بترخيص من السلطات الرقابية. يعتمد هذا النموذج على مقاييس الخسارة المتوقعة (EL) والخسارة غير المتوقعة (UL)، حيث تمثل الخسارة المتوقعة المبالغ التي يتوقع المصرف خسارتها لفترة زمنية معينة، وهي تحسب وفقاً للعلاقة التالية⁽¹¹³⁾:

$$EL = PD * LGD * EAD$$

حيث يمثل:

PD: احتمال التعثر عن الدفع، وهو يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد قيمة الائتمان خلال فترة زمنية معينة، وتعتمد المصارف لتحديد احتمال التعثر على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية وكذلك على معلومات أخرى حول المركز المالي للعميل، ووضعية القطاع الذي ينتمي إليه؛

LGD: الخسارة عند حدوث التعثر، وتقاس الجزء من قيمة الائتمان التي ستسدد للمصرف في حالة حدوث التعثر، حيث تفرض السلطة الرقابية في المنهج الأساسي نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن فشل العملاء آخذاً بعين الاعتبار قيمة الضمانات التي يمكن للبنك تسجيلها في حالة الفشل، أما في المنهج المتقدم فالمصارف هي التي تقوم بتحديد الخسارة آخذاً في الاعتبار متطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطات الرقابية⁽¹¹⁴⁾؛

EAD: التعرض عند التعثر، تقاس مبلغ التسهيلات التي ستسحب إذا حدث التعثر. أما الخسارة غير المتوقعة فهي مقدار التذبذب بالخسائر وتقاس بالانحراف المعياري للتوزيع الاحتمالي للخسائر⁽¹¹⁵⁾. وتعطى بالعلاقة التالية⁽¹¹⁶⁾:

¹¹² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص327.

¹¹³ - Joetta Colquitt، **Credit Risk Management**، Mc Graw Hill، USA، 3rd ed، 2007، p.219.

¹¹⁴ - سمير الشاهد، **المصارف وتحديات بازل 2**، مرجع سابق، ص269.

¹¹⁵ - مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص186.

¹¹⁶ - Joetta Colquitt، op. cit.، p. 222.

$$U1 = \sqrt{PD * (1 - PD)} * EAD * LGD$$

يشتمل النموذج على العناصر التالية⁽¹¹⁷⁾:

- تصنيف التعرضات للمخاطر، حيث يختلف تحديد المدخلات في المنهجين الأساسي والمتقدم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (8)؛
- لكل فئة تعرض للمخاطر تقديرات مخاطرة يجب على المصرف القيام بها باستخدام معايير دولية أو تقديراته الداخلية؛

جدول رقم (8): تصنيف المدخلات وفقاً للمنهج الداخلي الأساسي والمتقدم

المدخلات		الجهة التي تقوم بتحديد كل مدخل
		وفقاً للمنهج الأساسي
		وفقاً للمنهج المتقدم
احتمال التعثر عن الدفع (PD)	المصارف	
الخسارة عند حدوث التعثر (LGD)	السلطة الرقابية	المصارف
حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر (EAD)	السلطة الرقابية	المصارف
الاستحقاق الفعلي (M)	السلطة الرقابية مع إمكانية تفويض البنك فيت حديدها	المصارف

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 289.

وفي أسلوب التقييم الداخلي الأساسي تقوم المصارف بتوفير تقديراتها لاحتمالات التعثر PD، وتعتمد على التقديرات الرقابية لمكونات المخاطر الأخرى، كما تحتاج المصارف لنظام معلومات فعال وكفاءة بشرية في الميدان وتقنية عالية لتقدير حجم المخاطر المرتبطة بالأصول⁽¹¹⁸⁾.

أما في أسلوب التقييم الداخلي المتقدم فإن المصارف تعد تقديراتها لاحتمالات التعثر عن الدفع (PD)، الخسارة عند حدوث التعثر (LGD)، حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر (EAD)، الاستحقاق الفعلي (M) بالاعتماد على قاعدة بيانات المصرف خلال فترة زمنية معينة حيث يتم استخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان.

إن طريقة التصنيف الداخلي (الأساسي أو المتقدم) هي التي تلائم طبيعة المخاطر في المصارف، غير أن الطريقة المعيارية هي الأسهل في التطبيق لأنها امتداد للطريقة الأولى المتبعة في بازل 1، أما طريقة التصنيف الداخلي فهي تحتاج إلى نظم وتقنيات متقدمة في إدارة المخاطر وكفاءة عالية لنظم المعلومات لقياس احتمالات التعثر عن الدفع (PD)، الخسارة عند حدوث التعثر (LGD)، حجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر (EAD)، الاستحقاق الفعلي (M).

⁽¹¹⁷⁾ Stefan Truek، Svetlozar Todorov، Rating Basel Modeling of Risk، Elsevier، London، 2009، p. 41.

¹¹⁸ - محمد عمر شاير، طارق الله خان، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامي، ورقة مناسبات 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص 61.

المبحث الرابع

أنظمة الرقابة على الائتمان وفقاً لمعايير لجنة بازل الدولية

في ظل الاتجاه نحو مزيد من العولمة (Globalization)، أصبح الاستقرار المالي من الأمور التي تحظى بأولوية كبرى في إطار السياسات الاقتصادية الكلية، إذ لم يعد تأثير المشاكل التي تواجه النظام المالي في بلد ما مقصوراً على الحدود القطرية، بل صار أفق التأثير يمتد إلى الأسواق الخارجية في العالم.

وقد تناول اجتماع القمة لمجموعة السبع (G-7) الذي عقد في يونيو 1996 هذا الأمر، ووجهت المجموعة نداءً بأن تأخذ التدابير اللازمة للمحافظة على استقرار النظام المالي. وبناءً عليه، عكفت مؤسسات وأجهزة رسمية عديدة على البحث في وسائل تعزيز الاستقرار المالي، وبوجه خاص في الاقتصادات ذات الأسواق الصاعدة¹¹⁹.

ومن المعلوم أن لجنة بازل المختصة بالإشراف المصرفي والتي أنشئت عام 1970 بقرار من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة (G-10) تقوم منذ عدة سنوات ببحث أفضل السبل لتوقيع نطاق الإشراف المصرفي في كل الدول ولتقويته بوجه خاص في الدول الأعضاء هذا وتعتبر المصارف والتعليمات الرقابية بمثابة العناصر الأساسية للتنمية والاستمرار المالي في الدول، حيث أن ضعف الإدارة وعدم فعالية الرقابة يؤدي لحدوث أزمات عالية تؤثر على النظام بكامله.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى تحليل جهود لجنة بازل لتطوير الرقابة المصرفية والامتثال الأساسية الواجب توافرها لممارسة رقابة مصرفية فعالة والمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال، والمعايير الجديدة لبازل وإعادة النظر في مفهوم كفاية رأس المال وذلك من خلال شرح المفاهيم التالية:

أولاً- تعريف لجنة بازل.

ثانياً- اتفاقية بازل 1-(Basel 1).

ثالثاً - اتفاقية بازل 2 - (Basel 2).

رابعاً- الدعام الأساسية لمقررات بازل (Basel 2).

خامساً- اتفاقية بازل 3-(BASEL 3).

سادساً-مركزات بازل 3-(BASEL 3).

سابعاً- تطبيق الرقابة المصرفية وفق بازل في سورية وقرارات مجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.

¹¹⁹ - Basel Committee on Banking Supervision, (2010), "Strengthening the Resilience of the Banking

Sector". Bank for International Settlements, Consultative Document.

أولاً- تعريف لجنة بازل:

هي لجنة فنية استشارية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية أنشأت بقرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنوياً يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، لذلك لا تتمتع قرارات وتوصيات هذه اللجنة بأي صفة قانونية أو إلزامية، كما تتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج من الممارسات الجيدة في مختلف الدول بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات⁽¹²⁰⁾.

يتناول ميثاق بازل مجموعة من الترتيبات التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على المصارف التي تتولى دور وضع توصيات تتعلق بالرقابة على كفاية رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات والمخاطر الأخرى للبنوك.

إذ بدأت هذه اللجنة عملها في هذا المجال بإصدار ما يسمّى بـ بازل عام 1988، ثم بازل 2 عام 2003، ثم بازل 3 عام 2010.

ثانياً- اتفاقية بازل 1-(Basel 1):

كان الهدف الرئيس لبازل 1 التأكد من أن المؤسسات المالية لديها رأسمال كاف لمواجهة التزاماتها ولاستيعاب الخسارات غير المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها موجوداتها الائتمانية.

وفي عام 1996 صدرت تعليمات مكتملة لمعالجة مخاطر السوق ثم صدرت بازل لمعالجة نقص بازل 1 التي طبق عام 2006 ثم صدرت بازل III على أثر الدروس التي جاءت بها أزمة 2007-2008 والتي كشفت مدى الحاجة لتعديل بازل 2 لتجعل من تدخل الحكومة لإنقاذ المصارف أمراً أقل احتمالاً.

وقد ركّز معيار بازل 1 على الخطر الائتماني وعلى كفاية رأس المال في المؤسسات المالية. وقد قسم هذا المعيار موجودات المؤسسات المالية من الأصول الائتمانية داخل الميزانية

¹²⁰ - الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2004، ص12.

حسب مخاطرها إلى خمس فئات معطياً أوزاناً متفاوتة لمخاطر كل فئة نسبتها على التوالي كما يلي: صفر، 10%، 20%، 50%، 100%.

وجاءت بازل/ 1/ بالمعايير التالية لرأس المال هي¹²¹:

- 1 - وضع معايير الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف.
 - 2 - التركيز على مخاطر الائتمان باعتباره الخطر الأساسي الذي تتحمله المصارف.
- ويمكن تلخيص الضرورات التي مرت بها بازل 1 بالتطورات التي حدثت 1970-1989 والتي تمثلت بـ:

- الذبذبة الشديدة في أسعار الفوائد وأسعار الصرف.

- التحرر من القيود.

- العولمة وانتشارها الواسع.

- أزمة ديون أمريكا اللاتينية في مطلع عام 1980.

أدت هذه العوامل جميعها معاً إلى تآكل رؤوس أموال معظم المصارف الكبيرة على مستوى العالم منها Citibank البنك الأكبر في العالم بذلك الزمن، فجاءت بازل 1 بهدف:

- 1 - تعزيز سلامة المصارف عن طريق تعزيز قاعدة رأس المال.
- 2 - فرض زيادة هامة في النسب المالية للمصارف الناشطة دولياً للحد من المنافسة غير العادلة.
- 3 - وضع أسس لرأس المال تقوم على مخاطر البنود داخل الميزانية وخارجها أدت إلى انضباط في إدارة رأس المال.
- 4 - البساطة في التطبيق.
- 5 - إدخال متطلبات رأس المال إلى البنود خارج الميزانية.

¹²¹ - هشام فاروق، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول للكلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2003.

ثالثاً – اتفاقية بازل 2 - (Basel 2):

نتيجة للتطورات الواسعة التي شهدتها الأسواق المالية وظهور عدد هائل من الأدوات المالية المستجدة من توريق ومشتقات وافتتاح الأسواق على بعضها نتيجة التطور الكبير بوسائل الاتصال لدرجة أنها أصبح أقرب إلى سوق واحد من كونها عدة أسواق. أدت هذه الأمور مجتمعة معاً بالإضافة إلى قصور بازل 1 إلى زيادة مخاطر العمل المصرفي، كما زادت من سرعة انتقال هذه المخاطر من سوق لآخر كما حصل في جنوب شرق آسيا سنة 1997 حيث امتدت الأزمة لكل من البرازيل وروسيا وكما يحصل الآن في اليونان من أزمة مالية قوية تركت آثارها على كل منطقة اليورو بعدما انتقلت إليها أيرلندا ويتوقع أن تمتد إلى كل من البرتغال وأسبانيا وإيطاليا وبعد أن تبين أن أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول هو ضعف إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف وضعف الرقابة الداخلية والخارجية لديها، رأت لجنة بازل إلى أن اتفاقاً جديداً يركز على تلك الأسباب أصبح أمراً ضرورياً ولقد أدركت لجنة بازل أن البناء المؤسسي القائم التي أتت به بازل أصبحت هناك حاجة لتطويره لناحية تقوية إطار رأس المال التنظيمي وجعله أكثر حساسية للمخاطر التي تتعرض لها المصارف من الائتمان ومن السوق ومن العمليات، فكانت بازل 2 التي قامت على العناصر الرئيسية التالية¹²²:

– حساسية أكبر للمخاطر (Greater Risk Sensitivity) واعتماداً أكثر على تقديرات البنك للمخاطر والفضل والخسائر.

– قدمت حوافز كبيرة لمقاييس الخطر والإدارة المقدمة، الأمر الذي انعكس ودعم الممارسات الإدارية الداخلية السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية الأخرى.

– تأكيد الالتزام الثابت بالمبادئ المصرفية السليمة مع اهتمام أيضاً بالإبداعات الجديدة.

أي أن اهتمام بازل 2 ركز على قوة رأس المال الرقابي (Capital Regulatory) من خلال جعل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يرتفع رأس المال الرقابي مع ارتفاع المخاطر وينخفض بانخفاضها، وفي الوقت نفسه أعطى حوافز للمصارف التي تدير المخاطر التي تعرض لها بصورة أفضل.

¹²² - سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالمصارف"، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص ص 54-55.

رابعاً- الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2:

تقدمت لجنة بازل في 16 يناير 2001 باقتراحات جديدة أكثر تحديدا وتفصيلا لمعدل الملاءمة المصرفية وأرسلت التعليقات إلى الهيئات (صندوق النقد الدولي) والمعنيين المختصين قبل نهاية شهر مايو 2001 لكن النسخة النهائية تم صدورها في نهاية 2001/ ثم تمديد مهمتها في نهاية عام 2005 بسبب كثرة الترددات والملاحظات، ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي¹²³:

• طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل، الائتمان؛

• ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة أي أن يكون للبنك الخاضع لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛

• نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أي يجب على كل بنك الإفصاح عن رأسماله ومدى تعرضه للمخاطر والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملائه ودائنه ليتكفوا من مواجهة المخاطر.

وتتمثل الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2¹²⁴:

1- المتطلبات الدنيا لرأس المال: تتمثل هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال والملاحظ في هذا الصدد ما يلي:

* إبقاء الإطار الجديد لمقررات لجنة بازل على معدل الملاءة الإجمالي عند 8%، إلا أنه عدل في مكونات رأس المال بإضافة شريحة ثالثة لمواجهة جزء من المخاطر السوقية وذلك بشروط معينة وبهذا أصبح رأس المال الإجمالي يتكون من ثلاث شرائح، حيث تشمل الشريحة الأولى رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة، وتتكون الشريحة الثانية من رأس المال المساند أما الشريحة الثالثة فتتكون من قروض مساندة لأجل سنتين وبعد تكوين ثلاث شرائح لرأس المال، ولقد أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك أن تبرز وجود صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 5،12*، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأوزان

¹²³ - النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، المجلد 31، مصر، 1999، ص86.

¹²⁴ - سمير الشاهد، المصارف وتحديات بازل 2، حوليات البركة، مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، مجموعة دلة البركة، العدد 8، 2006، ص:43.

* 12،5 هي نتيجة قسمة 100 على الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8.

المرجحة بأوزان المخاطر والمجموعة لأغراض مقابلة الائتمان وعليه يصبح معدل كفاية رأس المال يعطى بالعلاقة التالية⁽¹²⁵⁾:

$$\leq 8\% \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12,5}$$

* لم يحدث أي تغيير على أساليب قياس مخاطر السوق؛
 * لم يحدث أي تغيير في معاملات تحويل الالتزامات العرضية؛
 * استحدثت اللجنة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية؛
 * تم تغيير أساليب قياس مخاطر الائتمان، حيث طرحت اللجنة ثلاثة أساليب هي:
 أ- **الطريقة المعيارية**: تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل أصل من أصول المصرف داخل وخارج الميزانية، وينتج عن هذا التخصيص قيماً للأصول مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تسمح إمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تقدماً.

ب- **طريقة التصنيف الداخلي الأساسية**: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها المصرف والتي تشكل الأساس الذي يتم بناءً عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف باحتساب احتمالية التعثر (PD) خلال فترة زمنية مقدارها سنة، أما الخسارة عند التعثر (EL)، والتعرض عند التعثر (EAD)، وأجل الاستحقاق (M) يتم الحصول عليها من قبل السلطة الرقابية.

ج- **طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة**: وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها المصرف، والتي تشكل الأساس الذي يتم بناءً عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف باحتساب احتمال التعثر للعملاء خلال فترة زمنية معينة مقدارها سنة، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، وأجل التعثر.

2- **المتابعة من قبل السلطات الرقابية**: تهدف هذه الإجراءات إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبني نظام جديد لإدارة المخاطر من خلال رفع كفاءة المصارف في تقييم مخاطرها وكفاءة رؤوس أموالها، كما تهدف إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية من خلال متابعة السلطات الرقابية للتأكد من أن رأس مال البنك متماشياً مع بيئة واستراتيجية المخاطر

3- **انضباط السوق**: هي عملية تكميلية للدعامة الأولى والثانية، تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمستعملها من خلال زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل وكفاية رأس مالها، ونوعية مخاطرها واستراتيجيات مواجهتها، وسياساتها المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول

¹²⁵ - بوراس أحمد، عياش زبير، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2007، ص 167.

الجدول رقم (9)

الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2

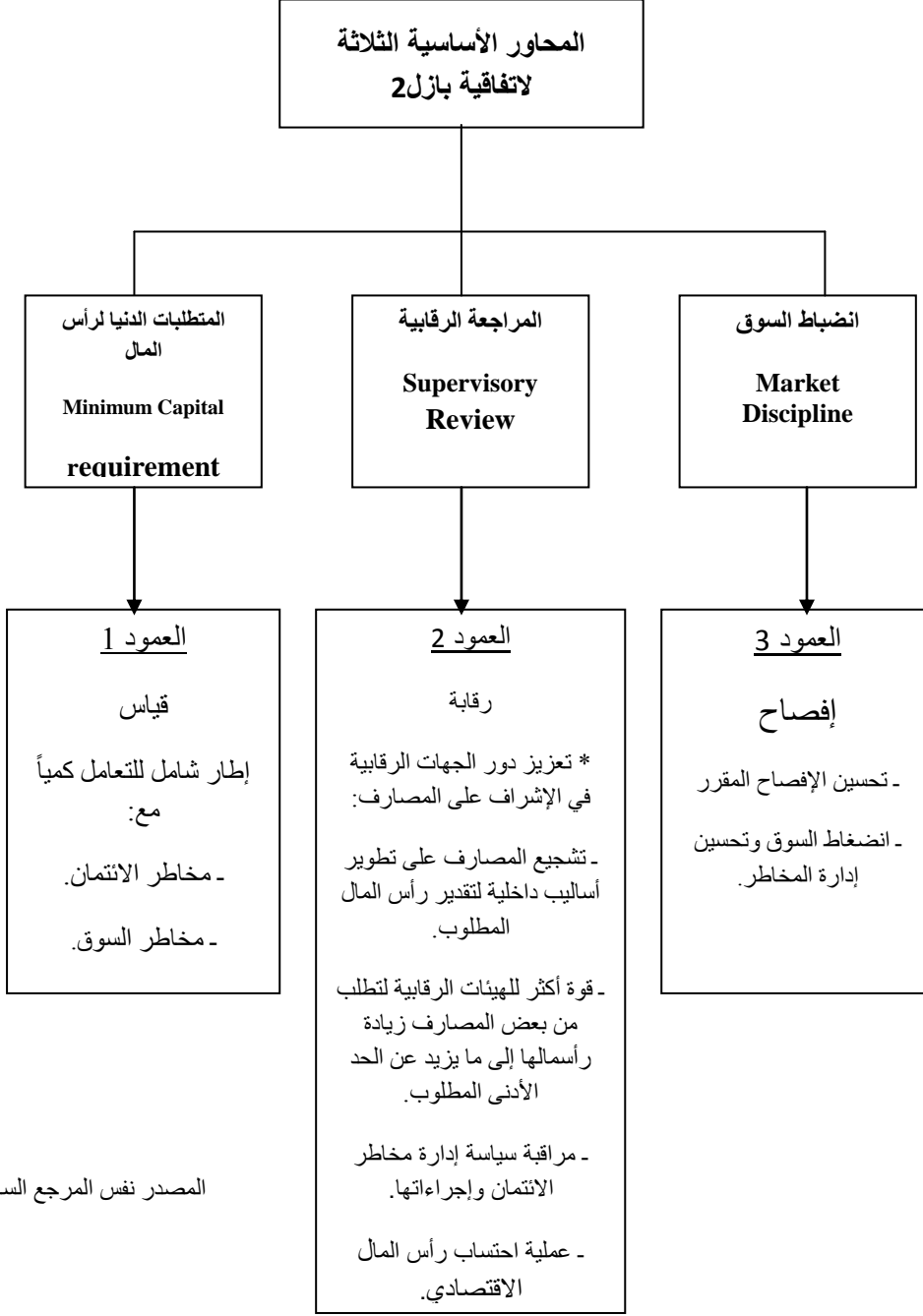
الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
<p>متطلبات الحد الأدنى</p> <ul style="list-style-type: none"> ● لا تغيير في معدل الممثل 8% ● كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق ● تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية؛ ● بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاث أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب القيم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر؛ ● بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة. 	<p>عمليات المراجعة الرقابية</p> <p>أربعة مبادئ رئيسية؛</p> <ul style="list-style-type: none"> ● يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛ ● يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛ ● تعيين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك؛ ● يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى؛ ● هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات. 	<p>انضباط السوق</p> <ul style="list-style-type: none"> ● يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية؛ ● هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربع نواحي رئيسية وهي نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المصدر: صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ظبي، 2004، ص 18.

وترى اللجنة أن هذا الإفصاح يجب أن لا يتعارض مع معايير المحاسبة المطبقة، مع مراعاة عدم التوسع غير الملائم في نشر المعلومات التي قد يصعب تفسيرها، أو التي لا تمكن من الوقوف على حجم المخاطر الفعلية التي يتعرض لها البنك¹²⁶.

والشكل التالي يوضح المحاور الأساسية لتطور اتفاقية بازل2:

الشكل رقم (11)



المصدر نفس المرجع السابق مباشرة

الجدول رقم(10) تحديات وتأثيرات تطبيق بازل الثانية

الجهة	الوضع الحالي	تأثيرات بازل II	التحديات
المصارف	استخدام مقارنة واحدة لتحديد رأس المال الرقابي	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية؛ الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية؛ الحاجة إلى جمع تخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة؛ الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة. 	<ul style="list-style-type: none"> تفسير التنظيمات الجديدة وفهم آثارها على الأعمال؛ إدارة التغيرات على ثقافة المخاطر؛ المحافظة على وتأمين وصيانة الإدارة العليا والتنفيذية؛ مواجهة التوقعات الجديدة لدى المنظمين ووكالات التصنيف والزبائن؛ الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار استهداف زبائن ومنتجات معينة والتخلي عن أخرى؛ تحديد كيفية استخدام وتوظيف رأس المال الإضافي.
الزبائن	<ul style="list-style-type: none"> عدم القدرة غالباً على تأمين موارد مالية للاستثمار؛ الاعتماد على موارد خارجية كالدين والأسهم؛ 	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان؛ مواجهة شفافية متزايدة لربحية حساباتهم؛ الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة؛ مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى؟ 	<ul style="list-style-type: none"> مواجهة تكاليف جديدة مترتبة عن تقديم معلومات جديدة وأنية للمقرضين؛ تحسين العلاقات بين المستثمرين والمقرضين عبر معايير إفصاح محسنة واعتماد إدارة مركبة للعلاقات مع المدنيين؛ استخدام مؤشرات أداء رئيسية لمراقبة الأداء؛ مواجهة متطلبات الحصول على ضمانات أفضل؛ إدارة عملية التصنيف.
المراقبون	<ul style="list-style-type: none"> العمل في بيئة مجزأة؛ الحاجة إلى معلومات محسنة لتوقع الأزمات المصرفية. 	<ul style="list-style-type: none"> الحصول على معلومات أنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزم بازل II المصارف بها؛ اكتساب القوة لوضع الحوافز والقيام بإجراءات تأديبية استباقية وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار والتنافسية في الأسواق المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى مهنيين متمرسين ومتقنين لتقلد مناصب لا تعود عليهم بذات المنفعة المادية التي يحصل عليها أمثالهم في المؤسسات المالية الخاصة؛ وضع تنظيمات تعكس الروابط بين المخاطر؛ إعطاء الحوافز للمصارف لتقييم المخاطر من خلال اختيارات الضغط واعتماد سيناريوهات عدة وتحليلها.
وكالات التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> تعمل في بيئة محتكرة من قبل وكالات تصنيف عالمية، حيث تواجه الوكالات الجديدة عقبات كبيرة للمنافسة. 	<ul style="list-style-type: none"> نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة المصارف والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف؛ المنافسة مع المؤسسات صغيرة وجديدة متحدة ضمن جمعيات معينة، مما سيؤدي إلى تحسين المنافسة وسمعة هذه الوكالات؛ الاستجابة إلى متطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف. 	<ul style="list-style-type: none"> العمل على تحسين سمعة الوكالات الوطنية؛ الحصول على المراقبة الرقابية لاستخدام المصارف للمقاربة القياسية؛ المحافظة على نوعية عالية من التصنيف؛ الاستفادة في عملية التوسط.
أسواق رأس المال	<ul style="list-style-type: none"> مواجهة التوجه الجديد نحو التوريق بالإضافة إلى مشتقات الائتمان. 	<ul style="list-style-type: none"> التعامل مع التوجهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية؛ المخاطر كسندات الشركات المعروضة ضمن مجموعات أصغر؛ النمو الجديد في سوق الدين. 	<ul style="list-style-type: none"> تقلص قاعدة الزبائن تسبب توجه المؤسسات ذات التصنيف المتدني إلى المصارف؛ استحداث ثقة لدى المستثمر وتخفيض درجات التأثير بالصددمات عن طريق تطوير إطار رقابي للسوق.

المصدر: الطيب لحيلح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005، ص19.

خامساً-اتفاقية بازل 3 - (BASEL 3):

منذ أن صدرت اتفاقية "بازل 3" عقب اجتماع محافظي المصارف المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، بدأ الخبراء المصرفيون يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير الجديدة للمصارف، وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه المصارف.¹²⁷

وبازل 3 عبارة عن مجموعة من الإصلاحات الشاملة تهدف إلى تحسين الأنظمة والرقابة وإدارة المخاطر للقطاع المصرفي على مستوى العالم وتحسين قدراته للوقوف أمام الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث طورت هذا المعيار الدولي الجديد حول كفاية رؤوس المصارف وسيولتها لجنة بازل استجابة للثغرات في التشريعات المالية والدروس المستفادة التي أفرزتها الأزمة المالية لعامي (2007-2008) والتي تمثلت في شح السيولة وضعف معايير منح الائتمان وتأثر وضع المصارف بتراكم المخاطر نتيجة ارتفاع ديونها وضعف رؤوس أموالها بالإضافة إلى عدم مناسبة حواجز السيولة (Liquidity Buffer).¹²⁸

سادساً- مرتكزات بازل 3:

قام منهج بازل 3 بمعالجة فشل السيولة ورؤوس الأموال التنظيمية للمصارف بالعمل على تحسين قدرتها على استيعاب الصدمات الناشئة عن الأزمات الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر والحكومة وتعزيز الشفافية والإفصاح من خلال¹²⁹:

1- إصلاح رؤوس الأموال من حيث النوع والكم وتحسين نسب الرفع المالي وإدخال ما يسمى برأس المال الوافي (Capital Buffer)¹³⁰ لمواجهة حالات الضغط المستقبلية.

¹²⁷ سليمان عبد الناصر، "اتفاقية بازل 3"، منتدى الجلفة، الموقع الإلكتروني: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884> تاريخ الاطلاع: 2011/03/23م.

¹²⁸ -Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June 2011, p64.

¹²⁹ -Basel Committee on Banking Supervision, (2006), "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Bank for International Settlements, a revised framework comprehensive version-

2 - إصلاح نسب السيولة القصيرة والطويلة الأجل بإدخال نسب سيولة جديدة لأجل تحسين قدرة إدارة المخاطر لديها.

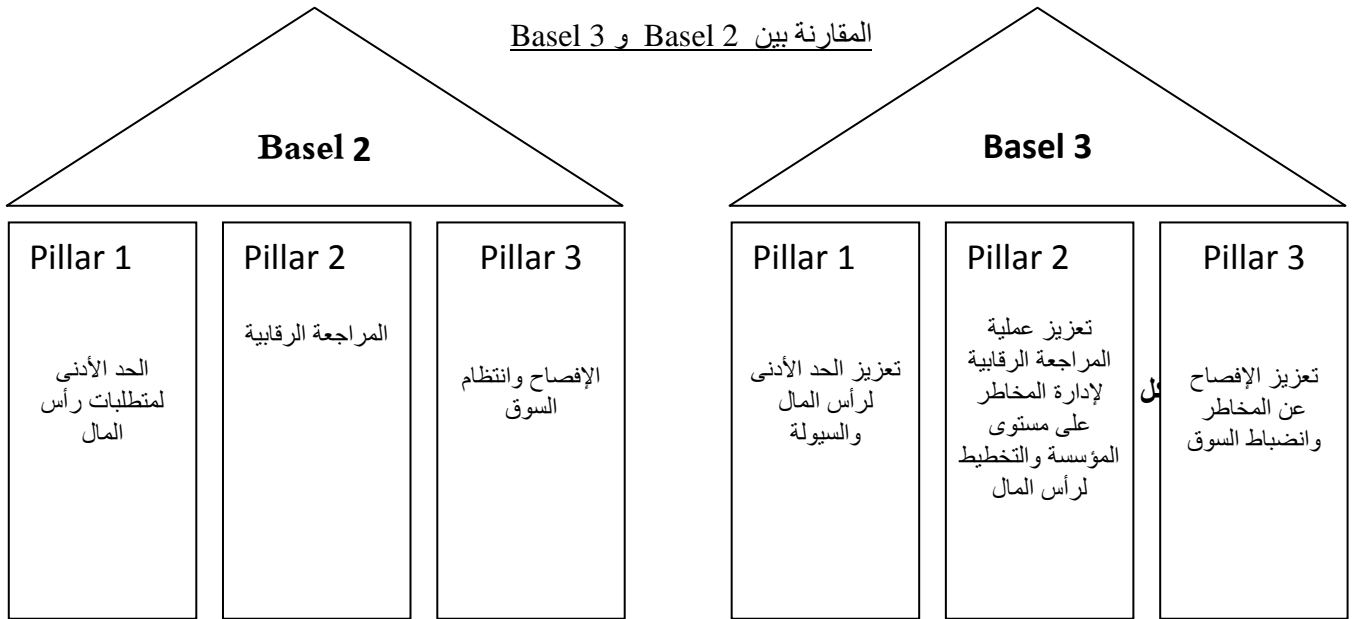
3 - عناصر أخرى ذات صلة بتحسينات عامة لاستقرار النظام المالي مثل المزيد من التدخل الرقابي بما فيه القيود على توزيع الأرباح.

4-رگز هذا المعيار على جانب المطلوبات، في حين كان تركيز بازل 2 على جانب الموجودات.

وانطلقت التعديلات على معايير بازل من كون المصارف القوية هي الأساس للاقتصاديات المستديمة النمو وكونها مركز الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كما أنها مزودة هامة جداً لخدمات قطاع المستهلكين وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والحكومة التي تعتمد جميعها على المصارف في عملياتها اليومية محلياً ودولياً. والشكل التالي (13) يوضح عملياً المقارنة بين **Basel 2** و **Basel 3**:¹³¹

الشكل رقم (12)

المقارنة بين Basel 2 و Basel 3



المصدر مرجع 136

¹³⁰ - **Capital Buffer**: رأس المال الذي على البنك الاحتفاظ به إضافة إلى الحد الأدنى المطلوب محسوباً استناداً إلى المخاطر المتوقعة.

¹³¹ - Emmanuelle Henniaux, **Basel III recent developments, base3 a risk management perspective** 2011, pwc, may 2011, p12

1 - **ففي مجال تحسين نوعية رأس المال:** احتوى على مقاييس عدة هدفت إلى تحسين نوعية رأس المال لزيادة القدرة على تحمل الخسارة في حالة الاستمرار أو التصفية وذلك باشتراك مستويات أعلى من رأس المال الأساسي من خلال¹³²:

- زيادة الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من 2% إلى 4.5% مع العام 2016.

- زيادة الحد الأدنى للفئة الأولى (Tier 1) من رأس المال العام 4% - 6%.

2 - **وفي مجال تحسين كمية رأس المال :** أدخل المعيار زيادات متعددة هدفت إلى زيادة مستوى رأس المال لدى المصارف بالإضافة إلى تقديم آلية المواجهة الدورية (CounterCyclical) بمتطلبات دنيا أعلى لمعايير رأس المال:¹³³

— رأس المال الواقى من الذبذبات (Counter Cyclical Capital Buffer): يتراوح مدى رأس المال هذا بين صفر - 2.5% من رأس المال العام ويهدف إلى امتصاص الصدمات خلال فترة الأزمات (Buffer).

— فرض على المصارف أن تحتفظ بواق لحماية رأس المال بنسبة 2.5% فوق الحد الأدنى 8% لمواجهة الظروف الضاغطة المستقبلية.

— في ضوء ذلك أصبح إجمالي رأس المال المدفوع 7% (2.5% وقاية لرأس المال Conservation Buffer ، 4.5% متطلبات رأس المال العام) ، Tier1 8.5% والإجمالي 10.5%.

3 - **أما بالنسبة للحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال (Minimum Total Capital Ratio):** تبقى هذه النسبة 8%¹³⁴. بإضافة نسبة رأس المال الواقى إليها ، تصل نسبة رأس المال الذي على البنك أن يحتفظ به إلى 10.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر منها 8.5% يجب أن تكون من Tier1.

4 - **تحديد نسب الرفع المالي (المديونية) (Leverage):** كقياس غير حساس للمخاطر لتقليل النمو غير العادي والمديونية في البنك الواحد وفي النظام المصرفي ككل.

¹³² عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.

¹³³ - Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, **Implementation of Basel III**, BNM/RH/NT 007-25, p4

¹³⁴ - Basel Committee on Banking Supervision, (2006), "**Core Principles Methodology**", Bank for International Settlements, Publications.

خفضت نسبة الرفع المالي بحيث لا يزيد إجمالي موجودات البنك بما فيها تلك التي خارج الميزانية عن (33) ضعف رأس المال (Tier1Capital) (نسبة المديونية 3% وهي غير موجودة في بازل 1).

5- نسبة تغطية السيولة: ضماناً لوفرة موارد سيولة عالية النوعية لتجاوز سيناريو تحمل ملحوظ يدوم لمدة شهر يعمل البنك على التأكد من أنه يحتفظ بمستوى مناسب من الأصول جيدة النوعية لمواجهة الظروف الطارئة.

6- مقارنة الموجودات العالية السيولة للبنك بالتدفقات النقدية الخارجة على مدى ثلاثين يوماً بافتراض ظرف ضاغط حسب المعادلة التالية:¹³⁵

Stock of High Quality Liquid Assets

Liquid Coverage Ratio = _____

Total Net Cash Outflow Over next 30 Calinde

الجدول رقم (11)

متطلبات رأس المال والوقاية حسب بازل 3 (نسب مالية)¹³⁶

إجمالي رأس المال	Tier 1 Capital	رأس المال المدفوع (Common Equity)	
%8.0	%6.0	%4.5	(1) الحد الأدنى
		%2.5	(2) للوقاية من الحالات الضاغطة (احتياطي عالي الجودة)
%10.5	%8.5	%7	Total (1) + (2) (Capital)

سيتم تطبيقه مساراً تدريجياً يبدأ في 2013 وينتهي في 2018

¹³⁵ -source : Accenture, Basel III Handbook, 2011,p15

¹³⁶ - نبيل حشاد "وصفة بازل لتقليل مخاطر الائتمان" - مجلة المصارف - اتحاد مصارف مصر - العدد السابع والعشرون - يناير فبراير 2001 ص 31.

الجدول رقم (12) البرنامج التفصيلي لمراحل تنفيذ بازل¹³⁷

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

ب- تقييم اتفاقية بازل 3:

1. إيجابيات اتفاقية بازل 3: نذكر منها:¹³⁸

- تقليص معدلات وقوع وحدة الأزمات المالية المستقبلية.
- الزيادة من احتياطات المصارف* ورفع من رأسمالها.
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي، عبر منح المصارف حوافز لتداول مشتقات دخيلة في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سراً بين المؤسسات. كما تشدد القواعد من تعريف الأسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي المصارف لاستغلال ثغرات.

2. سلبيات اتفاقية بازل 3: من سلبياتها نذكر:¹³⁹

- تقليص من الأرباح.

- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة.

- زيادة تكلفة الاقتراض¹⁴⁰.

¹³⁷ - Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, Basel 3 what's new? business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company, 2010, p32.

¹³⁸ انظر الموقع الإلكتروني لمنندى المعرفة:

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-3>

*الملاحظ أن لجنة بازل للرقابة المصرفية، التزمت بخططها لإجبار المصارف على حماية نفسها أثناء مشاركتها في نشاطات غير مصرفية أو توجيهها استثمارات في أدوات غير مسجلة ببيانات ميزانيتها ويعد هذا البند، المعروف باسم معدل الرفع، بمثابة محاولة لدفع المصارف للإبقاء على احتياطات مقابل أموالها التي تواجه مخاطر، مع عدم وجود ثغرات تسمح لها بالالتفاف على القواعد المصرفية. منندى المعرفة، مرجع سابق.¹³⁹

¹⁴⁰ اجمع خبراء على أن معايير اللجنة الدولية المصرفية "بازل 3" ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتنافسة لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تنحلاً في هيكل رأسمال المصارف وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور. معايير "بازل 3" سترفع كلفة الخدمات المصرفية، مقال منشور في جريدة النهار الكويتية بقلم فيصل الشمري، العدد 1046 الأربعاء 07 شوال 1431 هـ/ 15 سبتمبر 2010م

سابعاً- تطبيق الرقابة المصرفية وفق بازل في سورية و قرارات مجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بمخاطر الائتمان:

تم اتخاذ خطوات أساسية تصب في خانة توجيه المصارف نحو كيفية إدارة المخاطر المصرفية والطرق الواجب إتباعها لقياس هذه المخاطر والحدود المسموح بها لتلك المخاطر بحيث شملت القرارات كل من مخاطر الائتمان.

وقد شملت قرارات مجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بمخاطر الائتمان (141):

أ- المتطلبات الرقابية لإدارة مخاطر الائتمان: من خلال الطلب من المصارف التقيد بإقامة بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية، ووضع المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية بما يتضمن أهداف التسليف والنشاطات المنوي منحها ومدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر التي تنتج من عدم السداد، والمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف، إلى جانب ضرورة التأكد من وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان لدى المصرف.

ب- التعليمات الخاصة بضرورة تصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة: حيث يتوجب على المصارف إجراء تقييم دوري لمحفظه الديون الممنوحة من قبلها وتصنيفها وفق فئات محددة بين ديون منتجة للفوائد وديون غير منتجة.

ج- التعليمات الخاصة بمحتويات ملفات التسهيلات الائتمانية: حيث فرض على المصارف بغرض اتخاذ القرارات السليمة بشأن التسهيلات الائتمانية وحسن تقييم المخاطر الائتمانية وتقييمها بموضوعية، الاحتفاظ بملفات كاملة عن العملاء جميعهم تجري متابعتها وتحديثها دورياً، على أن يراعى فيها السرية المصرفية.

- التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات المسموح بها: حيث حدد الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات الذي يمكن منحه لشخص طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة من الأشخاص بـ 25% من الأموال الخاصة للمصرف ويمكن أن ترتفع هذه النسبة المشار إليها إلى 35% للتسهيلات الممنوحة لأهداف استثمارية تنموية شريطة أن تكون نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف أكبر بمقدار أربع نقاط مئوية على الأقل من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال (المحددة بـ 8% وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253).

- التعليمات الخاصة بالحدود القصوى لتركزات المخاطر المصرفية وسياسات الاستثمارات المالية الواجب مراعاتها، والتي تضمنت تحديد نسب التوظيف في الخارج لدى المصارف المراسلة (142).

141- انظر قرارات مجلس النقد والتسليف رقم (93/م/ن/ب) تاريخ 2004/9/19 الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، (94/م/ن/ب) تاريخ 2004/12/19 الخاص بتصنيف الديون والمعدل بالقرار (597/م/ن/ب) بتاريخ 2009/12/9 (95/م/ن/ب) تاريخ 2004/12/19 المتعلق بمحتويات الملفات الائتمانية، (395/م/ن/ب) تاريخ 2008/5/29 و(461/م/ن/ب) تاريخ 2009/1/31 المتعلق بالحد الأقصى للتسهيلات، (501/م/ن/ب) تاريخ 2009/5/10 للتركزات المصرفية، موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentral.org.sy كما حدد القانون /23/ المادة 118 - الفقرة (5) مسؤولية مفضية الحكومة في متابعة الشؤون المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وتجميع معلومات عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بزيائن المصرف بشكل دوري وإبلاغها بطريقة سرية وسريعة للمصارف المعنية.

142- يجب ألا يتخطى مجموع إيداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع المجموعة المصرفية بما فيها الأوراق المالية الصادرة عنها 25% من الأموال الخاصة بالصافية، على ألا يتجاوز مجموع التعاملات داخل وخارج الميزانية غير القابلة للإلغاء مع المجموعة المصرفية 100% من الأموال الخاصة بالصافية، وألا يتخطى مجموع إيداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود دخل الميزانية مع كل مؤسسة مالية ومجموعتها المصرفية في الخارج، مضافاً إليها الأوراق المالية الصادرة عنها 25% من الأموال الخاصة بالصافية، على ألا يتجاوز مجموع التعاملات داخل وخارج الميزانية غير القابلة للإلغاء مع المجموعة المصرفية 75% من الأموال الخاصة بالصافية.

الفصل الثالث

إدارة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية

المبحث الأول

تحليل إدارة المحفظة الائتمانية في المصارف التجارية

استطاع هاري ماركويتز (Markowitz) في الخمسينيات أن يتقدم بنظرية المحفظة (Portfolio theory)، من خلال فكرة التنويع (Diversification)، وتوصل إلى ما يعرف بالحد الكفاء (Efficient Set) للاستثمارات الخطرة،

وتعتبر محفظة القروض المصرفية - (الائتمانية) جزءاً من المحفظة الاستثمارية واحد أهم مكوناتها والمولد الأساسي لأرباح المصارف، كما أنها تلعب دوراً مهماً على مستوى الاقتصاد الكلي حيث تساهم بشكل كبير في نموه وارتقائه، ولكنها في الوقت ذاته تعتبر من أكثر الاستثمارات حساسية ومخاطرة، مما يتطلب إدارة حكيمة لها؛ ففي حال عدم إدارتها بشكل جيد، فإن تأثيراتها الضارة لا تقف على القطاع المصرفي فقط وإنما تصل إلى الاقتصاد الوطني ككل.

علماء بأن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحافظ الائتمانية للبنك مستمدة من مبادئ ونظريات المحافظ الاستثمارية،

وبذلك يهدف هذا المبحث تحليل المحفظة الائتمانية محفظة القروض المصرفية وإدارتها، بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة على تركيبها وفقاً لمايلي:

أولاً- ماهية المحافظ الائتمانية.

ثانياً- تركيزات المحفظة الائتمانية وتنويع مخاطرها.

ثالثاً- تصميم المحفظة الائتمانية.

رابعاً- عناصر إدارة المحفظة الائتمانية.

خامساً- استراتيجيات إدارة المحافظ الائتمانية المختلفة.

أولاً- ماهية المحافظ الائتمانية:

تعرف المحافظ الائتمانية بأنها مجموعة القروض الممنوحة من قبل المصرف بمختلف أنواعها، وتشكل هذه المحفظة النسبة الأكبر من أصول المصرف، كما أنها تعتبر أكثر الأصول مخاطرة، والمولد الأكبر لعوائد القطاع المصرفي. وتعد عملية إدارة هذه المحفظة من الأمور المهمة التي تسعى إدارة المصرف إلى تحقيقها بالشكل الأمثل¹⁴³.

وجاء مفهوم المحفظة الائتمانية من نظرية إدارة المحفظة الحديثة التي تقضي بالألا يتم اختيار الأصول للمحفظة الائتمانية من نظرية إدارة المحفظة الحديثة التي تقضي بالألا يتم اختيار الأصول للمحفظة الائتمانية على أساس فردي، بل أن يؤخذ بالاعتبار أثر تغير أسعار الأصول الأخرى في المحفظة.

ويمكن النظر إلى محفظة القروض على أنها محفظة أصول وبالتالي يمكن تطبيق نظرية المحفظة الحديثة في إدارتها. باستعمال هذه النظرية أصبح الأمر المهم يتعلق بكيفية إدارة القروض الجديدة ذات الارتباط الإيجابي القوي ببقية المحفظة.

وتقوم نظرية المحفظة الحديثة على كيفية تكوين محفظة تعظم العائد المتوقع عند مستوى معين من المخاطر أو تقلص المخاطر لأدنى حد ممكن لمستوى معين من العائد.

وتعبّر هذه النظرية رياضياً عن موضوع تنوع المحفظة بهدف اختيار مجموعة من الأصول الائتمانية تخفض في مجموعها المخاطر بأكثر مما يقوم فيها أي بند آخر.

ولا تشكل مثل هذه الإضافة مشكلة في الظروف الاقتصادية المواتية، لكن عندما تكون الظروف الاقتصادية معاكسة، فمعظم محفظة القروض قد تتعرض للمخاطر نفسها بحكم علاقة الارتباط الإيجابية التي أشرنا إليها.

ويعتبر تطبيق نظرية إدارة المحفظة الحديثة على محفظة القروض ظاهرة جديدة، وهناك العديد من الأسئلة حول مدى علاقة نظرية المحفظة الحديثة بمحفظة القروض:

1 هل الفرضيات التي تقوم عليها نظرية المحفظة الحديثة قابلة للتطبيق على القروض؟

تفترض نظرية المحفظة الحديثة أن جميع أصول المحفظة يمكن إعادة تقييمها والمثال الأوضح على ذلك الأسهم التي تقيم بسعر السوق المتغير بينما لا تتمتع محفظة القروض بميزة القدرة على تقييم مفرداتها بنفس السرعة والدقة.

تفترض نظرية المحفظة الحديثة توزيعاً عادياً للعوائد (Normally Distributed) ولا تتوزع كذلك في محفظة القروض.

¹⁴³ - جلال إبراهيم العبد، "إدارة محفظة الأوراق المالية- دراسات"، الإسكندرية، بدون ناشر، 1999ص:9.

2 هل البيئة التي تعمل في ظلها نظرية المحفظة الحديثة عمل بالمستوى نفسه في محفظة القروض؟

مثلاً للمستثمرين الخيار بشراء أو عدم شراء سهم بسعر وبعائد محددتين، بينما مدراء محافظ القروض لا يملكون مثل هذه الحرية لأنهم يرثون القروض التي منحت من قبل مسؤولي الإقراض.

3 - هل مخاطر التركيز هي مشكلة؟

يمكن القول إن مشكلة التركيز هي نتيجة الإقراض القائم على نظام الخبراء وإن التركيز يمكن التعامل معه بعدة وسائل منها الأساس الجغرافي بدلاً من الصناعة أو شركة بعينها.

ثانياً- تركيزات المحفظة الائتمانية وتنوع مخاطرها :

تظهر التركيزات الائتمانية داخل المحفظة عندما تصبح القروض التي لا تربطها علاقة ببعضها بعضاً مرتبطة بمجموعة من الصفات المشتركة، إذا ما أصبحت هذه الصفات المشتركة مصدراً عاماً لضعف القروض المتمركزة فإن هذه القروض قد تشكل خطراً ملحوظاً لإيرادات البنك ورأسماله.

ونأتي معالجة خطر هذه التركيزات من خلال تطبيق المراحل التالية:

1 - تحديد خطر التركيز:

تشمل إدارة المحفظة الائتمانية إدارة أية تركيزات للمخاطر داخلها، ويتم تحقيق ذلك بتقسيم المحفظة على مجموعات من القروض ذات الصفات المشتركة Segmentation حيث يصبح بإمكان الإدارة تقييمها في ضوء الأهداف التي حددها البنك للمحفظة ومستوى المخاطر المقبول Risk tolerance وعند الضرورة المبادرة إلى تبني إستراتيجية لتخفيض التركيز أو التعامل مع المخاطر المرتبطة به.

يعني تقسيم المحفظة Portfolio segmentation توزيع موجوداتها لفئات عريضة حسب نوع القرض كأن توزع موجودات المحفظة إلى قروض تجارية وصناعة واستهلاكية وعقارية... الخ.

وعلى الرغم من أن مثل هذه التقسيمات جيدة كنقطة بداية، إلا أن الفائدة القصوى من تقسيم المحفظة يمكن تحقيقها فقط إذا ما تمكن البنك من تكوين قطاعات مستعملاً مدى أوسع من مظاهر المخاطر.

ويتطلب تقسيم المحفظة وتوزيع المخاطر نظام معلومات شامل.

و يجب أن تشمل قاعدة البيانات لهذا النظام البنود داخل الميزانية وخارجها. إذا لم يتوافق البيانات عن كل قرض أو إذا لم يملك البنك النظام الذي يمكنه من تجزئة البيانات & Slice dice للتحليل فإن قدرة الإدارة على إدارة القروض تخضع للتوافق Compromise. وكذلك يعتبر تحديد التركيزات كأنه نصف مهمة تعرف مخاطر المحفظة، أما النصف الآخر فهو فهم ديناميكية التركيز وسلوكه في الظروف الاقتصادية المتغيرة. فعلى سبيل المثال، البنك الذي يواجه تركيز في قطاع الاتصالات يجب أن يكون قادراً على مراقبة التطورات ضمن صناعة الاتصالات ومتابعة أداء الجزء من المحفظة المتعلق بهذا القطاع وأن يربط بين تطور القطاع والمحفظة الائتمانية ككل.

2 - تقدير وإدارة مخاطر التركيز:

يجب أن يكون التكوين الكلي الأمثل للمحفظة ومستوى مخاطر المجموعات Pool المكونة لها متماشياً والأهداف المحددة من قبل إدارة البنك كما أنه من غير المعتاد أن تثير إحدى المجموعات Pools الائتمانية قلقاً بسبب المخاطر المرتبطة بالقروض نفسها أو بسبب الحجم المطلق للقروض التي تحمل الصفات نفسها.

ومن المفروض أن يتم تقييم كل مجموعة ((Pool)) من مجموعات القروض بشكل مستقل وكجزء من كل، للوقوف على نوعيتها والوثوق على مدى تماشيها والمحفظة ودعم أهدافها، علماً بأن الهدف هو تحقيق التوازن المرغوب بين المخاطر والمردود للمحفظة ككل.

وتعزيزاً لفاعلية تقدير المخاطر يتوجب أن يكون لدى الإدارة معايير أداء وحدود للمستويات المقبولة من المخاطر إلى جانب أهداف العمل لكل تركيز مع القدرة على ربط هذه الأهداف بالإستراتيجية الكلية للمحفظة.

وقد تواجه المصارف في بعض الحالات تركزاً لا يمكن تجنبه أو معالجته إلا بمرور الوقت. تواجه المصارف الصغيرة تركزاً للمخاطر بسبب محدودية تواجدها الجغرافي وطبيعة سوقها المحلي، أما بالنسبة للمصارف الكبيرة فغالباً ما تكون مثل هذه التركيزات نتيجة عمليات الاندماج أو الحيازة أو نتيجة تركيزها على قطاع تتمتع فيه بخبرة عالية.

3-أساليب وإدارة التركيزات:

تبنت المصارف الكبيرة على مدى العقد الماضي سياسات إدارة نشطة لمحاظتها، ولزيادة فعالية مثل هذا التوجه توسعت المصارف في أنظمة إدارة المعلومات (MIS) لتعزيز قدراتها على إدارة المخاطر الائتمانية.

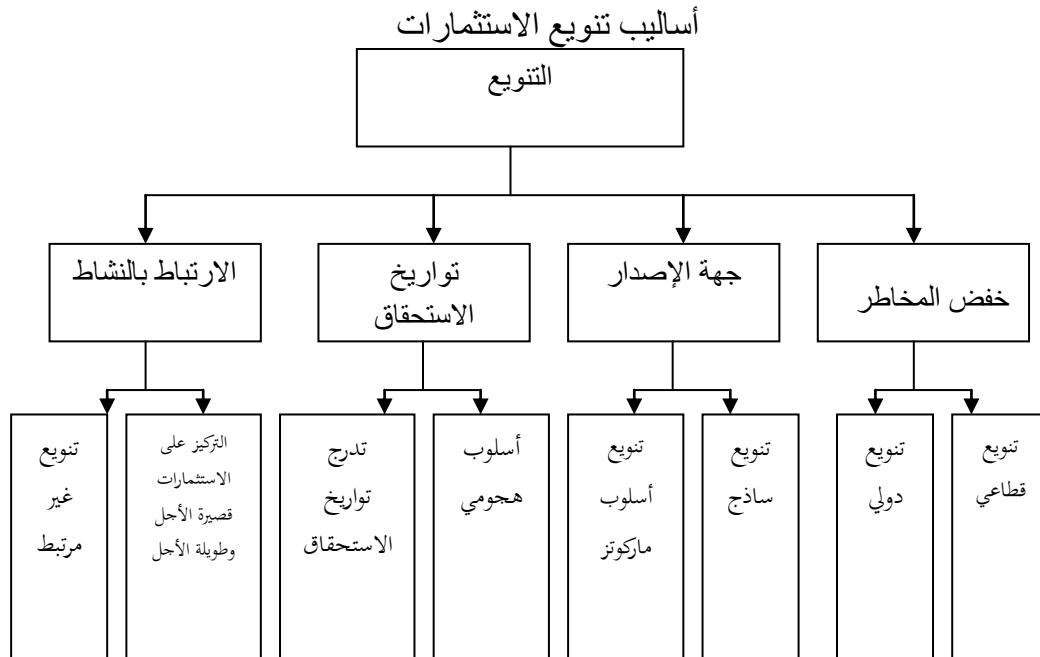
هناك العديد من الأساليب باستطاعة المصارف استعمالها لإدارة المحفظة والسيطرة على مخاطر التركيز¹⁴⁴:

- أ - وضع حدود / سقف تعرض على التركيزات.
- ب - التنوع من خلال زيادة قاعدة العمل والانتشار الجغرافي.
- ج - تقليص بعض التعرضات.
- د - تعديل المزيج المكون للمحفظة كخفض الإقراض التجاري وتوسيع الإقراض الاستهلاكي.
- هـ - بيع بعض القروض في الفئات ذات التركيز العالي (توريق، بيع مشاركات في قروض تجمع).

4-أساليب تنويع الاستثمارات:

ويقصد به عدم توجيه الأموال المستثمرة في المحفظة إلى أوراق مالية تصدرها منشأة واحدة حيث من الخطأ تركيز الاستثمارات في أسهم منشأة واحدة وهذا التنويع يندرج من العشوائية إلى التخطيط، وهناك أسلوبين شائعين في هذا الصدد: هما أسلوب التنويع الساذج وأسلوب ماركويتز، وسيتم شرح كل منهما كما يلي¹⁴⁵

الشكل(13)



المصدر: من اعداد الباحث

¹⁴⁴- عادل محمد رزق، الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية. من منظور إداري ومحاسبي، مرجع سبق ذكره: 88.

¹⁴⁵- عادل محمد رزق، مرجع سابق ذكره مباشرةً ص: 78 2004

-أسلوب التنويع الساذج:

ويعبر عن زيادة حجم تنويع الاستثمارات التي تضمنها المحفظة يؤدي إلى خفض المخاطر غير المنتظمة، بينما لا يسهم على الإطلاق في تخفيض المخاطر العامة حيث يمكن التخلص كلياً من المخاطر ذات الصيغة الخاصة غير المنتظمة إذا ما تضمن المحفظة حوالي 25 إصداراً ويلزم عدم المغالاة في تنويع مكونات المحفظة لما يترتب عليه من آثار عكسية كما يلي:

- 1 صعوبة إدارة المحفظة.
- 2 ارتفاع تكلفة البحث عن استثمارات جديدة.
- 3 اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة.
- 4 ارتفاع متوسط تكاليف الشراء.

-التنويع وفقاً لأسلوب ماركويتز:

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديد بدقتها يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركويتز.

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على¹⁴⁶:

❖ تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء .

❖ تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة) .

❖ تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير) .

❖ تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة) .

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركويتز Markowitz الذي قدم التصورات التالية :

¹⁴⁶- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص:39.

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها بعضاً وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) " أي أن معامل ارتباط -1 " فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائياً، إلا أنه غير ممكن عملياً .
 - في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط =0 " فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير .
 - أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل ارتباط +1 " فالتنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر .
- وبذلك انعكست نظرية التنوع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنوع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنوع كبير كلما قلت المخاطر ، إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنوع البسيط " ويتمحور تصور ماركوتز في تنوع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين :

- الأول : معدل العائد على الأصول .
 - الثاني : التغيير المتوقع على هذا العائد استناداً إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد .
- ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصليين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبياً مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة، فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار.

ثالثاً- تصميم المحفظة الائتمانية:

تشكل المحفظة الائتمانية ما بين حوالي 60% - 70% من إجمالي موجودات أي بنك تجاري وتعمل المصارف الحريضة على تنوع موجوداتها وتوزيعها على مختلف أنواع التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه، بالإضافة إلى التوزيع القطاعي والجغرافي والبعد عن التركيز بكل أنواعه لهذه الأهمية لمحفظة القروض ولوزنها النسبي المهم في مكونات موجودات المصارف ودورها في تحقيق دخلها، تُركز الإدارة جهودها على تصميم محافظها الائتمانية وإدارتها بكل حرص وعناية، للإدارة الحريضة للمحفظة مجموعة من الاعتبارات

الإستراتيجية بدءاً من اختيار مكوناتها وتوزيعها على مختلف أنواع الأنشطة وتحديد كلفة مصادر التمويل وإدارتها¹⁴⁷ :

- 1 - التعرف على مصادر التمويل المتاحة وكلفتها وأجلها واستقرارها.
 - 2 - تحديد النسبة المناسب إقراضها من مصادر التمويل المتاحة.
 - 3- تحديد كيفية التوزيع على أنواع الإقراض المختلفة، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وكذلك نسبة التسهيلات التي ستقدم لقطاع الأفراد ولقطاع الأعمال بمختلف مكوناته إلى جانب الجزء الذي سيحدد إلى المواقع الجغرافية المختلفة.
 - 4 - تحديد حجم المبالغ المستثمرة في الجاري مدين، البطاقات الائتمانية، القروض التجارية والصناعية وقطاع الخدمات وغيرها....
- ومراعاة النقاط السابقة يساعد على تصميم محفظة أمينة ومقبولة المخاطر ثم توكل لمختلف إدارات البنك وفروعه لأجل أن ينفذ كل من هذه الوحدات الجزء المناط به من هذه المهمة.

رابعاً- عناصر إدارة المحفظة الائتمانية:

منذ عام 1997 شجع المسؤول عن ترخيص وتنظيم ومراقبة المصارف الوطنية في أمريكا على النظر إلى محفظة القروض بصورة كلية وحدد تسع عناصر لتكون جزءاً من عملية إدارة المحفظة وسجل مكمل لأساسيات إدارتها مثل سلامة عملية منح القروض والتحليل المالي المتعمق وأساليب تقييم متقدمة وتوثيق قانوني سليم ورقابة داخلية فعالة، العناصر التسعة هي:

- 1 - فهم الثقافة الائتمانية.
- 2 - أهداف المحفظة والمستوى المقبول للمخاطر (Risk tolerance level).
- 3 - نظام المعلومات (MIS).
- 4 - قطاعات المحفظة (Segmentation) وهدف توزيع المخاطر.
- 5 - تحيل القروض المنشأة (Originated) من مقرضين آخرين.
- 6 - سياسة الاستثناءات.
- 7 - فحص التحمل للمحفظة (Stress testing)
- 8 - استقلالية وفعالية نظام المراقبة.

¹⁴⁷ - السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، 2000، ص:12.

ولا يقتصر دور مجلس الإدارة والإدارة العليا على الموافقة على معايير الائتمان التي هي عماد الثقافة الائتمانية بل يتوجب عليهم أن يستخدموها في إعداد خططهم الإستراتيجية ومراقبتهم لأداء المحفظة¹⁴⁸.

خامساً- إستراتيجيات إدارة المحافظ الائتمانية المختلفة¹⁴⁹ :

تختلف إستراتيجيات ادارة المحافظ الائتمانية في المصارف العاملة ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات بالجدول التالي:

جدول رقم (13)

جدول يوضح الاساليب المختلفة لاستراتيجيات ادارة المحافظ الائتمانية

تقليل مخاطر التركيز	مراقبة مخاطر الائتمان	تخفيض إجمالي المخاطر	تحسين الكفاءة	تعظيم إدارة الأصول	الإستراتيجية
تخفيض المخاطر المتوقعة	تخفيض المخاطر المتوقعة	تخفيض المخاطر المتوقعة تحسين تخصيص رأس المال	تحسين أداء العائد المرجح بالمخاطر.	تعظيم أداء العائد المرجح بالمخاطر.	الهدف objective
تحديد سقف توزيع وحماية (Hedge) - شراء وبيع الديون.	مراقبة معلومات السوق والبيانات المالية وإستراتيجية المؤسسة - الوقاية (Hedge) لاحتمال تراجع الأوضاع الائتمانية.	القيام بعمليات تنصف بفعالية لتخفيض رأس المال الاقتصادي. - مقارنة مساهمة Var ¹⁵⁰ الحدية بهامش CDs للمركز الفردي.	منح القروض والتوزيع وتحديد القروض المسعرة بهوامش ضعيفة. القيام بعمليات ذات كلفة فعالة لأجل تخفيض التعرض إلى القروض المسعرة بهوامش ضعيفة.	تحديد فرص تنويع جديدة. القيام بعمليات ذات كلفة فعالة لأجل زيادة التعرضات إلى التعرضات المستمرة بشكل جيد.	المدخل Approach

المصدر: الرقم المرجعي 178

¹⁴⁸ - مرجع سبق ذكره مباشرة ص: 24.

¹⁴⁹ - عادل محمد رزق، " الإستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية. من منظور إداري ومحاسبي"، دار طيبة، القاهرة، 2004، ص: 35.

150 = VaR : Value at Risk .

المبحث الثاني

الأدوات المالية المستخدمة في إدارة المحفظة الائتمانية

يمر الدور الائتماني للمصارف بمرحلة مراجعة هامة، حيث هناك العديد من المصارف تعيش مرحلة تغيير للكيفية التي تدار بها محافظها.

الدليل على ذلك هو الاتساع الشديد للسوق الثانوي للقروض بسبب اتساع نشاط بيع وشراء المصارف للقروض والتعامل بالمشتقات والتوريق لغايات إدارة مخاطر محافظها بالإضافة إلى أمر آخر يتزايد ظهور، هو ترك المصارف الطريقة التقليدية في إدارة محافظها القائمة على إدارة كل صفقة على حدة لصالح إدارة المحفظة ككل من خلال أدوات مالية تساعد في إدارة المحفظة الائتمانية.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى عرض أهم الأدوات المالية المستخدمة في إدارة المحفظة الائتمانية في المصارف والتي تضمن كلاً من:
أولاً - التسنييد.

ثانياً - المشتقات الائتمانية.

ثالثاً - الضمانات المادية الملموسة .

رابعاً - الكفالات .

أولاً - التسييد:

التسييد هو عملية مالية تهدف إلى تحويل القروض المصرفية وبعض الموجودات الأخرى إلى إسناد قابلة للتداول مضمونة بالقروض المسندة. وتبدأ هذه العملية باختيار الأصول التي سيتم تسييدها وبيعها وإصدارات إسناد مقابل الأصول المباعة. من أكثر عمليات التسييد استعمالاً هي تلك المتعلقة بالقروض العقارية السكنية بالإضافة إلى عدة أشكال أخرى منها¹⁵¹:

- قروض السيارات وعقود التأجير.

- إيجارات العقارات التجارية.

تقوم المؤسسات المالية بتسييد موجوداتها ليس فقط لغايات إدارة المخاطر الائتمانية بل لعدة أسباب أخرى:

- إدارة رأس المال.

- إدارة السيولة.

- إدارة مخاطر الفائدة.

تتمكن المصارف بتسييد القروض والحسابات المدينة من إخراج الموجودات المسندة من ميزانياتها لغايات منها تحسين نسبها المالية أو منح قروض جديدة من الأموال الناتجة عن بيع هذه الأصول وتوفير السيولة إلى جانب إدارة المخاطر الذي أشرنا إليه.

ميزة هذا الأسلوب أنه يدمج سوق الائتمان بسوق رأس المال، لأن بعض الحسابات المدينة يتم وضعها ضمن مجموعة مستقلة (Packages) ومن ثم إصدار إسناد بضمانتها.

1 مواصفات الأصول القابلة للتسييد:

- نوعية جيدة من الأصول ذات تدفقات نقدية موثوقة وانتظام الدفع في استحقاقها دون تأخير للقروض العقارية السكنية جاذبية في الأسواق بسبب انخفاض نسب الإعسار فيها بشكل عام.

- التشابه والتقارب في نوعية الأصول المسندة ومستوى مخاطرها متقارب.

- تصنيف مقبول من شركات تصنيف مقبول من شركات تصنيف موثوقة لأن المستثمرين يعتمدون على هذا التصنيف إلى حد بعيد.

¹⁵¹ - حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

في الشكل المبسط للتسنيذ يقوم مالك الأصول المرغوب تسنيذها ببيع هذه الأصول لشركة ذات غرض خاص تؤسس للقيام بدور محدد وضيق تسهيلاً لعملية التسنيذ فقط حيث تنقل إليها ملكية الأصول المراد تسنيذها لتحفظ بها كضمانة لإسناد يتم إصدارها وبيعها للمستثمرين و تستعمل حصيلة الإسناد لدفع ثمن الأصول التي اشترت من الجهة المسندة، وفي المرحلة التالية تحصل الشركة ذات الغرض الخاص الديون بالاستحقاق وتستعمل الحصيلة في تسديد حملة الإسناد وهناك هيكلان قائمان على حسن تنفيذ التسنيذ.

أ - الهيكل القائم على تمرير الدفعات:

أهم صفات هذا الهيكل هو أن الأصول المسندة بعد أن تكن قد بيعت تنقل من ميزانية المسند إلى ميزانية الشركة الخاصة (SPV)، وهذا الأسلوب هو المفضل لدى المؤسسات التي تلجأ إلى هذه الأداة الإدارة أصولها:

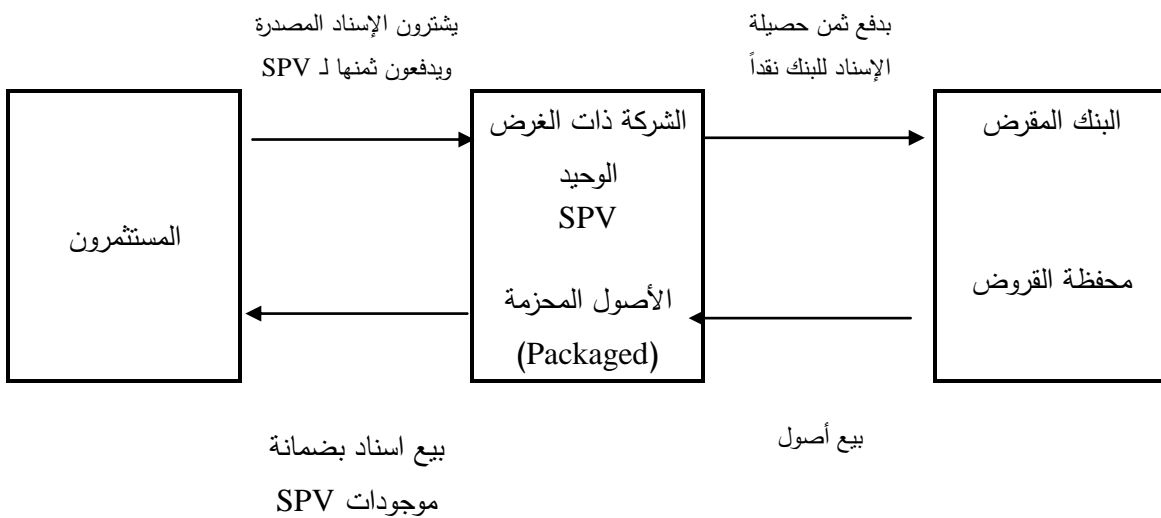
1 - مالك الأصول: (Originator) - (البنك).

2 - المستثمرون: هم الذين يشترون الإسناد المصدرة مقابل الأصول المسندة.

3 - مدير الأصول المبيعة: يتولى هذا المدير استلام الدفعات النقدية من المدينين ودفعها للدائنين إما مباشرة حال استلامها أو الانتظار لمواعيد الإسناد كما هي محددة في الاتفاق ويوضح الشكل التالي الشكل المبسط لعمليات التسنيذ:

شكل رقم 14

الشكل المبسط لعمليات التسنيذ



المصدر: المرجع السابق مباشرة.

ب - الهيكل القائم على الدفع:

لا يختلف هذا الهيكل كثيراً عن الهيكل السابق وبشكل خاص من ناحية التدفقات النقدية وإنما الفارق الوحيد هو أن المؤسسة المسندة لا تبيع الأصول المسندة ولا تخرجها من ميزانياتها، بل تنقل حزمة التدفقات النقدية المرتبطة بهذه الأصول إلى شركة وحيدة الغرض.

2 كيف يساعد التسنيدي في إدارة المحفظة الائتمانية:

بعد إشارتنا السابقة إلى التسنيدي نأتي إلى كيفية استعمال التسنيدي في إدارة المحفظة الائتمانية. إن من أهم مجالات استخدام التسنيدي في إدارة المحافظ الائتمانية هو معالجة التركيزات الائتمانية، فالمؤسسة التي وجدت أن هناك تركزاً في الإقراض إلى قطاع ما أو مؤسسة كبرى أو إلى مجموعة من أطراف ذوي علاقة يمكنها بيع كل أو جزء من هذه التركيزات باستعمال التسنيدي، وقد أشرنا إلى أن الأصول الأكثر تسنيدياً هي القروض العقارية ومدينو البطاقات الائتمانية والسيارات، الأسواق المتقدمة التي ينتشر فيها التسنيدي آخذة في التوسع في نوعية الأصول الائتمانية التي يمكن تسنيديها مثل عائدات الطرق التي تستوفي رسوم مرور (Toll Road).

ونذكر هنا ثلاثة أمور أساسية في عملية التسنيدي بطريقة التمير (Pass through):

- أن لا يكون هناك حق رجوع قانوني أو حتى أخلاقي على البنك في حالة عدم التسنيدي في مديونية الأوراق المسندة، لأن وجود شرط مخالف أي حق الرجوع يعني ان المخاطر المستهدفة التخلص منها بقيت على البنك.
- الحصول على القيمة العادلة للأصول المسندة (المباعة) حيث قيمة الأصول المباعة تتحدد في ضوء مخاطرها.
- الاهتمام بالعلاقة بين الدائن والمدين لأن بيع الديون يواجه عادة بموقف سلبي من المدينين لأنه مناقض للعلاقة التي تحرص المصارف على إقامتها مع عملائها من الشركات وهنا يتوجب على البنك أن يعلن لعملائه عن عملية التسنيدي المتعلقة بديونهم. وقد ساعد تكوين الشركات ذات الغرض الخاص وتحويل الأصول المسندة إليها إلى التخفيف من هذا الانتقاد كما أن الاتجاه المتزايد في استخدام المشتقات (Derivatives) للتخلص من المخاطر عمل في نفس الاتجاه لأنه يبقى على العلاقة مع العملاء قائمة.

ثانياً - المشتقات الائتمانية:

للمشتقات الائتمانية قدرة هامة جداً على تغيير صورة ميزانيات المؤسسات المالية، وبعدها أدركت السلطات الرقابية أهمية هذه المشتقات قامت بوضع دليل لها فاصلة المشتقات الائتمانية عن المشتقات الأخرى¹⁵².

تتضح فاعلية المشتقات الائتمانية من خلال دورها في تخفيض متطلبات كفاية رأس المال، وتخفيض التعرض الائتماني الكلي.

ويمكن تعريف المشتقات الائتمانية: بأنها عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية صممت لأجل تحويل المخاطر الائتمانية من طرف لآخر حتى يتمكن المشاركون في الأسواق المالية من تحمل خطر أو التخلص من خطر دون شراء أو بيع أي من الأصول الائتمانية ويمكن لهذه المشتقات أن تستعمل على مستوى القروض الفردية أو على مستوى المحفظة بمجملها. مثال ذلك، إذا كان البنك قلقاً من قدرة عميل من عملائه على الوفاء يمكن حماية نفسه بتحويل خطر عدم الدفع لجهة أخرى مع الاحتفاظ بالأصل ضمن موجوداته .

وللمشتقات الائتمانية ميزات على التسنيذ لأن في معظم عمليات التسنيذ يتم تخلي المقرضين عن علاقتهم المباشرة مع المقرضين، ولهذا الأمر نتائج سلبية على العملاء خاصة الشركات الكبيرة التي تتأثر علاقتهم المباشرة مع البنك، بينما تمكن المشتقات من نقل المخاطر دون قطع العلاقة مع المدنيين.

تسمى المؤسسات التي تقرض الأموال ولكنها ترغب في التخلص من بعض مخاطرها بمشتري الحماية (Protection Buyers)، بينما تسمى المؤسسات التي ترغب في تحمل المخاطر الائتمانية بأنها بائعو الحماية (protection sellers).

أ- أنواع المشتقات الائتمانية:

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المشتقات الائتمانية وهي :

1- العقود المستقبلية:

هي شكل من أشكال التأمين تحمي البنك في حالة فشل المقرض تهدف هذه المشتقة إلى تقديم حماية عن أية خسارة نتج عن إفسار أصل مرجعي محدد (Reference Asset)، وتقوم المشتقة على عقد يلتزم بموجبه مشتري المشتقة بدفع سلسلة من الدفعات لبائع المشتقة (رسوم دورية) وفي مقابل ذلك يدفع البائع للمشتري قيمة الأداة الائتمانية عند تحقق شروط العقد (الإفسار)، أي أن هذا العقد هو نوع من التأمين ضد فشل المدين لكنه يختلف عن

¹⁵² - مفلح عقل، الائتمان المصرفي ومخاطره، المجلد الأول، مرجع سبق ذكره ص:33.

التأمين بأن المبلغ الذي سيدفع عند الإعسار محدد من البداية ولا يعتمد على نوعية الخسارة التي لحقت بالأصل المعني.

ومن الأحداث الائتمانية المغطاة بهذا العقد عادة:

- الإفلاس.

- تغير في التصنيف الائتماني.

- التغيرات في هيكل رأس المال.

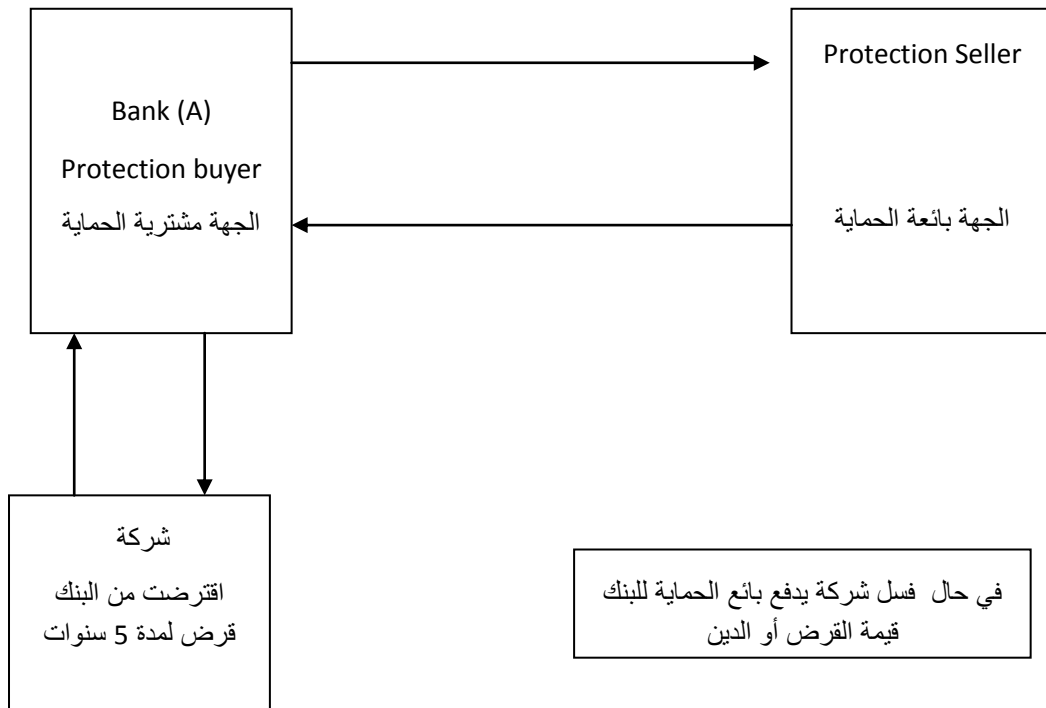
- الفشل في دفع القروض.

- التغير في هامش الفائدة أعلى من الحد المتفق عليه.

وتتمثل جاذبية هذا العقد لمدراء المحافظ في المرونة في التعامل مع المخاطر، فإذا شعر أحد المدراء إلى محافظته تتعرض بأكثر من اللازم لإحدى الجهات أو أحد القطاعات يستطيع أن يخفض خطر هذه المحفظة دون التخلي عن أي جزء من أصولها بشراء مشتقة الحماية للأصل الذي بدت مخاطره ويوضح الشكل التالي آلية عمل هذه المشتقة¹⁵³:

الشكل رقم (15)

آلية رسوم المشتقة السنوية



¹⁵³-ميشال سويدان، مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، المؤتمر الثاني أبريل - 2010 للعلوم المالي و المحاسبية، جامعة أريده، الأردن.

يمثل الشكل السابق كيف تعمل عمل هذه المشتقة مع الإشارة بأن دفعة الإعسار هي ما يدفعه بائع الحماية في حالة حدوث أمر ائتماني مشار إليه في العقد وتعرف هذه القيمة بأنها الفارق بين القيمة الاسمية للديون المشمولة بالاتفاقية وبين القيمة السوقية لها (القيمة القابلة للاستيراد).

إن طبيعة هذا العقد بين الطرفين يقوم على دفع الطرف الأول (مشتري الحماية) دفعات منتظمة طول مدة العقد.

أما الطرف الثاني (بائع الحماية) فلا يلتزم بأية دفعات إلا في حالة حدوث أمر ائتماني من الأمور المتفق على تغطيتها لصالح مشتري الحماية مثل الإفلاس وأية شروط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ويتم التعبير عن التراضي بتوقيع عقد بهذا الخصوص.

2 - عقود الخيارات :

اتفاقية ثنائية يتبادل طرفاها بموجبها كامل عوائد أصل أو مجموعة أصول محددة مقابل دفعات نقدية دورية ثابتة أو متغيرة تمتد على مدى حياة القرض.

وفي العملية هما مشتري الحماية وهو الذي يدفع الدفعات النقدية كما يدفع أية زيادة في قيمة الأصل المرجعي.

أما الطرف الآخر فهو بائع الحماية وهو الذي يستلم الدفعات النقدية والزيادة في قيمة الأصل المرجعي، بينما يدفع لمشتري الحماية في نهاية العقد (الفائدة + الهامش + أي تدني في قيمة الأصل). لا يتم تبادل الملكية في هذا العقد بل يبقى الأصل باسم مشتري الحماية.

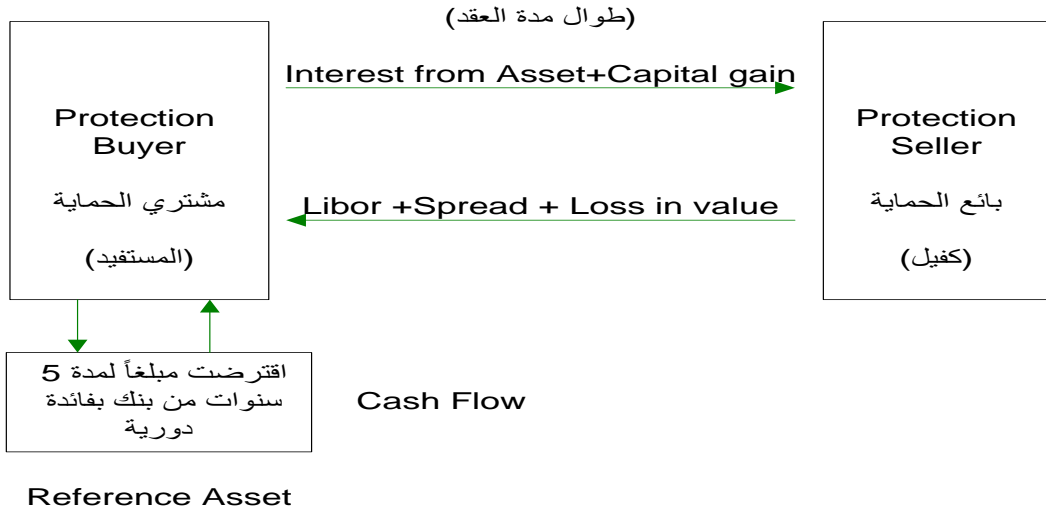
استناداً إلى ما تقدم يلتزم (بنك أ) بتحويل جميع عوائده من فوائد وأرباح أو خسائر رأسمالية لأصل معين (الأصل المرجعي)، بينما يلتزم (بنك ب) بدفع فائدة ثابتة أو عائمة بالإضافة إلى أي تدني في قيمة الأصل المرجعي.

بعبارة أخرى يدفع بائع الحماية لمشتريها فائدة متفق عليها بالإضافة لأية خسارة في قيمة القروض موضع عملية المبادلة أما في حالة زيادة القيمة السوقية للأصل فإن بائع الحماية يحصل على هذه الزيادة في القيمة.

ويوضح الشكل التالي رقم 17 آلية عمل هذه المشتقة:

شكل رقم (16)

آلية عمل مشتقة تبادل العوائد



ملاحظات :

- 1- بائع الحماية يدفع لمشتري الحماية أية خسارة في قيمة الأصل المؤمن حال تدني قيمته بينما يستلم هو الزيادة في القيمة في حال ارتفاعها.
 - 2- في المقابل يدفع مشتري الحماية الفائدة التي يحققها على الأصل.
 - 3- والمهم محافظة مشتري الحماية على قيمة موجوداته كما هي في ميزانيته بغض النظر عن التغير في قيمتها.
- تغطي هذه المشتقة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الهامش ومخاطر الفشل.

3 - عقود المبادلات:

عقد من عقود المشتقات يحول مخاطر الائتمان من طرف لآخر، بموجب هذا العقد يدفع المشتري قسطاً أولاً مقابل اتفاق نقدي متوقع إذا ما تغير هامش الفائدة عن مستواه الحالي ويحصل مشتري الخيار على تدفق نقدي إذا ما اتسع الهامش بين نقطتين مرجعيتين أو أقل.

ب- دور المشتقات المالية في حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008:

إن أزمة 2008 حقيقتها هي أزمة الرهن العقاري الذي كان المتسبب الرئيسي لها نتيجة لتقديم قروض العقارات بدون ضمانات مقدمة وبأسعار فائدة منخفضة جدا وظهرت ملامحها بوضوح مع بداية 2007 لتظهر للعيان سنة 2008 وخاصة مع توقف المقرضين عن الدفع وزيادة عدد المنازل المعرضة للبيع، وبروز ظاهرة استيلاء المقرضين على المنازل وسحب المستثمرين أموالهم فانخفضت أسهم شركات الاستثمار العقاري أدى ذلك إلى حدوث أزمة في السوق المالي الأمريكي لتنتقل العدوى القارة الأوروبية والأسبوية نتيجة ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية الأوروبية والأسبوية بالسوق الأمريكي.

و تعتبر المشتقات المالية قنابل زمنية موقوتة بالنسبة للمتعاملين بها، وبالنسبة للاقتصاد ككل، ولقدت ساهمت هذه المشتقات المالية مساهمة كبيرة في وقوع أزمة 2008 وفي الزيادة من شدتها، حيث أدت إلى تفاقم خطر التركيز في الإقراض على قطاع واحد - العقارات-، وأدت أيضا إلى زيادة أحجام الإقراض (القروض العقارية) بغية تحقيق الربح السريع، والتي تعتبر أصل مالي يدر عائد للبنك، وبذلك فإن الرهون العقارية تعتبر أصول مشتقة، ونظرا لارتفاع أسعار العقارات فقد أدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات الجديدة فارتفعت أسعارها، فمثلا تطور سوق "RMBS Residential Mortgage Backed Securities" أو "قروض الرهن العقاري للعائلات" وارتفعت قيمتها من 640 إلى 2000 مليار دولار بين سنتي 2000 و2007 كما ارتفع نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 8% إلى 20%. وبعد انهيار الأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات المالية تبعها انهيار هذه المشتقات المالية أدى ذلك إلى حدوث إفلاس معظم المصارف والمؤسسات وبالتالي حدوث الأزمة.

ثالثاً- الضمانات المادية الملموسة:

إن مدى الضمانات المقبول سوف يتم توسيعه إلى أبعد من النقد والسندات الحكومية، لتشمل الأوراق المالية ذات التصنيف الاستثماري، وحتى الأوراق المالية غير المصنفة، والأسهم وذلك تحت شروط معينة، وتستطيع المصارف أن تختار بين أسلوب بسيط أو شامل في تقييم الضمانات¹⁵⁴.

يمكن للضمانة أن تؤدي دوراً مهماً في قرار الإقراض بالنسبة للقروض ذات المخاطر المرتفعة. أو ذات القيم الكبيرة يرغب البنك غالباً في وجود مصدر بديل للسداد في حالة

¹⁵⁴-خالد امين عبد الله، ادارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002، ص45-46.

أخطأت خطط العميل ولم يتمكن من السداد من المصدر الذي خطط له، بعبارة أخرى على البنك أن يتساءل عن موقفه فيما لو لم يتمكن العميل من السداد كما هو مخطط له. كما تشكل الضمانة شبكة أمان فيما لو لم تسير الأمور كما يجب. لكن الضمانة الكافية بحد ذاتها يجب أن لا تكون السبب للموافقة على الإقراض، ويجب أن ينظر إليها من قبل المقرض كتأمين على القروض، ولكن ليس كالمصدر الأكثر احتمالاً للسداد.

المعاملة الائتمانية المضمونة هي التي يواجه فيها البنك تعرضات للمخاطر الائتمانية أو من المحتمل تعرضه لمثل هذه المخاطر، ولكن هذه التعرضات تكون مغطاة بضمانة توفر له التحوط الكلي أو الجزئي، والضمانات المقبولة يتوجب أن يتوافر فيها عدد من الشروط والخصائص الأساسية من بينها:

- سهولة التقييم: مثل الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، والرهونات العقارية، والعملات الصعبة المسعرة يومياً، وأن يتم تقييم الضمانة بشكل دوري وبحد أدنى كل ستة أشهر.

- سهولة التسييل: أي سرعة تحويل الضمانة إلى نقد يسدد به الالتزام المضمون: مثل النقدية، والأوراق المالية سريعة التداول في السوق المالي.

- ثبات القيمة: الاستقرار النسبي في قيمة الضمانة، وعدم تعرض قيمتها إلى نقص حاد وتقلبات أسعار حادة، وعدم ارتباط قيمتها عكسياً مع قيمة الالتزام.

- نسبة التغطية: أن تغطي قيمة الضمانة كامل قيمة القرض إضافة إلى هامش أمان لا يقل عن (25%) من قيمة القرض.

- سلامة التوثيق القانوني للضمانة.

- أن تكون الضمانة عالية التصنيف.

والضمانات المقبولة تكون على شكل: الحجز النقدي (وما شابه)، وسبائك الذهب، والسندات الصادرة عن الدولة والقطاع العام، وأدوات الدين البنكية المدرجة في البورصة الرسمية، والأوراق المالية كالأسهم ذات التصنيف العالي والمدرجة في الأسواق المالية النظامية، والصناديق المشتركة.

رابعاً- الكفالات:

يوجد طرفان أساسيان في عملية الائتمان المقدمة من قبل المصارف، الطرف الأول هو البنك والطرف الثاني هو المستفيد من الائتمان وتكون الضمانات شخصية عندما يكون هناك شخص ثالث طبيعياً كان أو اعتبارياً ملتزم تجاه البنك (الدائن) بالإضافة إلى المدين في تسديد قيمة الدين إذا عجز المدين الأصلي عن السداد حيث يعود البنك على الكفيل بما لديه من

حقوق وأصول ويتعامل معه بصورة موازية للمدين الأصلي من حيث المطالبة والملاحقة وحتى السداد التام¹⁵⁵.

ويتوجب على البنك أن يقوم بدراسة أوضاع الكفيل دراسة كاملة للوقوف على حقيقة أوضاعه المالية لتحديد ما إذا كان يمكن قبوله كفيلاً، ويخضع ذلك لجميع المعايير التي يخضع لها المدين مثل الأهلية القانونية، والقدرة على توقيع العقود بصفته كفيلاً، وكذلك الاستعلام عن سمعته الأدبية والاجتماعية وعن ملاءته المالية ومصادر الدخل وقدرته على السداد بل واستعداده للوفاء عند الطلب إليه، وذلك في حال تخلف المدين عن السداد.

يجب على المصارف أن تستجيب للمتطلبات التشغيلية القوية للكفلاء والمشتقات الائتمانية، كما يجب أن تكون الحماية مباشرة، وواضحة، وغير قابلة للنقض، وغير محددة بشرط. كما يجب أن يتوافر في الضمانات/ الكفالات المتطلبات التشغيلية كافة بما فيها القابلية القانونية للتنفيذ، والتوثيق، والتغطية، والحق في مقاضاة الكفيل مفضلين ذلك عن مقاضاة الملتزم بالدفع في حالة التخلف.

وتكون الحماية الائتمانية من خلال الكفالات مقبولة إذا ما تم تقديمها من الجهات التالية: الوحدات السيادية القطاع العام، والمصارف والمؤسسات المالية، والشركة الأم، والشركات التابعة والشقيقة التي لها أوزان مخاطر أقل من وزن مخاطر العميل المقترض.

¹⁵⁵- محمد داوود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية الأردنية باستخدام

معادلة Tobin's Q خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006، أطروحة دكتوراه، ص 85

المبحث الثالث

أنظمة التصنيف الائتماني كأداة لسلامة المحافظ الائتمانية

ثبت عملياً أنه لا يوجد وسيلة للمحافظة على سلامة المحافظ الائتمانية أفضل من نظام تقييم الائتماني مصمم وموثق بعناية، وقد أكدت بازل 2 أهميتها مثل هذا النظام عند إشارتها إلى المدخل الداخلي (IRB) لتصنيف المخاطر كواحد من عناصرها الأساسية. هذا وتستعمل العديد من المؤسسات المالية أنظمة تصنيف داخلية إلى جانب أنظمة تصنيف خارجية مثل (KMV) لقياس وإدارة مخاطر كل من القروض إفرادياً والمحفظات عموماً وتصنف الديون ما بين مخاطر منخفضة (احتمال فشل ضعيف) إلى مشكوك فيه (Doubtful) إلى خسارة محتملة (Likely Loss).

ولذلك يهدف هذا المبحث إلى تبيان أهمية التصنيف الائتماني كواحد من الأدوات المتعددة التي يستعين بها المقرضون في اتخاذ قراراتهم الائتمانية لأنه عبارة عن رأي طرف مستقل بخصوص الخطر الائتماني لشركة معينة وتقدير لمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها وبهذا تتمكن المصارف من تفادي مخاطر فشل المقترضين إلى حد مقبول منها، من خلال ما يتناوله هذا المبحث وفق مايلي:

أولاً- ماهية التصنيف الائتماني.

ثانياً- دور وأهمية التصنيف الائتماني.

ثالثاً- خلفية عن شركات التصنيف الائتماني S&P، Fitch، Moody's.

رابعاً- محددات التصنيف الائتماني.

خامساً- درجات التصنيف الائتماني.

أولاً- ماهية التصنيف الائتماني:

التصنيف الائتماني هو رأي بخصوص الخطر الائتماني الذي قد تواجهه شركة مصنفة، يعد من وكالة تصنيف ائتمانية بمستوى مهني موثوق حول الجدارة الائتمانية لملتزم بدين مثل الحكومة أو مؤسسة حكومية أو مؤسسة مالية أو شركة مدرجة في السوق المالي.

توفر هذه العملية أساساً لمقارنة المخاطر الائتمانية لمؤسسة بمؤسسة أخرى رغم الاختلاف في الموقع والنشاط والحجم وفي ذلك مساعدة للمستثمرين في قراراتهم¹⁵⁶.

وتساهم مؤسسات التصنيف الائتماني بتزويد المستثمرين والمقرضين وبقية الأطراف الأخرى المعنية بمعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم وتبقيهم على اطلاع على أوضاع المقترض وعلى الأوراق التي يستثمرون فيها. لكن من المهم أن نذكر أن التصنيف لا يتجاوز كونه رأياً شخصياً بخصوص قدرة دولة أو شركة على الوفاء في المستقبل.

كما يعتبر التصنيف الائتماني جزءاً من نظام تدرج (Ranking) للمخاطر من المنخفضة إلى المخاطر المرتفعة، كما ينظر إليه كتعبير عن المخاطر المستقبلية للإعسار والخسارة في العمليات المالية لذلك تحرص الشركات الكبيرة على الحصول على تصنيف ائتماني يساعدها للوصول إلى مصادر لتمويل ربما لا تصل إليها شركات لم يتم تصنيفها.

ثانياً- دور وأهمية التصنيف الائتماني :

تقوم عملية التصنيف الائتماني بقياس مخاطر الائتمان في القروض على أساس فردي وعلى أساس مجموعات استناداً إلى مستوى المخاطر لكل منها، الأمر الذي يمكن الإدارة من مراقبة التغيرات والاتجاهات التي تتخذها مخاطر المحفظة، كما أنها تقدم لمسؤولي الائتمان تقديراً لخطر فشل المدين أو أداة الدين المصنفة استناداً إلى معايير مثل¹⁵⁷ :

- الجدارة الائتمانية للمقترض بما فيها مخاطر التشغيل والمخاطر المالية.

- شروط الدين والتعهدات المقدمة من المقترض.

- الأولوية على التصفية.

¹⁵⁶ -Arch Capital,2007, Term Sjeet Adams ,D .Banking & Capital Markets ,2009 Colleague of Law Publishing,2009

¹⁵⁷ -Rochet ,Jean –Charles .why Are There So Many Banking Crisis, Princenton Uninersity Press ,2008.

وبهذه الصفة يكون التصنيف دليلاً لمخاطر المقرض والمستثمر بخصوص مدى احتمال قيام المدين بالوفاء بما التزم به وما يمكن أن يحصل عليه الدائنون في حالة الفشل.

ورغم أن التصنيف صنعة أمريكية إلا أن التصنيف الائتماني اكتسب اعترافاً واسعاً ليس من قبل المستثمرين فحسب بل من قبل المصارف التي أخذت تنظر إلى تصنيفات الديون على المقرض وتقرر في ضوءها الإقراض أو عدمه. وإذا قررت الإقراض فإنها تأخذ التصنيف بعين الاعتبار عند تحديد هامش الفائدة الذي سيضاف لفائدة الأساس.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في إعداد الشركات المصنفة خارجياً، إلا أن الإقراض لا يزال يقدم العديد من المؤسسات غير المصنفة، الأمر الذي يستدعي من المصارف استعمال أنظمة خاصة بها تتسنى لها أن تعرف عملائها لدرجة تساعدها على إدارة فعالة وكفوءة لمحافظها.

ثالثاً-خلفية عن شركات التصنيف :

يقوم بالتصنيف وكالات متخصصة من أشهرها في العالم **moody's**، **Fitch**، **S&P** وجميعها شركات أمريكية وتركز الأخيرة فيها على تصنيف المصارف¹⁵⁸.

وحيث إن لكل وكالة من هذه الوكالات منهجيتها ومعاييرها في تحديد التصنيف الائتماني لشركة ما.

ويستعمل التصنيف الائتماني على نطاق واسع في الأسواق، حيث يستعمله مصدرو أدوات الدين والمتعهدون بالتغطية لتسعير الأدوات المالية المعنية، كما يستعمل لإدارة مخاطر المحفظة، كما تستعمله الجهات الرقابية للرقابة على المؤسسات المالية.

كما يشمل التصنيف الائتماني العديد من الأدوات المالية مثل أدوات الدين الطويلة والمتوسطة الأجل وقروض التجمع البنكي والإسناد والأسهم الممتازة..

ولأن وكالات التصنيف تتقاضى أتعاباً لقاء عملها، فهناك من يثير أسئلة حول الموضوعية في عمل هذه الوكالات، والجواب على ذلك بأن سمعة وكالة التصنيف أمر مهم لأنه إذا شك المستثمرون بأن هذه الوكالات لا تقدم رأياً كاملاً الاستقلال فإن مثل هذه الآراء ستفقد قيمتها.

158 - ميشال سويدان، مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، المؤتمر الثاني 29 أبريل - 2010 للعلوم المالي و المحاسبية، جامعة أريذ، الأردن، ص:53.

رابعاً-محددات التصنيف الائتماني :

على الرغم مما يقدمه التصنيف الائتماني من فوائد كبيرة للمؤسسات المالية، إلا أن على مستعملي هذا المنتج أن يكونوا ملمين بمحدداته وبشكل خاص أن التصنيف ليس بضمانة للأداء المستقبلي ولا يمكن أن يكون أداة تنبؤ بالفشل بشكل مسبق، بل القصد منه أن يكون مؤشراً واسعاً على نسبة المخاطر على المدى القصير بالمقارنة مع مؤسسات أخرى. ومن المحددات التي تشير إليها وكالة S&P:

1 -تحليل المعلومات الحالية والتاريخية وتقييم أثرها على الأداء المستقبلي وهذا يمكن أن يكون ذات فائدة للمستعملين، إلا أنها لا تعبر عن ضمان دفع الدين.

2- يعبر التصنيف عن نوعية الائتمان وما يمكن استرداده في حال الفشل، لكنه لا يستعمل لغايات القرارات الاستثمارية بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ.

3 - ليست مقياساً مطلقاً لقياس احتمال الفشل.

باختصار، إن التصنيف يعبر عن احتمالات تتعلق بالفشل وبالخسارة عند الفشل دون أن يستطيع أن يحدد أي من الديون سيفشل وأي منها لن يفشل.

خامساً-تقسيم التصنيف الائتماني حسب الوكالات العالمية¹⁵⁹:

تحدد مدرسة standard&Poors أهدافها بالتصنيف بأنها لها رأي في الملاءة الائتمانية لملتزم بورقة دين بعينها أو لالتزامات مالية أخرى. استناداً إلى عوامل الخطر ذات الصلة ويقسم التصنيف الائتماني إلى نوعين قصير وطويل الأجل وسنتناول كلا من النوعين للوكالات الثلاث الأشهر عالمياً S&P، Fitch، moody's.

¹⁵⁹ - European Commission (2010), “**Report from the Commission to the Council and the European Parliament on Effects of Directives 2006/48/EC and 2006/49/EC on the Economic Cycle**”,p:23.

جدول رقم (14)

التصنيف الائتماني حسب الوكالات العالمية

الوصف المختصر	S&P		Fitch		Moody's		
	مدى طويل	مدى قصير	مدى طويل	مدى قصير	مدى طويل	مدى قصير	
أعلى نوعية	AAA	A-1+	AAA	F1+	Aaa	P-1	Prime High grade
نوعية عالية	AA+		AA+		Aa1		
نوعية عالية	AA		AA		Aa2		
نوعية عالية	AA-		AA-		Aa3		
قدرة على التسديد عالية	A+	A-1	A+	F1	A1		Upper Medium Grade
قدرة على التسديد عالية	A		A		A2		
قدرة على التسديد عالية	A-	A-2	A-	F2	A3	P-2	Lower medium Grade
قدرة مناسبة على التسديد	BBB+		BBB+		Baa1		
قدرة مناسبة على التسديد	BBB	A-3	BBB	F3	Baa2	P-3	
قدرة مناسبة على التسديد	BBB-		BBB-		Baa3		
محتمل أن يفي التزاماته ضمن حالة عدم تأكد مستمرة	BB+	B	BB+	B	BA1	Not prime	Non investment Grade
محتمل أن يفي التزاماته ضمن حالة عدم تأكد مستمرة	BB		BB		Ba2		
محتمل أن يفي التزاماته ضمن حالة عدم تأكد مستمرة	BB-		BB-		Ba3		
مخاطر عالية	B+		B+		B1		
مخاطر عالية	B		B		B2		
مخاطر عالية	B-		B-		B2		
قريب من الإعسار	CCC+		C		CCC		
قريب من الإعسار	CCC	-		-			

قريب من الإعسار	CCC-		-		-		extremely Speculative Default with little prospect For recovery
قريب من الإعسار	CC		CC		Ca		
قريب من الإعسار	C		C		-		
إعسار	D	D-	DDD- DD-D		D1		

سادساً-درجات التصنيف الائتماني:

الحصيلة النهائية لعملية التصنيف هي الوصول إلى أرقام تعبر عن التصنيف (Rating Scores) محسوبة استناداً إلى معايير منهجية محددة ومصنفة ضمن عدد محدود من المسافات معطى لكل مسافة منها درجة تعبر عن وضع معين من الملاءة.

تضع المصارف هذه الدرجات لتصنيف المقترض والتسهيل ضمن تعاريف دقيقة ومحددة بحيث يمكن التمييز بين قرض وآخر ومقترض وآخر بشكل يعبر عن احتمالات الفشل إلى أقرب ما يكون إلى الدقة¹⁶⁰:

جدول رقم (15)

درجات التصنيف الائتماني

الدرجة	التعريف
1 Exceptional	- أعلى مستوى من النوعية الائتمانية وقوي بشكل استثنائي. - حد أدنى من مخاطر الائتمان وخالي من مظاهر الضعف. - تعطي لمن يملك القدرة والرغبة على الوفاء أنياً. - قوي جداً (Extremely Strong). - لا يتوقع أن يتأثر سلباً بالأحداث الاقتصادية في المستقبل المرئي.
2 outstanding	- تعطى للنوعية الجيدة جداً من المدنيين الأقل قليلاً من الدرجة (1) وللنوعية التي تتضمن خطراً أكثر من الدرجة (1) لكن المخاطر لا تذكر. - هامش الحماية أقل من التصنيف (1). - ظهور خطر المدى الطويل بشكل أكبر من (1). - قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته قوية جداً ولا تتأثر بشكل ملحوظ بظروف المستقبل غير المرئية.
3 Excellent	- قوي لكن مع عدد من نقاط الضعف البسيطة. - تعطى للنوعية الجيدة من المقترضين. - القدرة على مواجهة الالتزامات جيدة. - وجود عوامل تطرح تأثير سلبى على القدرة على الوفاء في وقت ما في

¹⁶⁰ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على المصارف ، بدون طباعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:22.

	المستقبل. - شك أقوى للتأثر بالتغير بالظروف أكثر من الفئة (2).
4 Very good	- قوي مع العديد من نقاط الضعف. - تعطي للمقترضين متوسطي النوعية. - تتضمن بعض الخطر في القدرة الأنية على مواجهة الالتزامات. - قد يؤدي التغير في الظروف إلى ضعف في القدرة على الوفاء.
5 Good	- قوي لكن مع ضعف متوسط واحد على الأقل. - تعطي للحد الأدنى من النوعية المتوسطة. - مستقبلها غير مؤكد. - مخاطر عالية بخصوص القدرة على الوفاء في المواعيد المحددة. - قد تؤدي إلى حالات عدم التأكد في الظروف المعاكسة. - التغيرات المالية والاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم مناسبة القدرة على الوفاء.
6 Satisfactory	- بعض القوة مع ضعف متوسط. - نوعية ضعيفة من المقترضين. - عدم التأكد بخصوص القدرة على الوفاء على المدى الطويل. - وجود الرغبة والقدرة الحالية على الوفاء، لكنه أكثر تأثراً بالقدرة على عدم الوفاء أكثر من (5). - استمرار القدرة على التسديد تعتمد على استمرار الظروف المواتية لظروف العمل والظروف المالية أو الاقتصادية. - يمكن للتغيرات البسيطة في العمل أو الظروف المالية أو الاقتصادية أن تضعف القدرة والرغبة على الوفاء بالالتزامات.
7 Fair	- قوي مع ضعف رئيسي قوي. - ضعف الموقف المالي (poor Standing). - وجود عوامل خطر بخصوص القدرة على الوفاء. - متأثرين بعدم القدرة على التسديد. - تتوقف القدرة على الوفاء على ظروف عمل جيدة. - وجود عوامل خطر عالية. - قد تؤدي التغيرات السلبية في الظروف المالية والاقتصادية (ولو على نطاق بسيط) إلى الإفلاس.
8 Marginal	- بعض نقاط القوة وقليل من نقاط الضعف. - قدرة المدين على الوفاء بالالتزامات عالية الذبذبة ويمكن أن يتوقف عن الدفع في أي وقت. - تعتمد القدرة على خدمة الدين على ظروف مواتية ممتازة للقطاع وللصناعة والنشاط نفسه.
9 Poor	- نقاط قوة محدودة والعديد من نقاط الضعف. - أعلى درجات من خطر الإعسار. - في حالة الإفلاس عملية لكنه مستمر في الوفاء بالالتزامات. - قد لا تستطيع التطورات الإيجابية في النشاط والظروف الاقتصادية إلى تحسين جذري في وضع العميل.
10	- دين دون المستوى (Substandard).
11	- دين مشكوك فيه (Doubtful).
12	- خسارة (Loss).

ويمكن شرح هذه مستويات التصنيف الائتماني بصيغة مفصلة أكثر:

- المستوى الأول: ممتاز **AAA (Best Credit Quality)**: هي أعلى درجة لتقييم الملاءة الائتمانية للعميل طالب الائتمان، حيث يتمتع هذا الأخير بقدرة كبيرة جداً على السداد. فعلى سبيل المثال؛ الوزن الترجيحي لمخاطر الحكومات.

- المستوى الثاني: جيد جداً **AA (Very Good Credit Quality)**: تمثل هذه الدرجة تقييماً جيداً جداً للملاءة، حيث يتمتع صاحبها بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها، وهي لا تختلف كثيراً عن سابقتها.

- المستوى الثالث: جيد **A (more Susceptible to economic conditions)**، **(still good)**: يمثل هذا التقييم درجة جيدة من الملاءة، حيث يتمتع صاحبها بقدرة عالية في الوفاء بالتزاماته، غير أنها أكثر عرضة لآثار أي تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

- المستوى الرابع: مقبول **BBB (Lowest Credit Quality)**: هي درجة مرضية للملاءة، إلا أن أي تغيير غير مواتي في الأوضاع الاقتصادية والمالية قد يؤثر على قدرة العميل على السداد.

- المستوى الخامس: مقبول بحذر **BB (Caution is necessary)**: يشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها، وبالتالي تكون التزامات العميل محفوفة بالمخاطر الائتمانية.

- المستوى السادس: تسهيلات تحتاج إلى الاهتمام ورعاية الإدارة **B (Vulnerable to changes in economic conditions)**: تشير هذه الدرجة إلى ازدياد الشكوك في قدرة العميل في الوفاء بالتزامه، ولا تتوفر الحماية الكافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية والمالية، كما أن هذه الالتزامات هي أكثر عرضة من سابقتها من حيث تعرضها للمخاطر الائتمانية.

- المستوى السابع: تسهيلات تحت رعاية خاصة **CCC**: هي درجة ائتمان مقبولة نوعاً ما تتطلب متابعة مستمرة لأوضاع العميل، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها: ضعف في الربحية، انخفاض التدفقات النقدية، نقص الضمانات المطلوبة، نشاط حديث للعميل...

- المستوى الثامن: تسهيلات دون المستوى القياسي **CC**: هي درجة تصنيف تحت المستوى بسبب تدهور قدرة العميل في السداد، حيث تظهر عليه مؤشرات بداية التعثر المالي، كانخفاض قيمة الضمانات، عدم القدرة في الحصول على تمويلات جديدة، تأخر في سداد بعض الالتزامات...

- المستوى التاسع: تسهيلات مشكوك فيه **C**: هي درجة تصنيف متدنية تحت المستوى، حيث تظهر على العميل مؤشرات العجز عن السداد (خسارة مالية، المديونية عالية، انخفاض مستوى النشاط...).

- المستوى العاشر: إفلاس وتعثر **D**: هي أدنى درجة لتقييم الملاءة، حيث تنعدم فيها كل احتمالات السداد، إما بسبب إفلاس العميل أو وفاته أو تأخره عن السداد لمدة تتجاوز السنة.

الفصل الرابع

الإطار العملي للبحث

المبحث الأول

الدراسة الإحصائية لمتغيرات البحث

مقدمة:

أجريت دراسة تحليلية على مجموع من النسب التي تمثل كفاءة إدارة المصارف في تحقيق كفاءة المحفظة الائتمانية وكذلك نسبة المخاطر الائتمانية في كل سنة من السنوات المدروسة إلى إجمالي المخاطر الائتمانية في كل السنوات, حيث مثلت السنوات من (2007) حتى (2010) والسنوات التي درست بها متغيرات الدراسة الممثلة بالنسب, المأخوذة من المصارف التالية:

1. بنك التجارة والتمويل.
2. بنك عودة.
3. البنك العربي.
4. بنك سورية والمهجر.
5. بنك بيمو.

أولاً - تحليل متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات هذه الدراسة بما يلي:

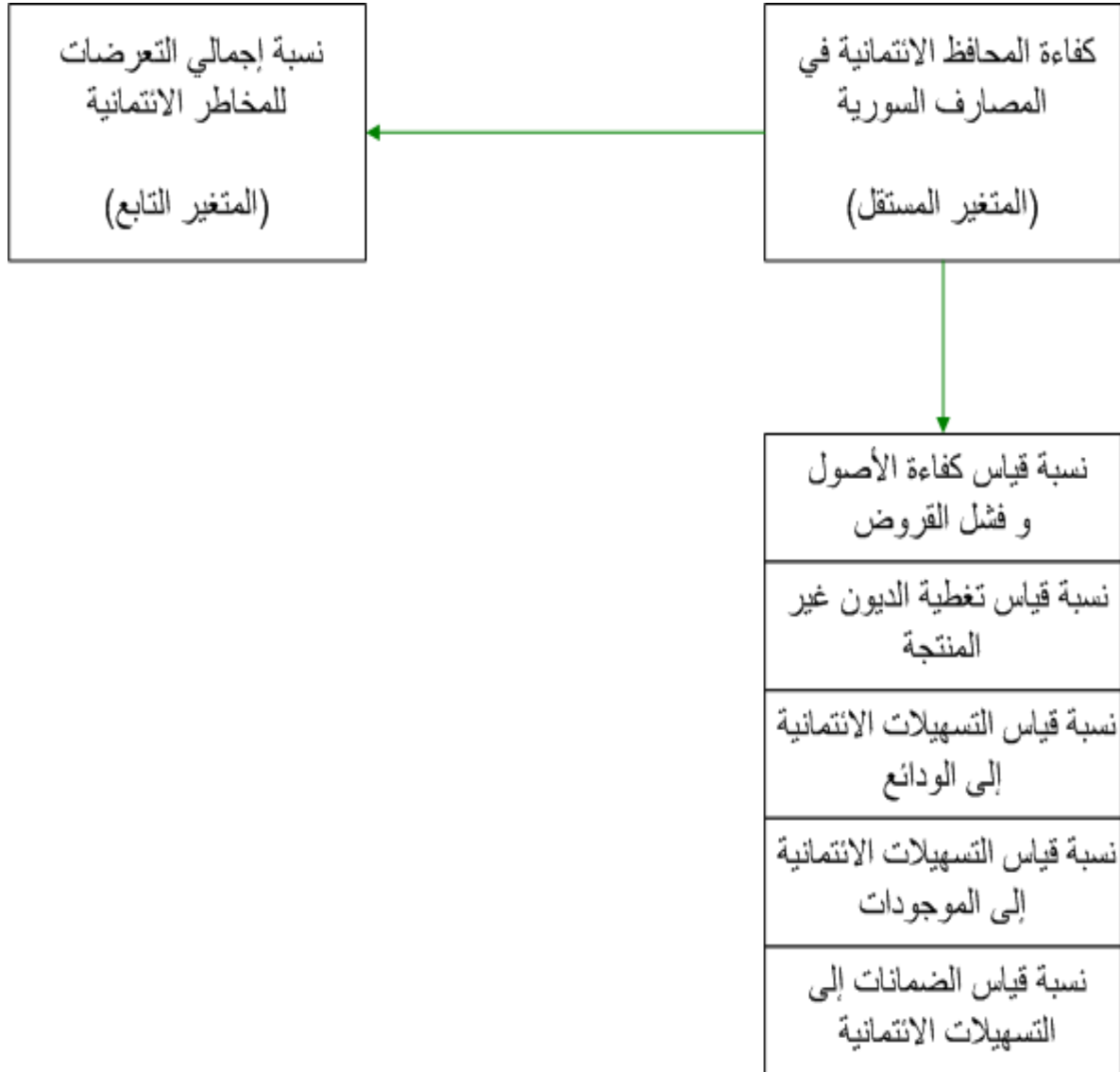
* المتغيرات المستقلة: النسب الأساسية المستخدمة في قياس كفاءة المحافظ الائتمانية والمحسوبة من خلال القوائم المالية المأخوذة من المصارف المدروسة عينة البحث.

* المتغير التابع: مخاطر التسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة السورية، وتمّ قياس هذه المخاطر من خلال القوائم المالية لكل من المصارف المدروسة المدروسة عينة البحث.

ثانياً: نموذج البحث:

الشكل رقم (1)

نموذج البحث



المصدر من اعداد الباحث

ثالثاً- وصف مجتمع البحث:

ويتكون من المصارف الخاصة السورية.

رابعاً- عينة البحث:

تمّ الاعتماد على عينة ميسرة من المصارف الخاصة السورية و مقدارها (5) مصارف.

خامساً- وحدة التحليل:

هي العام (السنة المالية).

سادساً- طرق جمع البيانات:

تم حساب النسب التي خضعت للاختبار اعتماداً على بيانات القوائم الماليّة السنويّة المنشورة للمصارف من (2007 حتى 2010).

سابعاً- مدى توفر التوزيع الطبيعي في متوسطات النسب:

سيتم الاعتماد على اختبار Z Kolmogorov-Smirnov $(K - Z)$, وذلك لمعرفة مدى توفر التوزيع الطبيعي لدى متغيرات البحث المستقلة وكذلك المتغير التابع, باختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية: ليس هناك اختلافات جوهرية بين توزيع البيانات والتوزيع الطبيعي, أي إن متوسط كل متغير من متغيرات البحث يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: هناك اختلافات معنوية بين توزيع متوسط كل متغير من من متغيرات البحث والتوزيع الطبيعي.

يبيّن الجدول(1), قيمة الوسط الحسابي وقيمة اختبار Z Kolmogorov-Smirnov $(K - Z)$ ومستوى المعنوية الموافق لكل متغير وفي كل مصرف من المصارف الخمسة, كما يلي:

الجدول(1): اختبار التوزيع الطبيعي (K - Z) للنسب التي تمثل المتغيرات المستقلة والتابع

النسبة	نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة	نسبة قياس كفاءة الأصول	البنك	
.2500	.5193594	.4382256	.357353	.0006779	.003717	المتوسط	التجارة والتمويل
.562	.669	.619	.582	.540	.524	K- Z	
.911	.762	.838	.888	.932	.947	Sig.	
.25000	1.5631039	.4011747293	.34988436	.0063517640	.0140537	Mean	عودة
.382	.604	.424	.438	.455	.600	K- Z	
.999	.859	.994	.991	.986	.864	Sig.	
.25000	.69879966	.6252802850	.53842984	.0046092320	.0318027	المتوسط	العربي
.368	.583	.334	.307	.609	.381	K- Z	
.999	.886	1.000	1.000	.852	.999	Sig.	
.25000	1.6461217	.3043040415	.27707812	.0045480065	.0132322	المتوسط	سورية والمهجر
.499	.575	.611	.611	.432	.587	K- Z	
.965	.896	.849	.849	.992	.882	Sig.	
.25000	1.1606321	.3085305395	.28190964	.0170407417	.0429985	المتوسط	بيمو
.315	.575	.475	.510	.414	.579	K- Z	
1.000	.895	.978	.957	.995	.891	Sig.	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يظهر من الجدول(1) أنّ مستوى المعنويّة لدى جميع النسب وفي جميع المصارف هو أكبر من (0.05) مستوى الدلالة المختبر عنده، وعليه فإننا نقبل الفرضيّة الصفرية بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنويّة بين توزيع البيانات والتوزيع الطبيعي في كل مصرف وعند كل نسبة، وأنّ البيانات تتوزع طبيعياً.

ثامناً- الأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة: بما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فسيتم اعتماد اختبار (Pearson) لاختبار مدى وجود علاقة بين المتغيرات، بالإضافة لتحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على التابع وأياً منها هو الأكثر تأثيراً، ومن ثم تقديم النموذج الأمثل للعلاقة بين المتغيرات، وتحليل التباين (ANOVA)، ومعامل التحديد (R^2) لاختبار جودة توفيق النموذج المقترح، وكذلك تحليل (T) لاختبار معنويّة معاملات الارتباط والانحدار.

تاسعاً- توصيف وقياس متغيرات العينة وأبعادها: سنقوم في هذا البند بتحليل نسب كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية في كل من المصارف المدروسة، من خلال شرح وافي لكل من النسب المالية التالية:

أ - نسبة قياس فشل القروض: تستخدم هذه النسبة لقياس فشل القروض كنسبة مئوية من كامل محفظة قروض البنك، وتشير هذه النسبة إلى كفاءة استخدام أصول البنك، كما أنها تساهم في قياس احتمال تعثر محفظة التسهيلات الائتمانية في المصرف، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة ازدادت المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف، وهذه النسبة يجب أن لا تتجاوز 1.5% ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة لقياس كفاءة الأصول = التسهيلات الائتمانية الغير عامله / إجمالي التسهيلات الائتمانية.

ب - نسبة تغطية الديون غير المنتجة: تدل هذه النسبة على نسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناجمة عن عدم السداد، وكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها، وهذه النسبة يفضل أن تكون بين 0.6-1 %، ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة تغطية الديون غير المنتجة = مخصص خسارة التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية

ج- نسبة تمويل التسهيلات من الودائع: تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تمويل التسهيلات الائتمانية من الإيداعات التي يحصل عليها، ويجب أن تكون أقل من 70% حيث تدل زيادة هذه النسبة على زيادة من الأصول عالية المخاطر، ولذلك يتحتم على المصرف حماية ودائعه من خلال تنويع الاستثمار، حيث أن زيادة حجم الاستثمار في التسهيلات الائتمانية وخاصة الغير مضمونة سيؤدي لزيادة احتمال تعرض المصرف لفقدان جزء من أصوله، مما قد يؤدي إلى انخفاض قدرته على تسديد الودائع وهذه النسبة لا يجب أن تنخفض عن 30%؛ حيث أن انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يعني عدم قيام المصرف بالأداء الكافي لأحد أهم وظائفه التي تتمثل في تقديم التسهيلات الائتمانية بمختلف أشكالها، وهذا يشير إلى عدم توظيف ودائع المصرف باستثمارات متنوعة، وبالشكل المطلوب الذي يعمل على زيادة الحصة السوقية للمصرف، بالإضافة إلى زيادة أرباحه. ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة تمويل التسهيلات من الودائع = إجمالي التسهيلات الائتمانية / الودائع

د- نسبة كفاءة إدارة الأصول: تستخدم هذه النسبة للدلالة على سيولة وتنويع موجودات المصرف، أي مدى كفاءة إدارة الأصول الخاصة بالمصرف؛ حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على قلة السيولة وعدم التنويع في الموجودات المصرفية، ولتجنب ذلك يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 60%.

و هذه النسبة لا يجب أن تنخفض عن 20%، حيث يشير انخفاض هذه النسبة بشكل كبير إلى أن المصرف لا يقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية بشكل كافٍ، وبالتالي هذا يدل على ضعف في إدارة المصرف لمصادر أمواله، أي عدم استثمارها بشكل جيد، بالإضافة إلى عدم تنويع الموجودات المصرفية بالشكل الكفؤ الذي يعمل على تحقيق عوائد كافية، وفي نفس الوقت ضمان بقاء المخاطر التي يتعرض لها المصرف ضمن الحدود المقبولة ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة كفاءة إدارة الأصول = إجمالي التسهيلات الائتمانية / الموجودات

هـ - نسبة تغطية الضمانات: وتدل هذه النسبة الى درجة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة، أن نقصان هذه النسبة تدل على زيادة المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف، نتيجة لعدم كفاية الضمانات التي تم الحصول عليها من قبل المصرف، وتقاس هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة تغطية الضمانات = الضمانات المأخوذة من قبل المصرف / إجمالي التسهيلات الائتمانية

تاسعاً اختبار الفرضيات:

الفرضية الصفريّة (1): لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة فشل القروض ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة السورية.

الفرضية البديلة (1): هناك علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة معنوية بين نسبة فشل القروض ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة السورية.

يبين الجدول (16) معامل الارتباط (Pearson) بين متغيري "نسبة فشل القروض" و "نسبة المخاطر الائتمانية" وكذلك مدى معنوية معامل الارتباط وذلك في كل مصرف من المصارف الخمسة كمايلي:

الجدول(2): معامل الارتباط بين متغيري "نسبة قياس فشل القروض" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"

.995**	Pearson Correlation	التجارة والتمويل
.003	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.926*	Pearson Correlation	عودة
.037	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.975*	Pearson Correlation	العربي
.012	Sig. (1-tailed)	
4	N	
-.414-	Pearson Correlation	سورية والمهجر
.293	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.920*	Pearson Correlation	بيمو
.040	Sig. (1-tailed)	
4	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من خلال الجدول(2) أنّ قيمة معامل الارتباط بين "نسبة قياس فشل القروض" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" في مصرف "التجارة والتمويل" هي (99.5%) أي شبه تامة ومستوى المعنويّة هو (0.003) أصغر من (0.05), أمّا في مصرف "عودة" فقيمته أيضاً قويّة جداً (92.6%) عند مستوى معنويّة (0.037) أصغر من (0.05), وكذلك في مصرف "العربي" حيث قيمت (97.5%) أي علاقة ارتباط قويّة جداً بمستوى معنويّة (0.012), والحال ذاته في مصرف "بيمو" حيث قيمة معامل الارتباط بين المتغيّرين هي (92%) قوية جداً بمستوى معنويّة (0.04) أصغر من (0.05), وهذا مايدعونا لقبول الفرضيّة البديلة في المصارف الخمسة بوجود علاقة ارتباط خطيّة إيجابية (على اعتبار أن الاختبار من اتجاه واحد) بين "نسبة فشل القروض" ونسبة المخاطر الائتمانية" بحيث أنّ الزيادة بمقدار محدد في نسبة كفاءة الأصول (أي نقص الكفاءة) يؤدي لزيادة في نسبة المخاطر الائتمانية بنفس النسبة والمقدار.

أمّا في مصرف "سورية والمهجر" فمستوى دلالة معامل الارتباط بين المتغيّرين هي (0.293) أكبر من (0.05), وهذا مايدعونا لقبول الفرضيّة الصفرية في هذا المصرف بعدم وجود علاقة ارتباط إيجابية بين "نسبة قياس فشل القروض" و"نسبة المخاطر الائتمانية" المحققة بحيث أنّ الزيادة أو النقص في أحدهما ليس مترابطاً مع الزيادة والنقص في الآخر.

الفرضية الصفريّة (2): لا توجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين نسبة تغطية التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة في المصارف الخاصّة.
الفرضية البديلة (2): هناك علاقة ارتباط إيجابى ذات دلالة معنويّة بين نسبة تغطية التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة في المصارف الخاصّة.
بيّن الجدول (3) معامل الارتباط (Pearson) بين متغيري "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة" و "نسبة المخاطر الائتمانيّة" وكذلك مدى معنوية معامل الارتباط وذلك في كل مصرف من المصارف الخمسة كمايلي:

الجدول (3): معامل الارتباط بين متغيري "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة

.999**	Pearson Correlation	التجارة والتمويل
.001	Sig. (1-tailed)	
4	N	
-.400-	Pearson Correlation	عودة
.300	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.887	Pearson Correlation	العربي
.057	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.285	Pearson Correlation	سورية والمهجر
.357	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.679	Pearson Correlation	بيمو
.160	Sig. (1-tailed)	
4	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يُظهر الجدول (3) أنّ قيمة معامل الارتباط بين "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة" ونسبة "إجمالي المخاطر الائتمانيّة" في مصرف "التجارة والتمويل" هي (99%) أي نستطيع القول أنها علاقة تامّة ومستوى المعنويّة هو (0.001) أصغر من (0.05), أمّا في مصرف "العربي" قيمته (88.7%) أي علاقة ارتباط قويّة جداً بمستوى معنويّة (0.057), وهو غير معنوي عند (0.05) ولكنه معنوي بشكل مقبول عند مستوى دلالة (0.10) حيث أنّ (0.057) أصغر من (0.10) وبنسبة ثقة في النتيجة لا تزيد عن (94% = 1 - 0.057), وهذا ما يدعونا لقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة", أمّا في بقية المصارف فمستويات المعنويّة جميعها أكبر من (0.05) بل وحتى من (0.10), مما يدعونا لقبول الفرضية الصفريّة في هذه المصارف

بعدم وجود علاقة بين "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة وإنسبة إجمالي المخاطر الائتمانية, وأن التغيرات في إحدى النسبتين غير مترابطة معنوياً مع التغيرات في الأخرى.

الفرضية الصفرية (3): لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية في المصرف الخاصة.

الفرضية البديلة (3): هناك علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة معنوية بين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة.

يبين الجدول (4) معامل الارتباط (Pearson) بين متغيري "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات" و "نسبة المخاطر الائتمانية" وكذلك مدى معنوية معامل الارتباط وذلك في كل مصرف من المصارف الخمسة كمايلي:

الجدول (4): معامل الارتباط بين متغيري "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية

.750	Pearson Correlation	التجارة والتمويل
.125	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.959*	Pearson Correlation	عودة
.021	Sig. (1-tailed)	
4	N	
-.391-	Pearson Correlation	العربي
.305	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.943*	Pearson Correlation	سورية والمهجر
.029	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.845	Pearson Correlation	بيمو
.078	Sig. (1-tailed)	
4	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتوضّح من الجدول (4) أنّ " قيمة معامل الارتباط بين نسبة "إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" في مصرف "عودة" هي تقريباً (96%) أي نستطيع القول أنها علاقة قوية جداً كما أنها معنوية عند (0.021)

أصغر من (0.05), وكذلك في مصرف "سوريّة والمهجر" فقيمته (94.3%) أي علاقة ارتباط قويّة جداً بمستوى معنويّة (0.029) أصغر من (0.05).

أمّا في مصرف "بيمو" فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (84.5%) وهو غير معنوي عند (0.05) ولكنه معنوي بشكل مقبول عند مستوى دلالة (0.10) حيث أنّ (0.078) أصغر من (0.10) وبنسبة ثقة في النتيجة لا تزيد عن (92.2% = 1 - 0.078), وهذا ما يدعونا لقبول الفرضيّة البديلة بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانيّة إلى إجمالي الموجودات" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة", بحيث أنّه مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانيّة إلى إجمالي الموجودات بمقدار معيّن تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة بنفس المقدار.

أمّا في مصرفي العربي والتجارة والتمويل فمستوي المعنويّة أكبر من (0.05) بل وحتى من (0.10), مما يدعونا لقبول الفرضيّة الصفرية في هذين المصرفين بعدم وجود علاقة بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانيّة إلى إجمالي الموجودات" ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة, وأن التغيرات في إحدى النسبتين غير مترابطة أو متوافقة مع التغيرات في الأخرى بشكل معنوي.

الفرضيّة الصفرية (4): لا توجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانيّة لإجمالي الودائع ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة في المصارف الخاصة.

الفرضيّة البديلة (4): هناك علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة معنويّة بين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانيّة لإجمالي الودائع ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة في المصارف الخاصة.

يبين الجدول (5) معامل الارتباط (Pearson) بين متغيري "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانيّة لإجمالي الودائع" و "نسبة المخاطر الائتمانيّة" وكذلك مدى معنوية معامل الارتباط وذلك في كل مصرف من المصارف الخمسة كما يلي:

الجدول(5): معامل الارتباط بين متغيري "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية

.743	Pearson Correlation	التجارة والتمويل
.128	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.961*	Pearson Correlation	عودة
.020	Sig. (1-tailed)	
4	N	
-.375-	Pearson Correlation	العربي
.313	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.943*	Pearson Correlation	سورية والمهجر
.028	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.795	Pearson Correlation	بيمو
.102	Sig. (1-tailed)	
4	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتوضّح من الجدول(5) أنّ "قيمة معامل الارتباط بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" في مصرف "عودة" هي تقريباً (96%) أي نستطيع القول أنها علاقة قويّة جداً كما أنها معنويّة عند (0.02) أصغر من (0.05), وكذلك في مصرف "سورية والمهجر" فقيمته (94.3%) أي علاقة ارتباط قويّة جداً بمستوى معنويّة (0.028) أصغر من (0.05).

وهذا ما يدعونا لقبول الفرضيّة البديلة بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية", بحيث أنّه مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع بمقدار معيّن تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية بنفس المقدار.

أمّا في بقية المصارف فجميع مستويات المعنويّة أكبر من (0.05) بل وحتى من (0.10), مما يدعونا لقبول الفرضيّة الصفريّة في هذه المصارف بعدم وجود علاقة بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية", وأن التغيرات في إحدى النسبتين غير مترابطة أو متوافقة مع التغيرات في الأخرى بشكل معنوي. الفرضيّة الصفريّة(5): لا توجد علاقة ذات دلالة معنويّة بين نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة.

الفرضية البديلة(5): هناك علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة ونسبة إجمالي المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة.

يُظهر الجدول(6) معامل الارتباط (Pearson) بين متغيري "نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" و"نسبة المخاطر الائتمانية" وكذلك مدى معنوية معامل الارتباط وذلك في كل مصرف من المصارف الخمسة كمايلي:

الجدول(6): معامل الارتباط بين متغيري "تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"

.939*	Pearson Correlation	التجارة والتمويل
.031	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.818	Pearson Correlation	عودة
.091	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.445	Pearson Correlation	العربي
.278	Sig. (1-tailed)	
4	N	
-.496-	Pearson Correlation	سورية والمهجر
.252	Sig. (1-tailed)	
4	N	
.705	Pearson Correlation	بيمو
.148	Sig. (1-tailed)	
4	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول(6) أنّ " قيمة معامل الارتباط بين "نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" و"نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" في مصرف "التجارة والتمويل" هي تقريباً (94%) أي نستطيع القول أنها علاقة قوية جداً كما أنها معنوية عند (0.031) أصغر من (0.05), أمّا في مصرف "عودة" فقيمة معامل الارتباط هي (81.8%) وهي علاقة قوية ولكنها غير معنوية عند مستوى دلالة (0.05) لأن مستوى المعنوية عندها هو (0.09) أكبر من (0.05) إلا أنها علاقة معنوية عند مستوى دلالة (0.1) حيث أن (0.09) أصغر من (0.1) أي نقبل النتيجة بنسبة ثقة (90%).

وهذا ما يدعونا لقبول الفرضية البديلة في هذين المصرفين بوجود ارتباط إيجابي ذو دلالة معنوية بين "نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" وبين نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية، بحيث أن الزيادة في "نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" بمقدار محدد تؤدي لزيادة "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" بنفس المقدار.

أما في بقية المصارف فمستويات المعنوية جميعها أكبر من (0.05) بل وحتى من (0.1)، وهذا وكذلك في مصرف "سورية والمهجر" فقيمتها (94.3%) أي علاقة ارتباط قوية جداً بمستوى معنوية (0.028) أصغر من (0.05). وهذا ما يدعونا لقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"، بحيث أنه مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع بمقدار معين تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية بنفس المقدار. ما يدعونا إلى تأكيد وجود ارتباط إيجابي معنوي بين "نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"، وأن التغيرات في إحدى النسبتين غير مترابطة أو متوافقة معنوياً مع التغيرات في النسبة الأخرى.

بعد الانتهاء من اختبار العلاقات نلخص نتائج الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول (7): ملخص نتائج اختبار العلاقات بين متغيرات "نسب كفاءة المحفظة الائتمانية" و "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية"

المصرف	التجارة والتمويل	عودة	العربي	سورية والمهجر	بيمو
نسبة كفاءة المحفظة	**	**	**	**	**
قياس فشل القروض	**	**	*	**	**
تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة	**	**	**	**	*
إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات	**	**	**	**	**
إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع	**	*	**	**	**
تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة	**	*	**	**	**

*: تعني وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (أي من اتجاه واحد) عند مستوى دلالة (10%).

** : تعني وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (أي من اتجاه واحد) عند مستوى دلالة (5%).

التضليل: تعني عدم وجود علاقة ارتباط خطية إيجابية حتى عند مستوى الدلالة الأدنى (10%).

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج اختبار الفرضيات

نلاحظ من خلال الجدول (7) تباين مدى معنوية العلاقات بين نسب كفاءة المحفظة الائتمانية ونسبة إجمالي مخاطر الائتمان من مصرف لآخر، حسب سياسة المصرف وتركيزه على

أحد المتغيرات المستقلة لقياس الكفاءة في تخفيض "نسبة المخاطر الائتمانية" كمتغير متأثر أو تابع للتغيرات في هذه النسب, وعليه فإنه من الأجدى بمكان إيجاد معادلة الانحدار المتعدد لكل مصرف من المصارف الخمسة للتعرف على أي من العوامل الأكثر تأثيراً من بين بقيّة العوامل الأخرى, التي يوجد بينها وبين نسبة المخاطر الائتمانية علاقة إيجابية معنوية, وذلك على النحو التالي.

أ. نسب كفاءة المحفظة الائتمانية الأشد تأثيراً على نسبة المخاطر الائتمانية في مصرف "التجارة والتمويل":

يتم معرفة النسب الأكثر تأثيراً من خلال معادلة الانحدار المتعدد **Step Wise Regression** حسب طريقة الإدخال المتدرج, وهل وضع المتغيرات المستقلة في معادلة واحدة يساهم بتحسين القوة التفسيرية للعلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك اختبار مدى معنوية معاملات هذه المعادلة, ودلالة هذه المعلمات, بالإضافة للقوة التفسيرية وجودة توفيق النموذج كمايلي:

الجدول (8): معادلة الانحدار التدريجي لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف التجارة والتمويل

VIF	معامل الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	T	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
				Beta	الأخطاء المعيارية	B	
1.000		.000	82.179		.002	.203	الحد الثابت
	.999	.001	27.080	.999	2.580	69.866	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ففي الطريقة المتدرجة يتم إيجاد معادلة الانحدار يتم إدخال المتغير إلى النموذج وفقاً لقيمة معامل الارتباط الجزئي بين المتغير المستقل والتابع (بعد إزالة أثر المتغيرات المستقلة الأخرى), بحيث يدخل إلى النموذج المتغير الذي يمتلك أعلى قيمة لمعامل الارتباط الجزئي, ويتبين من الجدول (8) أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط الجزئي مع المتغير التابع موجودة عند متغير "نسبة تغطية التسهيلات غير الائتمانية غير العاملة" بقيمة (99.9%), وقيمة معلمة الميل المعيارية (Beta=99.9%), حيث معادلة انحدار التابع على المستقل هي:

$$Y = 0.203 + 69.866 X$$

والتي تعني أنه مع زيادة نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة (1) تزداد نسبة المخاطر الائتمانية المحققة بمقدار (69,866) مرة بالطبع فنسبة المخصص الجاهز لتغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة تزداد مع توقع زيادة في الخطر, وبذل فإن ماتظهره البيانات المالية في مصرف التجارة والتمويل أن هناك توافق بين ارتفاع المخصص وارتفاع الأخطار أي أن ماتتوقعه إدارة المصرف من ارتفاع الأخطار والتي قد خصصت له كإجراء وقائي مخصص, قد وقع بالفعل, وهكذا كلما توقعت أخطار أكثر زاد مخصص تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة, ومن ثم بالفعل زادت الأخطار كما هو متوقع, ومعلمة الميل هذه معنوية بمستوى (0.001) أصغر من (0.05) المقابلة لقيمة (T= 27.08), وكذلك مستوى معنوية لمعلمة الحد الثابت مقدارها (0) أصغر من (0.05) والمقابل لقيمة (T = 82.179), و أخطاء معيارية للتقدير في مستويات متدنية, وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حيث قيمة (Variance Inflation) لاتزيد عن (1) وهي بالتالي أصغر من (15) الحد الذي يدل على وجود مشكلة.

ونلاحظ أن متغير " نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة" هو المتغير الوحيد الذي بقي في النموذج, أما بقية المتغيرات (التي كان لها مستوى ارتباط معنوي وهي: "نسبة كفاءة الأصول" والتسهيلات الائتمانية غير العاملة) فلم تكن ذات قدرة تنبؤية مشتركة مع هذا المتغير فخرجت من النموذج وبقيت فقط "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة" هي النسبة الأكثر تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية" في مصرف "التجارة والتمويل, وهذا لايعني أن المتغيرات الخارجة ليس لها تأثير ولكنه يعني أن من بقي هو الأشد تأثيراً. أما بالنسبة لمعنوية النموذج فإن تحليل التباين في الجدول (9) يبينها بالآتي:

الجدول (9): تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف التجارة والتمويل

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	مستوى المعنوية
Regression	.009	1	.009	733.307	.001 ^a
Residual	.000	2	.000		
Total	.009	3			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول (9) أن قيمة (F=733.703) وهي معنوية عند مستوى ($0.001 <$) (0.05) مما يدل على معنوية النموذج.

وبالنسبة لجودة التوفيق فهي تقاس من خلال معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج والمبين في الجدول (10) الآتي:

الجدول(10): معامل التحديد لقياس القوّة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "التجارة والتمويل"

معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري للتقدير
.999 ^a	.997	.00347912218

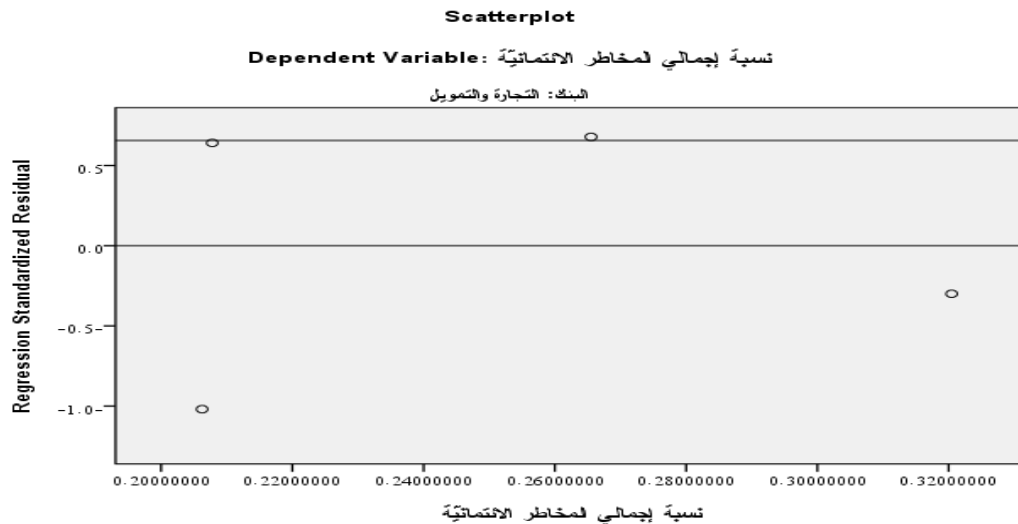
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

حيث أنّ معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.999^2 = 99.7\%$) أي أنّ (99.7%) من التباينات (الانحرافات الكليّة) والتغيرات في قيم المتغيّر التابع أي كفاءة المحفظة الائتمانية تفسّرهما العلاقة الخطيّة، أمّا الخطأ المعياري للتقدير فيشير لتشتت القيم المشاهدة عن خط الانحدار وهو لم يتجاوز تقريباً (0.3479%) وهو يدل بصغره على جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

وبالنسبة لتحليل الأخطاء العشوائية يُظهر الشكل(12) أنّ النقاط تتوزع بشكل عشوائي متساوي تقريباً حول الصفر، مما يعني أنّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، ولا يحتاج لعلاقة من درجات أعلى.

أمّا توزع الأخطاء العشوائية، فيبيّن الشكل(2) أنّ جميع النقاط تتوزع في المدى المقبول من (-2 إلى +2)، مما يدل أنّ الأخطاء تتوزع عشوائياً.

الشكل(2): توزع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "التجارة والتمويل"



ب. نسب كفاءة المحفظة الائتمانية الأشد تأثيراً على نسبة المخاطر الائتمانية في مصرف "عودة":

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن جميع المتغيرات لها علاقة ارتباط إيجابي معوي مع "نسبة المخاطر الائتمانية" باستثناء "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة", وعليه سيتم إدخال جميع نسب "كفاءة المحفظة الائتمانية" إلى النموذج باستثناء هذه النسبة, وذلك لمعرفة أيها من النسب هو الأشد تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية" في مصرف عودة, عبر إيجاد معادلة الانحدار المتعدد حسب طريقة الإدخال المتدرج, كما يبيّن الجدول (11).

الجدول (11): معادلة الانحدار التدريجي لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "عودة"

VIF	معامل الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	T	المعاملات غير المعيارية		النموذج
				المعاملات المعيارية	B	
1.000				Beta	الأخطاء المعيارية	
		.147	-2.315-		.099	الحد الثابت
	.961	.039	4.890	.961	.245	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتبيّن من الجدول (11) أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط الجزئي مع المتغير التابع موجودة عند متغير "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع" بقيمة (96.1%)، وقيمة معلمة الميل المعيارية $(Beta = 96.1\%)$,

أما معلمة الميل فمقدارها (1.197) وهي معنوية بمستوى (0.039) أصغر من (0.05) المقابلة لقيمة $(T = 4.890)$,

وكذلك مستوى معنوية لمعلمة الحد الثابت مقداره (0.147) أكبر من (0.05) والمقابل لقيمة $(T = 2.315)$, ما يعني أن معلمة الحد الثابت ليست معنوية ولا تختلف عن الصفر.

وهكذا فإن معادلة الانحدار المتعدد في مصرف "عودة" تصبح $Y = 1.197 X$, وتعني أنه مع

زيادة "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية" لإجمالي الودائع" بمقدار (1%) تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية بمقدار (119.7%). ويبين الجدول (11) أن الخطأ المعياري لتقدير معلمة الميل لم يتجاوز (24.5%)، أي في مستويات متدنية، كما يظهر الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حيث قيمة (Variance Inflation) لالتزيد عن (1) وهي بالتالي أصغر من (15) الحد الذي يدل على وجود مشكلة.

ونلاحظ أن متغير "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع" هو المتغير الوحيد الذي بقي في النموذج, أما بقية المتغيرات (التي كان لها مستوى ارتباط معنوي في الجدول

(11) فلم تكن ذات قدرة تنبؤية مشتركة مع هذا المتغير فخرجت من النموذج, ولكن هذا لايعني أن هذه المتغيرات الخارجة ليس لها تأثير ولكنه يعني أن من بقي هو الأشد تأثيراً. أما بالنسبة لمعنوية النموذج فإن تحليل التباين في الجدول(12) يبينها بالآتي:

الجدول (12): تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف " عودة "

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	مستوى المعنوية
Regression	.023	1	.023	23.910	.039 ^a
Residual	.002	2	.001		
Total	.025	3			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول(12) أنّ قيمة ($F = 23.81$) وهي معنوية عند مستوى $(0.039 < 0.05)$ مما يدل على معنوية النموذج.

وبالنسبة لجودة التوفيق فهي تقاس من خلال معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج والمبين في الجدول(13) الآتي:

الجدول(13): معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف " عودة ".

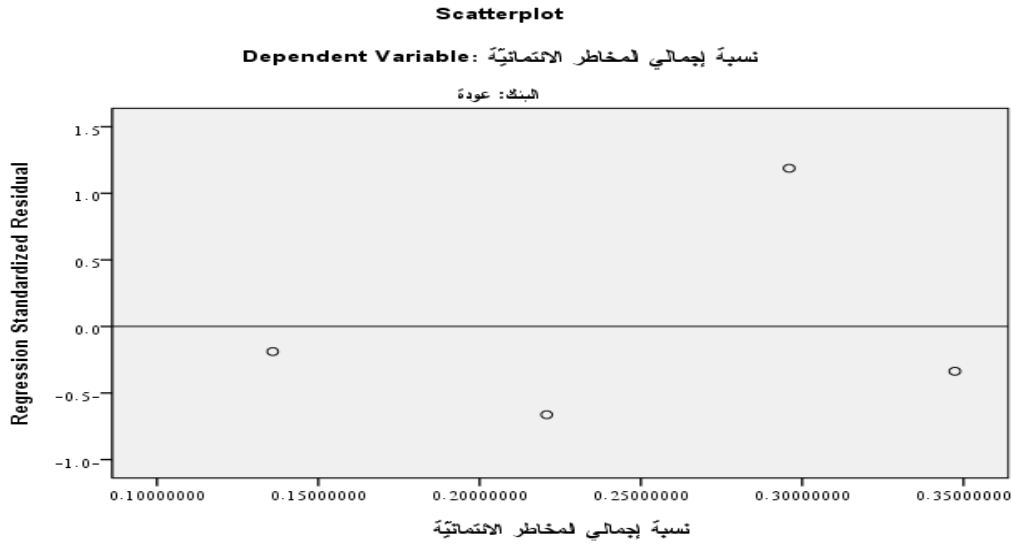
معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري للتقدير
.961 ^a	.923	0.03134

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

حيث أنّ معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.961^2 = 92.3\%$) أي أنّ (92.3%) من التباينات (الانحرافات الكلية) والتغيرات في قيم المتغير التابع أي كفاءة المحفظة الائتمانية تفسرها العلاقة الخطية, أمّا الخطأ المعياري للتقدير فيشير لتشتت القيم المشاهدة عن خط الانحدار وهو لم يتجاوز تقريباً (0.03134) وهو يدل بصغره على جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

وبالنسبة لتحليل الأخطاء العشوائية يُظهر الشكل(3) أنّ النقاط تتوزع بشكل عشوائي متساوي تقريباً حول الصفر, مما يعني أن النموذج لايعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي, ولاحتاج لعلاقة من درجات أعلى.

الشكل(3): توزيع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف " عودة



أما توزيع الأخطاء العشوائية، فيبين الشكل(3) أن جميع النقاط تتوزع في المدى المقبول من (-2 إلى +2)، مما يدل أن الأخطاء تتوزع عشوائياً.

ت. نسب كفاءة المحفظة الائتمانية الأشد تأثيراً على نسبة المخاطر الائتمانية في مصرف "العربي":

نلاحظ من خلال الجدول(14) أن هناك متغيرين لهما علاقة ارتباط إيجابية مع "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" هما "نسبة قياس فشل القروض" و "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية الغير عاملة" وإنه لمن الجدير بالاهتمام معرفة إياً منهم الأشد تأثيراً في "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" أو ربما كليهما له الأثر المشترك، وللحكم على ذلك سنعمد لإيجاد معادلة الانحدار المتعدد حسب طريقة الإدخال المتدرج

الجدول (14): معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "العربي"

VIF	معامل الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	T	المعاملات المعيارية		النموذج
				Beta	B	
1.000		.004	15.491		.189	الحد الثابت
	.975	.025	6.255	.975	1.917	نسبة قياس كفاءة الأصول

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتبين من الجدول (14) أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط الجزئي مع المتغير التابع موجودة عند متغير "نسبة قياس كفاءة الأصول" بقيمة (97.5%)، وقيمة معلمة الميل المعياريّة (Beta = 97.5%).

أما معلمة الميل فمقدارها (1.917) وهي معنويّة بمستوى (0.025) أصغر من (0.05) المقابلة لقيمة (T = 6.255)، وكذلك مستوى معنويّة لمعلمة الحد الثابت مقداره (0.004) أيضاً أصغر من (0.05) والمقابل لقيمة (T = 15.491)، ما يعني أنّ معلمة الحد الثابت أيضاً معنويّة وتختلف عن الصفر.

وهكذا فإن معادلة الانحدار المتعدد في مصرف العربي تصبح $Y = 0.189 + 1.917X$ وتعني أنّه مع زيادة "نسبة قياس فشل القروض بمقدار (1%) تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانيّة بمقدار (191.7%). ويبيّن الجدول (11) أن الخطأ المعياري لتقدير معلمة الميل متدنياً لم يتجاوز (30.7%)، كما يُظهر الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حيث قيمة (Variance Inflation) لا تزيد عن (1) وهي بالتالي أصغر من (15) الحد الذي يدل على وجود مشكلة.

ونلاحظ أن متغير "نسبة قياس فشل القروض" هو المتغير الوحيد الذي بقي في النموذج، أما متغير "نسبة تغطية التسهيلات الائتمانيّة غير العاملة فقد خرجت من النموذج حيث في تنافسها مع نسبة "قياس فشل القروض" لا تستطيع أن تبقى معها في نموذج واحد، ولا بد من بقاء الأشد تأثيراً وهي نسبة "قياس فشل القروض" كما يبيّن الاختبار، ولكن هذا لا يعني أنه ليس لها تأثير ولكنه يعني أن من بقي هو الأشد تأثيراً.

أما بالنسبة لمعنويّة النموذج فإن تحليل التباين في الجدول (15) يبيّن بالآتي:

الجدول (15): تحليل التباين لقياس معنويّة نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانيّة في مصرف "العربي"

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	مستوى المعنويّة
Regression	.008	1	.008	39.120	.025 ^a
Residual	.000	2	.000		
Total	.009	3			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول (15) أنّ قيمة (F = 39.12) وهي معنويّة عند مستوى (0.025 < 0.05) مما يدل على معنويّة النموذج.

وبالنسبة لجودة التوفيق فهي تقاس من خلال معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج والمبين في الجدول (16) الآتي:

الجدول (16): معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "العربي".

معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري للتقدير
.975 ^a	.951	.01467772081

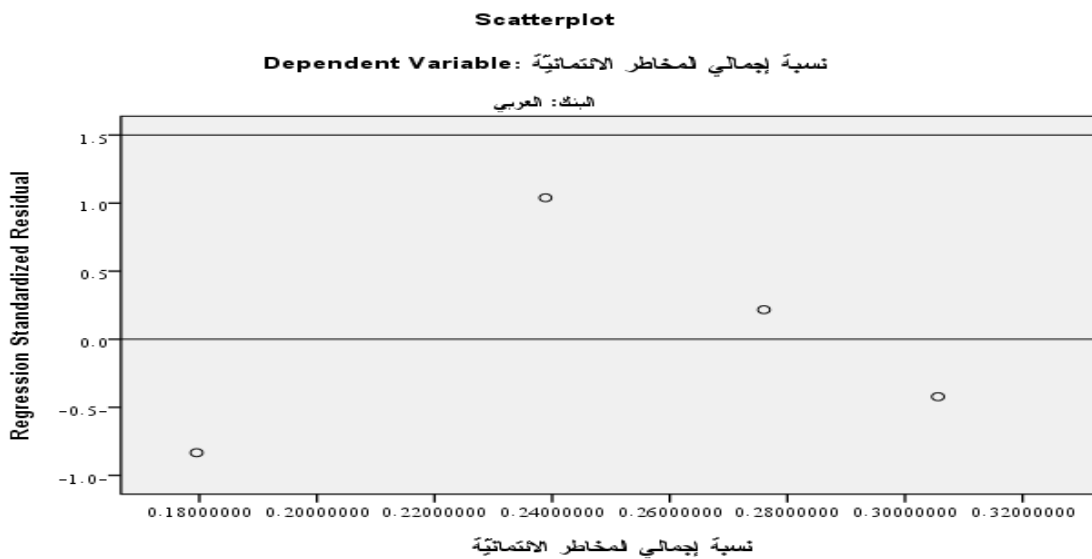
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

حيث أن معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.975^2 = 95.1\%$) أي أن (95.1%) من التباينات (الانحرافات الكلية) والتغيرات في قيم المتغير التابع أي كفاءة المحفظة الائتمانية تفسرها العلاقة الخطية، أما الخطأ المعياري للتقدير فيشير لتشتت القيم المشاهدة عن خط الانحدار وهو لم يتجاوز تقريباً (0.014677) وهو يدل بصغره على جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

وبالنسبة لتحليل الأخطاء العشوائية يُظهر الشكل (4) أن النقاط تتوزع بشكل عشوائي متساوي تقريباً حول الصفر، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، ولا يحتاج لعلاقة من درجات أعلى.

الشكل (4): توزع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد

في مصرف "العربي"



أما توزع الأخطاء العشوائية، فيبين الشكل (4) أن جميع النقاط تتوزع في المدى المقبول من (-2 إلى +2)، مما يدل أن الأخطاء تتوزع عشوائياً.

ث. نسب كفاءة المحفظة الائتمانية الأشد تأثيراً على نسبة المخاطر الائتمانية في مصرف

"سورية والمهجر":

نلاحظ من خلال الجدول (17) أن هناك متغيرين لهما علاقة ارتباط إيجابية مع "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" هما "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات" و "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الودائع" وإنه لمن الجدير بالاهتمام معرفة إياً منهم الأشد تأثيراً في "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" أو ربما كليهما له الأثر المشترك، وللحكم على ذلك سنعتمد لإيجاد معادلة الانحدار المتعدد حسب طريقة الإدخال المتدرج، كما يبين الجدول (17).

الجدول (17): معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "سورية والمهجر"

VIF	معامل الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	T	المعاملات غير المعيارية		النموذج
				Beta	الأخطاء المعيارية	
1.000		.704	.439		.057	الحد الثابت
	.943	.057	4.012	.943	.184	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتبين من الجدول (17) أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط الجزئي مع المتغير التابع موجودة عند متغير "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع" بقيمة (94.3%)، وقيمة معلمة الميل المعيارية (Beta = 94.3 %).

أما معلمة الميل فمقدارها (0.739) وهي معنوية بمستوى (0.057) أصغر من (0.1) المقابلة لقيمة (T = 4.012)، كما أنها معنوية عند مستوى دلالة (0.05) من اتجاه واحد، حيث يتم تقسيم مستوى المعنوية على (2) فيصبح (0.0285 = 2/0.057) وهي نفس قيمة معنوية معامل الارتباط بين المتغيرين المبيّنة في الجدول (5)، والعلاقة من اتجاه واحد هي أقوى من العلاقة من اتجاهين، فالعلاقة من اتجاهين تعني أن معلمة الميل تختلف عن الصفر جوهرياً (دون تحديد هل هذا الاختلاف إيجابي أم سلبي)، أما من اتجاه واحد فتعني أن معلمة الميل أكبر جوهرياً من الصفر (اتجاه إيجابي)، من جهة أخرى فمستوى معنوية لمعلمة الحد

الثابت مقداره (0.704) أكبر من (0.05) والمقابل لقيمة (T = 0.439), ما يعني أنّ معلمة الحد الثابت غير معنوية و لا تختلف معنوياً عن الصفر.

وهكذا فإن معادلة الانحدار المتعدد في مصرف المهجر تصبح $Y = 0.025 + 0.739X$ وتعني أنّه مع زيادة "إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع (أي نقص كفاءة المحفظة الائتمانية) بمقدار (1%) تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية بمقدار (73.9%). ويبين الجدول (17) أن الخطأ المعياري لتقدير معلمة الميل متدنياً لم يتجاوز (18.4%)، كما يُظهر الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حيث قيمة (Variance Inflation) لاتزيد عن (1) وهي بالتالي أصغر من (15) الحد الذي يدل على وجود مشكلة.

ونلاحظ أن متغير " نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع " هو المتغير الوحيد الذي بقي في النموذج، أمّا متغير "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات" فقد خرجت من النموذج حيث في تنافسها مع "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع" لاتستطيع أن تبقى معها في نموذج واحد، ولا بد من بقاء الأشد تأثيراً وهي " نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع " كما يبيّن الاختبار، ولكن هذا لا يعني أنه ليس لها تأثير ولكنه يعني أن من بقي هو الأشد تأثيراً.

أمّا بالنسبة لمعنوية النموذج فإن تحليل التباين في الجدول (18) يبيّن بالآتي:

الجدول (18): تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "سورية والمهجر"

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	مستوى المعنوية
Regression	.007	1	.007	16.097	.057 ^a
Residual	.001	2	.000		
Total	.007	3			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول (18) أنّ قيمة (F = 16.097) وهي معنوية عند مستوى (0.057 < 0.10), وعند (0.05) من اتجاه واحد حيث تصبح قيمة المعنوية (0.028 = 2/0.057) أصغر من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج.

وبالنسبة لجودة التوفيق فهي تقاس من خلال معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج والمبين في الجدول (19) الآتي:

الجدول (19): معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "سورية والمهجر".

معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري للتقدير
.943 ^a	.889	.0201327906

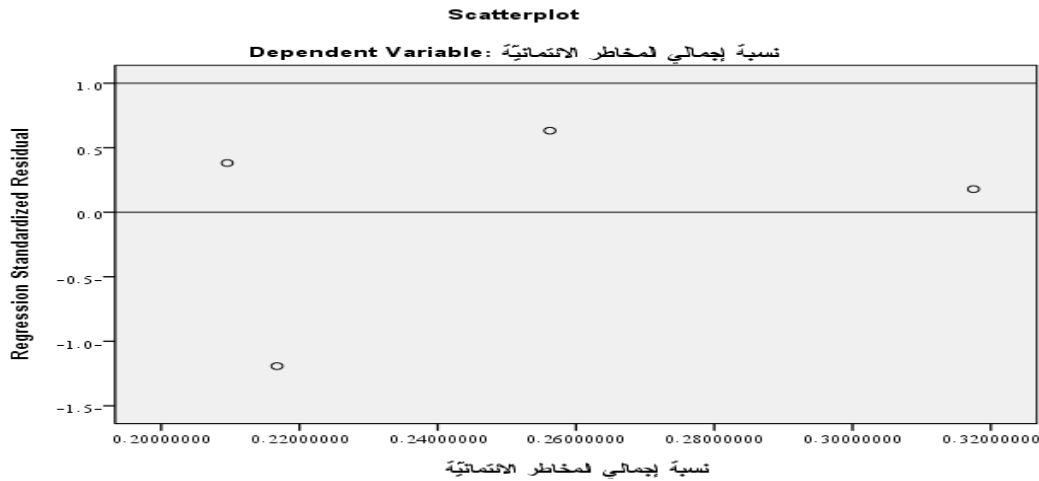
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

حيث أن معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.943^2 = 88.9\%$) أي أن (88.9%) من التباينات (الانحرافات الكلية) والتغيرات في قيم المتغير التابع أي كفاءة المحفظة الائتمانية تفسرها العلاقة الخطية، أما الخطأ المعياري للتقدير فيشير لتشتت القيم المشاهدة عن خط الانحدار وهو لم يتجاوز تقريباً (0.02013279) وهو يدل بصغره على جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

وبالنسبة لتحليل الأخطاء العشوائية يظهر الشكل (5) أن النقاط تتوزع بشكل عشوائي متساوي تقريباً حول الصفر، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، ولا نحتاج لعلاقة من درجات أعلى.

الشكل (5): توزع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف

"سورية والمهجر"



أما توزع الأخطاء العشوائية، فيبين الشكل (5) أن جميع النقاط تتوزع في المدى المقبول من (-2 إلى +2)، مما يدل أن الأخطاء تتوزع عشوائياً.

ج. نسب كفاءة المحفظة الائتمانية الأشد تأثيراً على نسبة المخاطر الائتمانية في مصرف "بيمو":

نلاحظ من خلال الجدول (20) أنّ هناك متغيّرين لهما علاقة ارتباط إيجابية مع "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" هما "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات" و "نسبة قياس فشل القروض" وإنه لمن الجدير بالاهتمام معرفة إياً منهم الأشد تأثيراً في "نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية" أو ربما كليهما له الأثر المشترك, وللحكم على ذلك سنعمد لإيجاد معادلة الانحدار المتعدد حسب طريقة الإدخال المتدرج, كما يبيّن الجدول (20).

الجدول (20): معادلة الانحدار التدريجي لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "بيمو"

VIF	معامل الارتباط الجزئي	مستوى المعنوية	T	المعاملات غير المعيارية		النموذج
				Beta	B	
1.000		.013	8.520		.022	الحد الثابت
	.920	.080	3.330	.920	.454	نسبة قياس كفاءة الأصول

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبيّن من الجدول (20) أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط الجزئي مع المتغيّر التابع موجودة عند متغيّر "نسبة قياس كفاءة الأصول" بقيمة (92%)، وقيمة معلمة الميل المعيارية (Beta) % 92 = . أمّا معلمة الميل فمقدارها (1.511) وهي معنوية بمستوى (0.01) أصغر من (0.1) المقابلة لقيمة (T = 3.33)، كما أنّها معنوية عند مستوى دلالة (0.05) من اتجاه واحد، حيث يتم تقسيم مستوى المعنوية على (2) فيصبح (0.04 = 2/0.08) وهي نفس قيمة معنوية معامل الارتباط بين المتغيّرين المبيّنة في الجدول (1)، والعلاقة من اتجاه واحد هي أقوى من العلاقة من اتجاهين، فالعلاقة من اتجاهين تعني أن معلمة الميل تختلف عن الصفر جوهرياً (دون تحديد هل هذا الاختلاف إيجابي أم سلبي)، أما من اتجاه واحد فتعني أن معلمة الميل أكبر جوهرياً من الصفر (اتجاه إيجابي)، من جهة أخرى فمستوى معنوية لمعلمة الحد الثابت مقداره (0.013) أصغر من (0.05) والمقابل لقيمة (T = 0.852)، ما يعني أنّ معلمة الحد الثابت معنوية أيضاً وهكذا فإن معادلة الانحدار المتعدد في مصرف "بيمو" تصبح $Y = 0.185 + 151.1 X$ ، وتعني أنّه مع زيادة "نسبة قياس كفاءة الأصول" (أي نقص كفاءة المحفظة الائتمانية) بمقدار (1%) تزداد نسبة إجمالي المخاطر الائتمانية بمقدار (151.1%). ويبيّن الجدول (20) أن الخطأ المعياري لتقدير معلمة الميل متدنياً لم يتجاوز

(46%) كما يُظهر الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد حيث قيمة (Variance Inflation) لاتزيد عن (1) وهي بالتالي أصغر من (15) الحد الذي يدل على وجود مشكلة. ونلاحظ أن متغيّر "نسبة قياس كفاءة الأصول" هو المتغير الوحيد الذي بقي في النموذج، أمّا متغيّر "نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات" فقد خرجت من النموذج حيث في تنافسها مع "نسبة قياس فشل القروض" لا تستطيع أن تبقى معها في نموذج واحد، ولا بد من بقاء الأشد تأثيراً وهي "نسبة قياس فشل القروض" كما يبيّن الاختبار، ولكن هذا لا يعني أنه ليس لها تأثير ولكنه يعني أن من بقي هو الأشد تأثيراً. أمّا بالنسبة لمعنوية النموذج فإن تحليل التباين في الجدول (21) يبيّن بالآتي:

الجدول (21): تحليل التباين لقياس معنوية نموذج الانحدار المتعدد لكفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "بيمو"

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	مستوى المعنوية
Regression	.004	1	.004	11.088	.080 ^a
Residual	.001	2	.000		
Total	.005	3			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول (21) أنّ قيمة (F = 11.088) وهي معنوية عند مستوى (0.08 < 0.10)، وعند (0.05) من اتجاه واحد حيث تصبح قيمة المعنوية (0.028 = 2/0.057) أصغر من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج. وبالنسبة لجودة التوفيق فهي تقاس من خلال معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج والمبيّن في الجدول (22) الآتي:

الجدول (22): معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية لنموذج انحدار كفاءة المحفظة الائتمانية في مصرف "بيمو".

معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري للتقدير
.920 ^a	.847	.01904712888

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

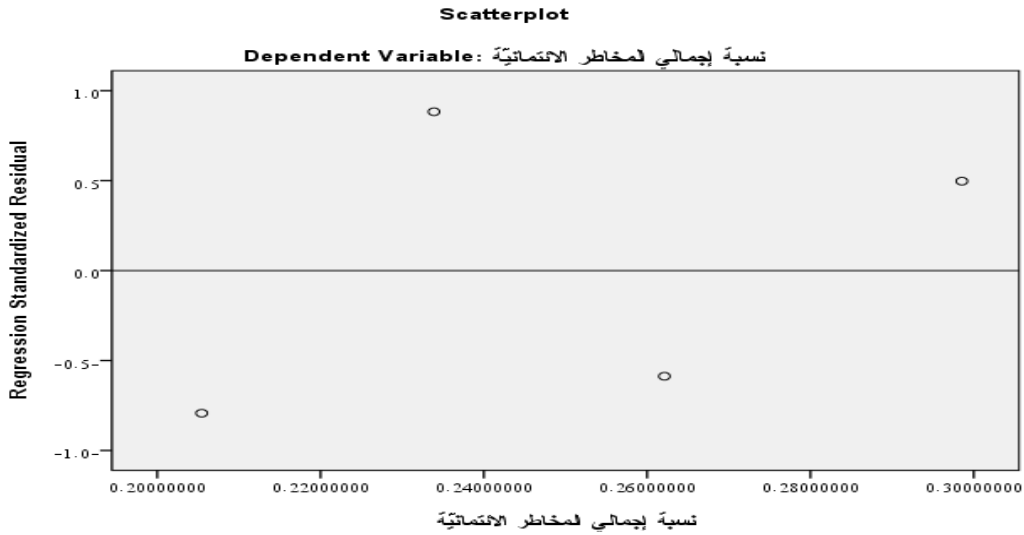
حيث أنّ معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.92^2 = 84.7\%$) أي أنّ (84.9%) من التباينات (الانحرافات الكلية) والتغيرات في قيم المتغيّر التابع أي كفاءة المحفظة الائتمانية تفسّرهما العلاقة الخطية، أمّا الخطأ المعياري للتقدير فيشير لتشتت القيم

المشاهدة عن خط الانحدار وهو لم يتجاوز تقريباً (0.019) وهو يدل بصغره على جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

وبالنسبة لتحليل الأخطاء العشوائية يُظهر الشكل (6) أنّ النقاط تتوزع بشكل عشوائي متساوي تقريباً حول الصفر, مما يعني أن النموذج لا يُعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي, ولا يحتاج لعلاقة من درجات أعلى.

أمّا توزع الأخطاء العشوائية, فيبين الشكل (6) أن جميع النقاط تتوزع في المدى المقبول من (-2 إلى +2), مما يدل أنّ الأخطاء تتوزع عشوائياً.

الشكل (6): توزع الأخطاء لمدى كفاءة المحفظة الائتمانية وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد في مصرف "بيمو"



المبحث الثاني

النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف

الخاصة

تمهيد :

اعتمد المقرضون في الماضي على عناصر تقديرية في قراراتهم الائتمانية، وقد اتصفت هذه الأنظمة بالبساطة وعدم الاتساق وعدم الموثوقية.

وبقي الأمر لحين إدخال الأساليب الكمية كوسيلة لدعم الأساليب التقديرية وتحسين نوعيتها وان التطور الكبير في المنح الائتماني وما يترافق من مخاطر ائتمانية عالية كما ذكرنا سابقاً في الدراسة النظرية بحاجة لبناء نموذج قادر على التعامل مع كمية كبيرة من المعلومات أولاً ولإدخاله الصرامة والانضباط والسرعة إلى عملية اتخاذ القرار الائتماني ثانياً.

وكنتيجة لما سبق سيتم اقتراح النموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وربطها مع تصنيفات مخاطر الائتمان، لمواجهة النمو الواسع في الطلب على الإقراض الشخصي والصغير والمتوسط والكبير ، وما أدى إليه من حاجة للتعامل مع كمية كبيرة من الطلبات والمعلومات عن المقترضين وعن قطاعات الأعمال المتعددة التي ينتمون إليها.

إن الغرض من عملية تقييم المخاطر الائتمانية هو تحديد درجة الجدارة الائتمانية للعملاء طبقاً لمعيار موضوعي لقياس تلك المخاطر ولا يعد بديلاً للدراسة الائتمانية لدى مسؤولي الائتمان فهو لا يشمل كل الاحتمالات المتوقع حدوثها مستقبلاً وإنما يساعد على الآتي:

- 1- أن يتم منح الائتمان الجيد على أساس أساليب علمية موضوعية والتأكد من جودة أصول المحفظة الائتمانية وتحسينها.
- 2-تقليص حجم رأس المال الكسول (Lazy Capital) نتيجة تكوين المخصصات لمواجهة آثار الأصول الرديئة في المحفظة الائتمانية.
- 3-وضع أساس التسعير الائتماني مبني على العلاقة بين العائد والمخاطر المتوقعة.
- 4-الرقابة على جودة المحفظة الائتمانية بما يمكن من تحديد إستراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية المتلازمة مع أصول المحفظة الائتمانية.
- 5-تحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدف التوسع فيها وتلك التي يتعين تقليص حجم التعامل فيها.

ويتم قياس وتقييم المخاطر الائتمانية من خلال النظام التالي:

نظام تقييم المخاطر الائتمانية للعملاء (المقترض و التسهيلات المقترحة).
هذا وقد تم الربط بين فئات الديون الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات طبقاً للتعليمات الصادرة من مصرف سورية المركزي.

أولاً-المعايير التي يقوم عليها نموذج قياس مخاطر الائتمان:

استناداً إلى ما سبق يقترح الباحث نموذجاً لقياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية يعتمد على معيارين أساسيين وهما : درجة الجدارة للمقترض ، ودرجة خطورة التسهيلات الائتمانية الممنوحة له .

أ المعيار الأول: قياس الجدارة للمقترض:

إن درجة قياس الجدارة للمقترض توضح مدى استحقاق وجودة العلاقة الائتمانية المزمع تأسيسها مع العميل ويمكن احتساب احتمال تعثر العميل كما يلي و بناءاً على مجموعة من العوامل وهي:

أ -عوامل مالية (كمية) بنسبة وزن ترجيحي 45% (45 درجة)

ب - عوامل غير مالية (نوعية) بنسبة وزن ترجيحي 55% (55 درجة)

ويوضح النموذج التالي تقييم الجدارة الائتمانية بغرض التصنيف الائتماني وتكوين المخصصات:

جدول رقم (23)

نموذج تقييم الجدارة الائتمانية بغرض التصنيف الائتماني وتكوين المخصصات

درجة التقييم للعميل	الوزن النسبي لعامل المخاطرة (الدرجة القصوى)-افتراضياً	عامل المخاطرة
	5	(1) هيكل الملكية والإدارة والخبرات ونظم الرقابة الداخلية : - الشكل القانوني من حيث كونها شركة مساهمة متداول أسهمها في البورصة، أو غير متداولة، أو أموال مغلقة أو شركة أشخاص أو منشأة فردية ويتم التدرج في التقييم تبعاً لذلك. - تاريخ بدء ممارسة النشاط حيث تعطى درجة أكبر في حالة ما إذا كانت المدة 5 سنوات فأكثر. - الهيكل الإداري وما إذا كان يسمح بتدرج السلطات من عدمه والقدرة على اتخاذ القرارات. - خبرة الإدارة في مجال النشاط .
	15	(2) استقرار الصناعة (النشاط) التي / الذي يزاوله العميل : ما إذا كانت مستقرة أو تتأثر بالظروف المحيطة أو في تدهور مستمر .

درجة التقييم للعمل	الوزن النسبي لعامل المخاطرة (الدرجة القصى)-افتراضياً	عامل المخاطرة
	10	(3) استقرار المؤسسة في السوق : القدرة على مواجهة ظروف النشاط، والتأثر بالتكنولوجيا، وقدرة المؤسسة على الاستمرار.
	10	(4) الاستعلام والملاءة المالية : (20 درجة) أ) سمعة العميل بالسوق والمصارف الأخرى (إن وجد) والتزامه مع مورديه وعملائه، وصلاحيته أماكن التخزين، ومدى تناسب أماكن الإدارة ، والموقف من الإفلاس والبروتستو والحجوزات. ب) الملاءة المالية .
	25	(5) المعاملات مع المصرف : من حيث مدة التعامل، ومدى انتظام معاملات السابقة والحالية مع المصرف ، وموقف التسويات أو الجدولة التي تمت مع العميل ومدى التزامه بها، وأية مبالغ مسددة من العميل سواء على فترات منتظمة أو غير منتظمة وأية تحصيلات أخرى ترد لحسابه من أية مصادر سداد.
	5	(6) الموقف من الجهات السيادية : من حيث وجود مستحقات على العميل قبل الضرائب أو التأمينات الاجتماعية وحجمها وما إذا كان يوجد منازعات بشأنها ولديه مخصص يقابلها، أو يوجد حجوزات من عدمه ومدى تأثيرها على استمرار المؤسسة .
	20	(7) الضمانات العينية وأية مصادر سداد أخرى : مدى توافر ضمانات عينية، وكفايتها ، وإمكانية تسبيلها، وتوافر أية مصادر سداد أخرى.
	100	المجموع الكلي للتقييم الرقمي

$$\text{درجة تقييم العميل} = \frac{\text{الدرجة التي حصل عليها العميل}}{\text{الدرجة القصوى}} \times 100\%$$

وفي حالة عدم توافر بيانات عن بعض عناصر التقييم لأسباب خارجة عن الإرادة تستبعد درجة العنصر غير المتوافر عنه بيانات من بسط ومقام النسبة، ويقسم البسط على المقام بعد الاستبعاد للحصول على درجة التقييم التي حصل عليها العميل، على أن يذكر ببند الملاحظات ماهية البنود التي استبعدت والدرجات الخاصة بها.

ومن خلال الدرجة المعطاة من واقع التقييم السابق لتحديد درجة جدارة المقترض الائتمانية للعميل تحدد درجة تصنيف العميل وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (24)

مستوى تصنيف العميل

النسبة المئوية لدرجة التصنيف	تصنيف العميل (مستوى المخاطر الائتمانية)	درجة المخاطر (الفئة)
100 – 90	مخاطر منخفضة (Low Risk)	1
80 إلى أقل من 90	مخاطر معتدلة (Modest Risk)	2
70 إلى أقل من 80	مخاطر مرضية (Satisfactory Risk)	3
60 إلى أقل من 70	مخاطر مناسبة (Adequate Risk)	4
55 إلى أقل من 60	مخاطر مقبولة (Acceptable Risk)	5
50 إلى أقل من 55	مخاطر مقبولة حدياً (Marginally Acceptable Risk)	6
40 إلى أقل من 50	مخاطر تحتاج لعناية خاصة (Watch List)	7
30 إلى أقل من 40	دون المستوى (Substandard)	8
20 إلى أقل من 30	مشكوك في تحصيلها (Doubtful)	9
أقل من 20%	رديئة (Loss)	10

بعد اجتياز العميل مرحلة تقييم جدارته كمقترض وحصوله على درجة تقييم ما بين الدرجة الأولى إلى الدرجة العاشرة ننتقل إلى المرحلة الثانية من التقييم وهي تقييم مدى خطورة

التسهيلات المقترحة منحها للعميل لتقييم حجم شدة الخسائر في حال تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

ب- المعيار الثاني: قياس ودرجة خطورة التسهيلات الائتمانية تعطي صورة عن حجم شدة الخسارة المتوقعة في حالة تعثر العميل وتوقفه عن السداد. ومن هنا تتبع الحاجة لدراسة الضمانات المقدمة من العميل ومجموعة أخرى من العوامل ذات العلاقة والتي تشكل مع مرور الزمن قاعدة بيانات إحصائية لاحتمال الخسارة في حال التعثر (Loss Given Default / LGD).

يتألف هذا المعيار من مجموعة من العوامل النوعية التي يجب تقييمها بإجمالي وزن ترجيحي 100 درجة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (25)

العوامل النوعية المستخدمة في عملية التقييم

درجة المخاطرة	عوامل المخاطرة
30	1 - الضمانات المقدمة
10	2 - أولوية السداد
15	3 - المدة الزمنية للتسهيل
20	4 - نوع التسهيل (المنتج الائتماني)
25	5 - مصادر السداد
100	مجموع درجات المخاطرة

من خلال الدرجة المعطاة من واقع التقييم السابق لتحديد درجة خطورة التسهيلات المقترحة منحها (Facilities Risk Rate/ FRR) تحدد درجة المخاطرة (شدة الخسارة) وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (26)

درجة المخاطر الائتمانية

النسبة المئوية لدرجة التصنيف	تصنيف شدة الخسارة (مستوى مخاطر التسهيلات)	درجة المخاطر (الفئة)
من 90 الى أقل من 70	متدنية	1
من 70 إلى أقل من 90	عادية	2
من 50 إلى أقل من 70	اهتمام خاص	3
من 30 إلى أقل من 50	دون المستوى	4
من 10 إلى أقل من 30	مشكوك في تحصيلها	5
من 0 إلى أقل من 10	رديئة	6

ج- تقييم المخاطر المركب (Composite Risk Rating):

يتم إحتساب الخسارة المتوقعة (Expected Loss / EL) وفقاً للمعادلة التالية :

$$EL = PD \times LGD$$

ويتم إسقاط النتائج السابقة على خارطة المخاطر (Risk Chart) كما هو موضح في الرسم البياني التالي: حيث أن نتيجة التقييم المركب والذي يحدد مستوى مخاطر العميل على اعتبار سبباً رئيساً في المضي قدماً و اتخاذ القرار لمنح التسهيلات المطلوبة للعميل.

شكل رقم (7)

تصنيف الديون وفق خارطة المخاطر الائتمانية

Obligor Rating	1	2	3	4	5	6
1	متدنية	متدنية	عادية	عادية	عادية	عادية
2	متدنية	متدنية	عادية	عادية	عادية	عادية
3	عادية	عادية	عادية	عادية	إهتمام خاص	إهتمام خاص
4	عادية	عادية	عادية	إهتمام خاص	إهتمام خاص	دون المستوى
5	عادية	عادية	إهتمام خاص	إهتمام خاص	دون المستوى	دون المستوى
6	عادية	عادية	إهتمام خاص	دون المستوى	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها
7	عادية	إهتمام خاص	إهتمام خاص	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	مشكوك في تحصيلها
8	عادية	إهتمام خاص	دون المستوى	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
9	عادية	إهتمام خاص	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	مشكوك في تحصيلها	رديئة
10	عادية	إهتمام خاص	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة	رديئة
	1	2	3	4	5	6

إن النتيجة المستخرجة من خلال استخدام النموذج الجدارة الائتماني مطابقة لقرار مصرف سورية المركزي رقم 597 لعام 2009 والقرار 650 لعام لتصنيف الديون 2010 بحيث:

جدول رقم (27)

تصنيف الديون وفق مستوى المخاطر الائتمانية

نوع المخصص	نسبة المخصص المطلوب تكوينه	تصنيف العميل (مستوى المخاطر الائتمانية)	درجة المخاطر (الفئة)	تصنيف الدين
تدني+عام	صفر %	مخاطر منخفضة	1	ديون منتجة
تدني+عام	2%	مخاطر عادية	2	ديون منتجة
تدني+عام	3%	مخاطر تتطلب اهتماماً خاصاً	3	ديون منتجة
محدد	20%	دون المستوى	4	ديون غير منتجة
محدد	50%	مشكوك في تحصيلها	5	ديون غير منتجة
محدد	100%	رديئة	6	ديون غير منتجة

شكل رقم (8)

قطاعات خارطة المخاطر الائتمانية



ثانياً تطبيق النموذج المقترح :

بناء على النتائج الواردة اعلاه في الشكل السابق يتم اتخاذ القرارات التالية :

أ) **عملاء القطاع الأول (1)** الذين ظهر مستوى المخاطر الخاصة بهم على خارطة المخاطر يتم الموافقة على منحهم الائتمان.

ب) **عملاء القطاع الثاني (2)** الذين ظهر مستوى المخاطر الخاصة بهم على خارطة المخاطر يتطلب التأكيد على وجود ضمانات قوية وسريعة التسييل وذات تقلب بطيء في قيمتها السوقية نتيجة ضعف جدارتهم الائتمانية فإذا تمكن البنك من تحقيق ذلك تمت التوصية بمنح التسهيلات المقترحة.

ت) أما **عملاء القطاع الثالث (3)** فهم عملاء ذو جدارة مرتفعة ولكن مخاطر التسهيلات المقترحة مرتفعة مما يحتم على البنك وضع شروط ونسب مالية في الاتفاقية الائتمانية تضمن هيكله سليمة لقوائم العميل المالية مما يؤثر إيجاباً على سرعة ودقة مدفوعات أقساط التسهيلات ضمن المدة المطلوبة والمتفق عليها مع العميل، فإذا تمكن البنك من الإتفاق مع العميل على هذه النسب المالية تمت التوصية بمنح التسهيلات المقترحة.

ث) أما **عملاء القطاع الرابع (4)** فيتم الاعتذار لهم عن تقديم البنك أية تسهيلات في حال كونهم عملاء جدد أما العملاء القائمين إذا أظهرت نتائج دراستهم الائتمانية وقوعهم ضمن القطاع الرابع فيتم التوصية بالخروج من العلاقة وإخطار العميل بهذا القرار .

المبحث الثالث

دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاع المصرفي في سورية خلال

السنوات

2012-2011-2010

مقدمة:

إن هذه الدراسة التحليلية للقطاع المصرفي تمت في سنوات الأزمة التي تعيشها سورية وذلك لإجراء مقارنة بين مرحلة الطفرة التي عاشتها سورية على صعيد التطورات الحاصلة في القطاعين المالي والمصرفي ومرحلة الانحدار التي سببتها الأزمة الحالية، وقد أجريت هذه الدراسة وفق هذه المعلومات التي تم تحضيرها بناء على الإفصاحات المالية المدققة من قبل شركات التدقيق المعتمدة و التي تم نشرها على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية و التي موقعها على الانترنت هو : www.scfms.sy. وهذا الجدول يتضمن المصارف السورية الخاصة و التي تتضمن الآتي بحسب عدد سنوات العمل :

جدول رقم (28)

المصارف السورية الخاصة

اسم البنك	سنوات العمل
بنك بيمو السعودي الفرنسي	9
بنك سورية و المهجر	9
المصرف الدولي للتجارة و التمويل	9
بنك عودة سورية	7
بنك بيبلوس سورية	7
البنك العربي	7
بنك الشام	6
بنك سورية و الخليج	6
بنك سورية الدولي الإسلامي	5
بنك الأردن سورية	4
فرنسبنك	4
بنك الشرق	4
بنك قطر الوطني	3
بنك البركة سورية	2.5

المصدر: من اعداد الباحث بناء موقع هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية على

الانترنت www.scfms.sy

ثانياً ملخص أداء السوق المصرفي الخاص السوري:

وصل عدد المصارف الخاصة السورية إلى 14 مصرفاً خاصاً بعد أن كانت 3 مصارف خاصة فقط في عام 2004، و تطورت المصارف و نمت و خصوصاً في عام 2010 و التي شهدت نمو القطاع المصرفي بشكل ملفت للنظر حيث يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية السورية نمواً مؤخراً، و لكن تطور الأزمة بشكل دراماتيكي خلال العامين المنصرمين أثر بشكل سلبي على المصارف عموماً و منها بطبيعة الحال المصارف الخاصة .

في هذا الجدول سيتم عرض بشكل سريع أهم المؤشرات المالية للسنوات 2010-2011-2012 و تطورها عند السوق المصرفي مع تحليلات تلك البيانات .

جدول رقم (29)

أهم المؤشرات المالية للسوق المصرفي السوري للسنوات

2012-2011-2010

عدد الفروع	صافي الربح	الديون الغير منتجة	المحفظة التمويلية	محفظة الودائع	الموجودات	رأس المال	
214	3,848	9,357	263,167	538,411	650,298	63,028	السوق المصرفي 2010
246	6,322	19,670	240,807	420,078	562,073	75,029	السوق المصرفي 2011
249	4,611	56,729	193,065	407,689	602,431	76,809	السوق المصرفي 2012
183	3,224	7,476	219,998	455,754	551,001	50,085	السوق المصرفي التقليدي 2010
204	4,907	16,599	202,702	347,547	462,656	58,517	السوق المصرفي التقليدي 2011
206	3,046	48,338	159,313	325,885	445,930	58,767	السوق المصرفي التقليدي 2012

الأرقام بملايين الليرات السورية- المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

رابعاً- أداء العينة المدروسة للمصارف السورية الخاصة خلال أعوام 2010-2012:

فيما يلي عرض للبيانات المالية لكل مصرف على حدى مع عرض لأهم مؤشرات أداءه خلال العام المنصرم ، علماً بأن ترتيب المصارف سيتم بناء على عدد سنوات العمل :

1- بنك بيمو السعودي الفرنسي :

البيانات المالية التاريخية

جدول رقم (30)

التغير في الودائع بعد استبعاد أثر سعر الصرف	77.4	55.72	46.85	سعر الصرف المعتمد
	2012	2011	2010	
	5,000	5,000	3,705	رأس المال
	83,892	75,642	114,761	الموجودات
(3,250)	72,475	64,671	106,282	محفظة الودائع
	26,421	32,935	36,854	المحفظة التمويلية
	9,953	5,047	2,746	الديون الغير منتجة
	3,270	1,603	805	المخصصات
	7,060	7,021	4,993	حقوق المساهمين
	3,469	3,723	2,880	إجمالي الربح التشغيلي
	2,522	3,339	2,847	إجمالي الربح التشغيلي بدون (أرباح القطع البنوي)
	1,990	2,036	1,647	المصاريف التشغيلية (بدون المخصصات)
	946	385	34	أرباح القطع البنوي
	41	660	668	صافي الربح
	43	43	36	الفروع
	646	695	-	عدد الموظفين

الأرقام بملايين الليرات السورية - المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الحصة السوقية عام 2012 : بلغت الحصة السوقية لبنك بيمو ما يقارب 14% من القطاع المصرفي السوري الخاص من حيث حجم الموجودات ، حيث تعتبر الموجودات هي المؤشر عن حجم المصرف ككل في السوق .

الموجودات : ارتفع حجم موجودات المصرف بنسبة 11% أي بمقدار 8.3 مليار ليرة سورية ليصل حجم موجودات المصرف ما يقارب 84 مليار ليرة ، على الرغم من أن البيانات تظهر أن سبب ارتفاع إجمالي موجودات المصرف هو ارتفاع في ودائع الزبائن وودائع المصارف ، إلا أن الحقيقة أن هذا الارتفاع ناجم عن انخفاض في قيمة الليرة سورية مقابل العملات الأجنبية و الذي يقدر وسطي هذا الانخفاض بنسبة 40% تقريباً بين مختلف العملات، من هنا نستنتج أن بعد استبعاد أثر انخفاض قيمة الليرة فإن المصرف انخفض حجم ودائعه خلال العام المنصرم بمقدار 3.8 مليار ليرة ، آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف .

المحفظة التمويلية : انخفضت المحفظة التمويلية لبنك بيمو و ذلك خلال عام 2012 ،
حيث :

انخفضت المحفظة التمويلية خلال النصف الأول بمقدار 6.5 مليار ليرة فقط لتصل إلى
26.4 مليار أي انخفاض بمقدار 20 % تقريباً .

ارتفع حجم الديون الغير منتجة بمقدار 5 مليار ليرة تقريباً أي بنسبة 97% تقريباً لتصل
إلى 10 مليار ليرة في نهاية عام 2012 في حين كانت 5 مليار ليرة في 2011. أما حجم
الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً فقد انخفضت خلال عام 2012 بمقدار 2 مليار ليرة
أي بنسبة 12% لتصل إلى 15 مليار ليرة .

بلغ حجم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها حتى نهاية عام 2012 ما يقارب 3.3
مليار ليرة ، بنسبة تغطية ما يقارب 33% و هي أقل من متوسط نسبة تغطية السوق
المصرفي و التي تعادل 44% .

وصلت نسبة الديون الغير منتجة إلى حجم المحفظة التمويلية في نهاية عام 2012 إلى
38% في حين كانت 15% في عام 2011، علماً أنها أعلى من متوسط نسبة الديون
الغير منتجة إلى المحفظة التمويلية في السوق المصرفي و التي تعادل 29% .

محفظة ودائع الزبائن : زاد حجم محفظة ودائع العملاء لدى بنك بيمو خلال عام 2010
بمقدار 7.8 مليار ليرة أي بنسبة 12% لتصل إلى 72.5 مليار ليرة سورية في حين
كانت 64.7 مليار ليرة في عام 2011 ، إلا أن هذا الارتفاع ناجم عن انخفاض في قيمة
الليرة سورية مقابل العملات الأجنبية و الذي يقدر وسطي هذا الانخفاض بنسبة 40%
تقريباً بين مختلف العملات .

من هنا نستنتج أن بعد استبعاد أثر انخفاض قيمة الليرة فإن المصرف انخفض حجم
ودائعه خلال العام المنصرم بمقدار 3.8 مليار ليرة، آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد
لدى المصرف . بقي المصرف على فروعه و مكاتبه كما هي و البالغ عددها 43 فرع و
مكتب .

الأرباح : انخفض صافي الربح لدى المصرف بنسبة 94% ليصل إلى 41 مليون ليرة
تقريباً في عام 2012 بالمقارنة مع بيانات عام 2011، هذا الانخفاض جاء نتيجة
انخفاض الربح التشغيلي (بعد استثناء الربح الغير محقق عن مركز القطع البنوي)
بنسبة 24% عن عام 2011 ليصل إلى 2.5 مليار ليرة سورية ، كذلك بسبب زيادة
مخصصات التسهيلات الإئتمانية، أما بالنسبة للنفقات التشغيلية فقد انخفضت بنسبة 2%

خلال هذا العام لتصل إلى 2 مليار ليرة (بعد استثناء مصروف مخصصات الخسائر الائتمانية) . كنتيجة لهذه المؤشرات تراجع معدل فعالية أداء المصرف (النفقات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية) من 61% خلال 2011 لتصل إلى 79% .

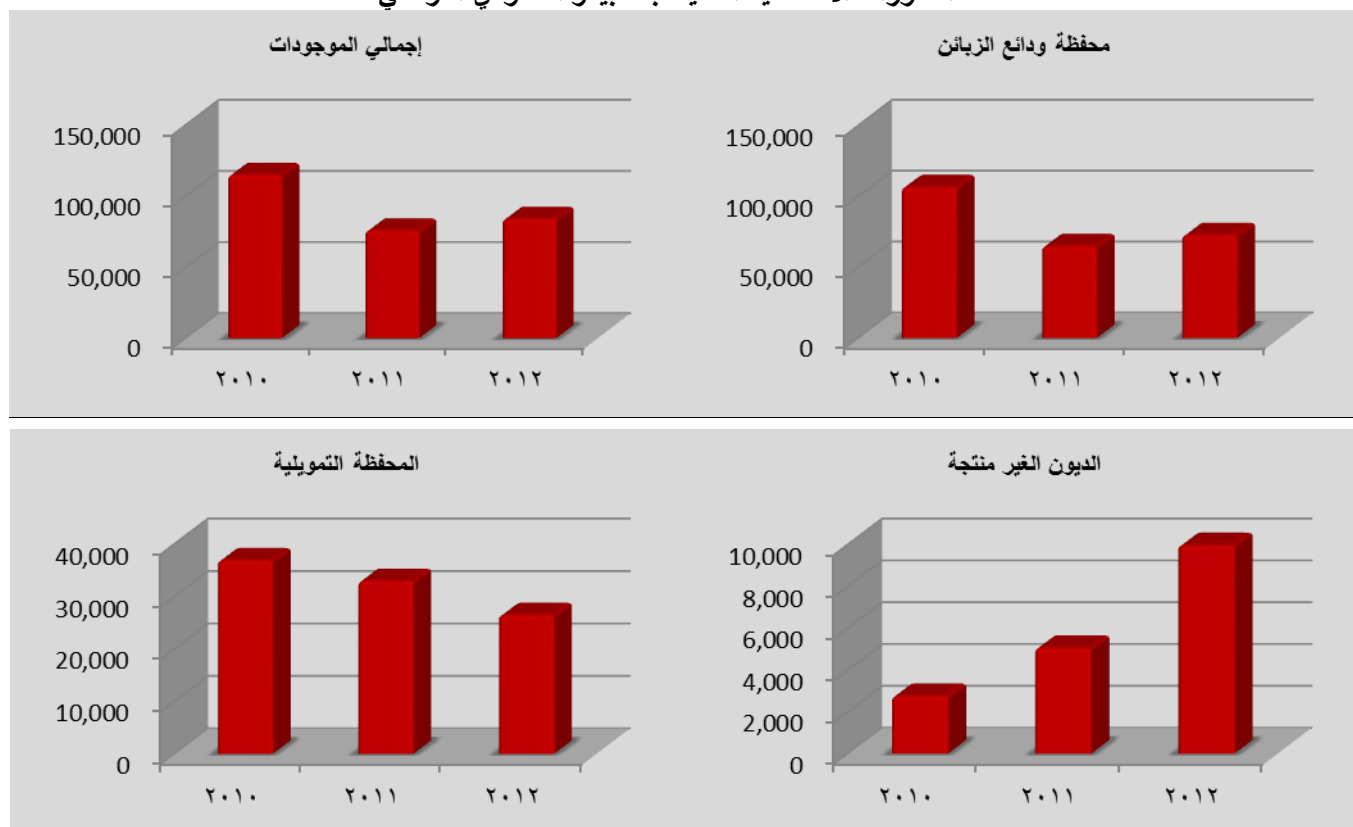
أهم مؤشرات الأداء جدول رقم (31)

مؤشرات أداء	2010	2011	2012	وسطي السوق في 2012
العائد على حقوق المساهمين	13%	9%	1%	5%
العائد على الموجودات	1%	1%	0%	1%
نسبة التمويل إلى الودائع	35%	51%	36%	47%
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	40%	47%	35%	51%
نسبة الموجودات السائلة إلى محفظة الودائع	43%	49%	55%	75%
نسبة الفعالية (المصاريف التشغيلية / الإيرادات التشغيلية)	58%	61%	79%	71%
نسبة الديون الغير منتجة	7%	15%	38%	29%
نسبة تغطية الديون	29%	32%	33%	44%
نسبة التمويل إلى حقوق الملكية	738%	469%	374%	213%

- المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الشكل رقم (9)

التطورات الاحصائية المالية لبنك بيمو السعودي الفرنسي



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

2- بنك سورية و المهجر :

جدول رقم (32)

البيانات المالية التاريخية

التغير في الودائع بعد استبعاد أثر سعر الصرف	77.4	55.72	46.85	سعر الصرف المعتمد
2012	2011	2010		
4,000	4,000	3,600	رأس المال	
56,754	69,494	92,141	الموجودات	
(22,717)	60,346	84,930	محفظة الودائع	
13,778	21,231	30,353	المحفظة التمويلية	
3,456	1,293	334	الديون الغير منتجة	
2,065	729	144	المخصصات	
5,733	5,646	5,116	حقوق المساهمين	
2,516	2,586	2,004	إجمالي الربح التشغيلي	
1,740	2,269	1,961	إجمالي الربح التشغيلي بدون (أرباح القطع البنوي)	
1,132	1,140	1,018	المصاريف التشغيلية (بدون المخصصات)	
776	318	43	أرباح القطع البنوي	
61	570	713	صافي الربح	
27	26	24	الفروع	
454	563	-	عدد الموظفين	

الأرقام بملايين الليرات السورية المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الحصة السوقية عام 2012 : بلغت الحصة السوقية لبنك سورية و المهجر ما يقارب 9% من القطاع المصرفي السوري الخاص من حيث حجم الموجودات، حيث تعتبر الموجودات هي المؤشر عن حجم المصرف ككل في السوق.

الموجودات : انخفضت موجودات بنك سورية و المهجر بمقدار 13 مليار ليرة لتصل إلى 57 مليار ليرة تقريباً بالمقارنة مع بيانات 2011، و هذا الانخفاض نتج بشكل أساسي نتيجة لانخفاض في حجم ودائع الزبائن و المصارف، إلا أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية و التي قدرت بنسبة انخفاض 40% من قيمة الليرة السورية ، لوجدنا أن المصرف فعلياً قد انخفض في حجم إجمالي موجوداته بما لا يقل عن 23 مليار ليرة سورية، و هذا الانخفاض سببه الرئيسي هو الانخفاض في حجم ودائع الزبائن بالاعتماد على نفس السبب من هنا نستنتج أن بعد استبعاد أثر انخفاض قيمة الليرة فإن المصرف انخفض حجم ودائعه خلال العام المنصرم بمقدار 23 مليار ليرة ، أخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف

المحفظة التمويلية : انخفضت المحفظة التمويلية لبنك سورية و المهجر و ذلك خلال العام 2012 ، حيث :

انخفضت المحفظة التمويلية خلال عام 2012 بمقدار 7.5 مليار ليرة فقط لتصل إلى 14 مليار أي انخفاض بمقدار 35 % تقريباً .

ارتفع حجم الديون الغير منتجة بمقدار 2 مليار ليرة تقريباً أي بنسبة 167% تقريباً لتصل إلى 3.5 مليار ليرة في نهاية عام 2012 في حين كانت 1.3 مليار ليرة في 2011. أما حجم الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً فقد ارتفعت خلال عام 2012 بمقدار 300 مليون ليرة أي بنسبة 15% لتصل إلى 2.5 مليار ليرة .

بلغ حجم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها حتى نهاية عام 2012 ما يقارب 2 مليار ليرة ، بنسبة تغطية ما يقارب 60% و هي أعلى من متوسط نسبة تغطية السوق المصرفي و التي تعادل 44% .

وصلت نسبة الديون الغير منتجة إلى حجم المحفظة التمويلية في نهاية عام 2012 إلى 25% في حين كانت 6% في عام 2011، علماً أنها أفضل من متوسط نسبة الديون الغير منتجة إلى المحفظة التمويلية في السوق المصرفي و التي تعادل 29% .

محفظة ودائع الزبائن : انخفضت محفظة ودائع زبائن بنك سورية و المهجر بنسبة 18% أي بمقدار 11 مليار ليرة لتصل إلى 49 مليار ليرة سورية ، إلا أنه في الحقيقة و كنتيجة لانخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 40% خلال العام سنجد أن ودائع الزبائن لدى المصرف قد انخفضت بمقدار 23 مليار ليرة فعلياً بالمقارنة مع بيانات عام 2011 آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف بين الليرة السورية و العملات الأجنبية الأخرى . عدد فروع المصرف و مكاتبه بلغت عددها 27 فرع و مكتب .

الأرباح : انخفض صافي الربح لدى المصرف بنسبة 89% ليصل إلى 61 مليون ليرة تقريباً لهذا العام بالمقارنة مع بيانات عام 2011 . و ذلك لسببين أولهما انخفاض الربح التشغيلي (بعد استثناء الربح الغير محقق عن مركز القطع البنوي) بنسبة 23% ليصل إلى 1.7 مليار ليرة سورية ، و ثانيهما هو ارتفاع حجم مخصصات التسهيلات الائتمانية كما ذكرنا سابقاً و التي من شأنها أن تزيد من حجم المصاريف التشغيلية . أما بالنسبة للنفقات التشغيلية فقد انخفضت بنسبة 1% خلال العام لتصل إلى 1.1 مليار ليرة (بعد استثناء مصروف مخصصات الخسائر الائتمانية) ، كنتيجة لهذه المؤشرات تراجع معدل

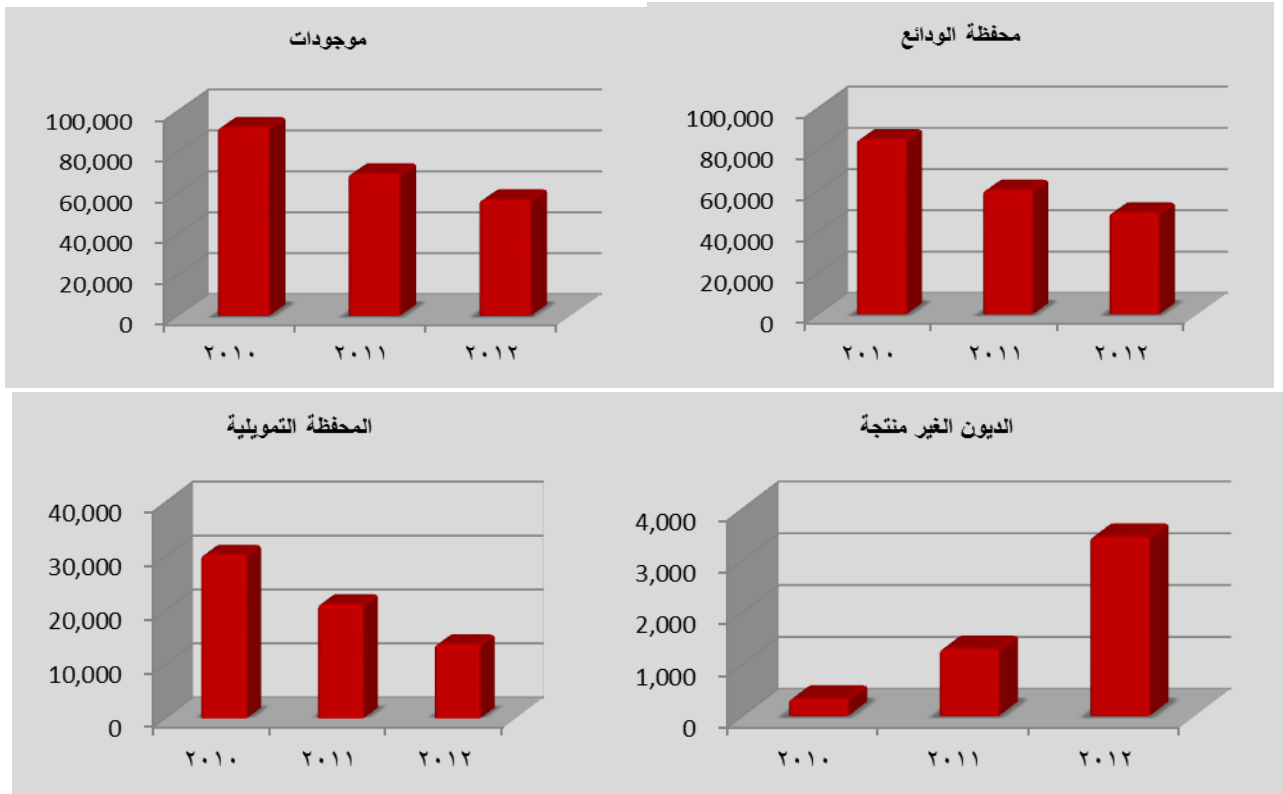
فعالية أداء المصرف (النفقات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية) من 50% خلال 2011 لتصل إلى 65%.

أهم مؤشرات الاداء
جدول رقم (33)

مؤشرات أداء	2010	2011	2012	وسطي السوق في 2012
العائد على حقوق المساهمين	14%	10%	1%	5%
العائد على الموجودات	1%	1%	0%	1%
نسبة التمويلات إلى الودائع	36%	35%	28%	47%
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	27%	29%	45%	51%
نسبة الموجودات السائلة إلى محفظة الودائع	29%	28%	46%	75%
نسبة الفعالية (المصاريف التشغيلية / الإيرادات التشغيلية)	52%	50%	65%	71%
نسبة الديون الغير منتجة	1%	6%	25%	29%
نسبة تغطية الديون	43%	56%	60%	44%
نسبة التمويل إلى حقوق الملكية	593%	376%	240%	213%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الشكل رقم (10) التطورات الاحصائية المالية للبنك سورية والمهجر



3- المصرف الدولي للتجارة و التمويل :

البيانات المالية التاريخية

جدول رقم (34)

التغير في الودائع بعد استبعاد أثر سعر الصرف	77.4	55.72	46.85	سعر الصرف المعتمد
2012	2011	2010		
5,250	5,000	5,000		رأس المال
57,219	61,467	78,294		الموجودات
(10,647)	41,280	46,651	63,458	محفظة الودائع
22,963	29,009	33,078		المحفظة التمويلية
3,310	1,404	306		الديون الغير منتجة
1,681	455	56		المخصصات
8,489	7,828	7,319		حقوق المساهمين
2,786	2,617	1,989		إجمالي الربح التشغيلي
1,840	2,251	1,966		إجمالي الربح التشغيلي بدون (أرباح القطع البنوي)
890	886	721		المصاريف التشغيلية (بدون المخصصات)
946	366	23		أرباح القطع البنوي
662	1,009	914		صافي الربح
30	30	29		الفروع
398	700	-		عدد الموظفين

الأرقام بملايين الليرات السورية - المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الموجودات : انخفضت موجودات بنك الدولي للتجارة و التمويل بمقدار 4 مليار ليرة لتصل إلى 57 مليار ليرة تقريباً بالمقارنة مع بيانات 2011، و هذا الانخفاض نتج بشكل أساسي نتيجة لانخفاض في حجم ودائع الزبائن، إلا أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية و التي قدرت بنسبة انخفاض 40% من قيمة الليرة السورية ، لوجدنا أن المصرف فعلياً قد انخفض في حجم إجمالي موجوداته بما لا يقل عن 11 مليار ليرة سورية ، و هذا الانخفاض سببه الرئيسي هو الانخفاض في حجم ودائع الزبائن بالاعتماد على نفس السبب ، من هنا نستنتج أن بعد استبعاد أثر انخفاض قيمة الليرة فإن المصرف انخفض حجم ودائعه خلال العام المنصرم بمقدار 11 مليار ليرة ، آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف .

المحفظة التمويلية : انخفضت المحفظة التمويلية لبنك الدولي للتجارة و التمويل و ذلك خلال العام 2012 ، حيث :

انخفضت المحفظة التمويلية خلال عام 2012 بمقدار 6 مليار ليرة فقط لتصل إلى 23 مليار أي انخفاض بمقدار 21 % تقريباً .

ارتفع حجم الديون الغير منتجة بمقدار 2 مليار ليرة تقريباً أي بنسبة 136% تقريباً لتصل إلى 3.3 مليار ليرة في نهاية عام 2012 في حين كانت 1.4 مليار ليرة في 2011. أما حجم الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً فقد ارتفعت خلال عام 2012 بمقدار 7 مليار ليرة أي بنسبة 124% لتصل إلى 12.5 مليار ليرة .

بلغ حجم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها حتى نهاية عام 2012 ما يقارب 1.7 مليار ليرة ، بنسبة تغطية ما يقارب 51% و هي أعلى من متوسط نسبة تغطية السوق المصرفي و التي تعادل 44%

وصلت نسبة الديون الغير منتجة إلى حجم المحفظة التمويلية في نهاية عام 2012 إلى 14% في حين كانت 5% في عام 2011، علماً أنها أفضل من متوسط نسبة الديون الغير منتجة إلى المحفظة التمويلية في السوق المصرفي و التي تعادل 29%.

السيولة العامة: يحتفظ بنك الدولي للتجارة و التمويل بحجم سيولة جيدة جداً و هو قريب من متوسط نسبة السيولة في القطاع المصرفي (كما ستجدون أدناه).

محفظة ودائع الزبائن : انخفضت محفظة ودائع زبائن بنك الدولي للتجارة و التمويل بنسبة 12% أي بمقدار 5 مليار ليرة لتصل إلى 41 مليار ليرة سورية ، إلا أنه في الحقيقة و كنتيجة لانخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 40% خلال العام سنجد أن ودائع الزبائن لدى المصرف قد انخفضت بمقدار 11 مليار ليرة فعلياً بالمقارنة مع بيانات عام 2011 آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف بين الليرة السورية و العملات الأجنبية الأخرى . عدد فروع المصرف و مكاتبه بلغت عددها 30 فرع و مكتب

الأرباح : انخفض صافي الربح لدى المصرف بنسبة 34% ليصل إلى 662 مليون ليرة تقريباً لهذا العام بالمقارنة مع بيانات عام 2011 . و ذلك لسببين أولهما انخفاض الربح التشغيلي (بعد استثناء الربح الغير محقق عن مركز القطع البنوي) بنسبة 18% ليصل إلى 1.8 مليار ليرة سورية ، و ثانيهما هو ارتفاع حجم مخصصات التسهيلات الإئتمانية كما ذكرنا سابقاً و التي من شأنها أن تزيد من حجم المصاريف التشغيلية . أما بالنسبة للنفقات التشغيلية فقد بقيت كما هي خلال العام لتصل إلى 889 مليون ليرة (بعد استثناء مصروف مخصصات الخسائر الإئتمانية) ، كنتيجة لهذه المؤشرات تراجع معدل فعالية أداء المصرف (النفقات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية) من 39% خلال 2011 لتصل إلى 48%

أهم مؤشرات الأداء

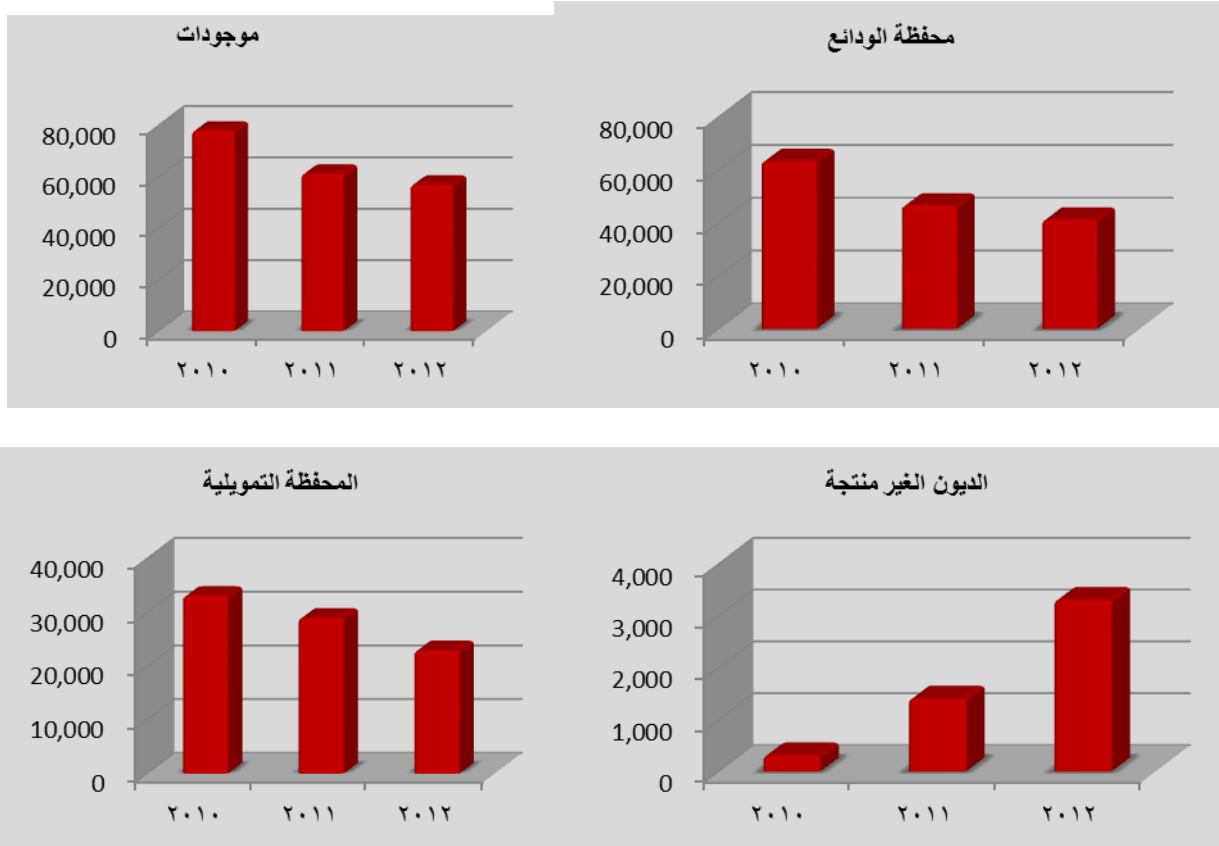
جدول رقم (35)

مؤشرات أداء	2010	2011	2012	وسطي السوق في 2012
العائد على حقوق المساهمين	12%	13%	8%	5%
العائد على الموجودات	1%	2%	1%	1%
نسبة التمويل إلى الودائع	52%	62%	56%	47%
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	33%	34%	47%	51%
نسبة الموجودات السائلة إلى محفظة الودائع	40%	36%	53%	75%
نسبة الفعالية (المصاريف التشغيلية / الإيرادات التشغيلية)	37%	39%	48%	71%
نسبة الديون الغير منتجة	1%	5%	14%	29%
نسبة تغطية الديون	18%	32%	51%	44%
نسبة التمويل إلى حقوق الملكية	452%	371%	270%	213%

-المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الشكل رقم (11)

التطورات المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل



4- بنك عوده سورية :

البيانات المالية التاريخية

جدول رقم (36)

التغير في الودائع بعد استبعاد أثر سعر الصرف	77.4	55.72	46.85	سعر الصرف المعتمد
	2012	2011	2010	
	5,725	5,725	5,350	رأس المال
	49,675	63,432	93,789	الموجودات
(19,748)	40,206	54,052	84,707	محفظة الودائع
	20,753	29,141	39,444	المحفظة التمويلية
	4,956	2,952	1,335	الديون الغير منتجة
	3,834	1,851	283	المخصصات
	7,040	6,968	6,864	حقوق المساهمين
	2,966	2,930	2,251	إجمالي الربح التشغيلي
	1,787	2,448	2,186	إجمالي الربح التشغيلي بدون (أرباح القطع البنوي)
	965	1,066	1,147	المصاريف التشغيلية (بدون المخصصات)
	1,179	483	65	أرباح القطع البنوي
	6	300	682	صافي الربح
	23	23	21	الفروع
	380	500	-	عدد الموظفين

الأرقام بملايين الليرات السورية- المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

الحصة السوقية عام 2012 : بلغت الحصة السوقية لبنك عوده سورية ما يقارب 8% من القطاع المصرفي السوري الخاص من حيث حجم الموجودات ، حيث تعتبر الموجودات هي المؤشر عن حجم المصرف ككل في السوق .

الموجودات : انخفضت موجودات بنك عوده بمقدار 14 مليار ليرة لتصل إلى 50 مليار ليرة تقريباً بالمقارنة مع بيانات 2011، و هذا الانخفاض نتج بشكل أساسي نتيجة لانخفاض في حجم ودائع الزبائن. إلا أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية و التي قدرت بنسبة انخفاض 40% من قيمة الليرة السورية ، لوجدنا أن المصرف فعلياً قد انخفض في حجم إجمالي موجوداته بما لا يقل عن 20 مليار ليرة سورية ، و هذا الانخفاض سببه الرئيسي هو الانخفاض في حجم ودائع الزبائن بالاعتماد على نفس السبب . من هنا نستنتج أن بعد استبعاد أثر انخفاض قيمة الليرة فإن المصرف انخفض حجم ودائعه خلال العام المنصرم بمقدار 20 مليار ليرة ، آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف .

المحفظة التمويلية : انخفضت المحفظة التمويلية لبنك عوده و ذلك خلال العام 2012 ، حيث :

انخفضت المحفظة التمويلية خلال عام 2012 بمقدار 8 مليار ليرة فقط لتصل إلى 21 مليار أي انخفاض بمقدار 29 % تقريباً .

ارتفع حجم الديون الغير منتجة بمقدار 2 مليار ليرة تقريباً أي بنسبة 68% تقريباً لتصل إلى 5 مليار ليرة في نهاية عام 2012 في حين كانت 3 مليار ليرة في 2011. أما حجم الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً فقد ارتفعت خلال عام 2012 بمقدار 3.6 مليار ليرة أي بنسبة 87% لتصل إلى 7.7 مليار ليرة .

بلغ حجم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها حتى نهاية عام 2012 ما يقارب 3.8 مليار ليرة ، بنسبة تغطية ما يقارب 77% و هي أعلى من متوسط نسبة تغطية السوق المصرفي و التي تعادل 44% .

وصلت نسبة الديون الغير منتجة إلى حجم المحفظة التمويلية في نهاية عام 2012 إلى 24% في حين كانت 10% في عام 2011 علماً أنها أفضل من متوسط نسبة الديون الغير منتجة إلى المحفظة التمويلية في السوق المصرفي و التي تعادل 29% .

السيولة العامة : يحتفظ بنك عوده بحجم سيولة جيدة جداً و هو قريب من متوسط نسبة السيولة في القطاع المصرفي (كما ستجدون أدناه)

محفظة ودائع الزبائن : انخفضت محفظة ودائع زبائن بنك عوده بنسبة 26% أي بمقدار 14 مليار ليرة لتصل إلى 40 مليار ليرة سورية ، إلا أنه في الحقيقة و كنتيجة لانخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 40% خلال العام سجد أن ودائع الزبائن لدى المصرف قد انخفضت بمقدار 20 مليار ليرة فعلياً بالمقارنة مع بيانات عام 2011 آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف بين الليرة السورية و العملات الأجنبية الأخرى . عدد فروع المصرف و مكاتبه بلغت عددها 23 فرع و مكتب .

الأرباح : انخفض صافي الربح لدى المصرف بنسبة 98% ليصل إلى 6 مليون ليرة تقريباً لهذا العام بالمقارنة مع بيانات عام 2011 و ذلك لسببين أولهما انخفاض الربح التشغيلي (بعد استثناء الربح الغير محقق عن مركز القطع البنوي) بنسبة 27% ليصل إلى 1.8 مليار ليرة سورية ، و ثانيهما هو ارتفاع حجم مخصصات التسهيلات الإئتمانية كما ذكرنا سابقاً و التي من شأنها أن تزيد من حجم المصاريف التشغيلية . أما بالنسبة للنفقات التشغيلية فقد زادت خلال العام بنسبة 9% لتصل إلى 965 مليون ليرة (بعد استثناء مصروف مخصصات الخسائر الإئتمانية) ، كنتيجة لهذه المؤشرات تراجع معدل فعالية أداء المصرف (النفقات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية) من 44% خلال 2011 لتصل إلى 54% .

أهم مؤشرات الأداء

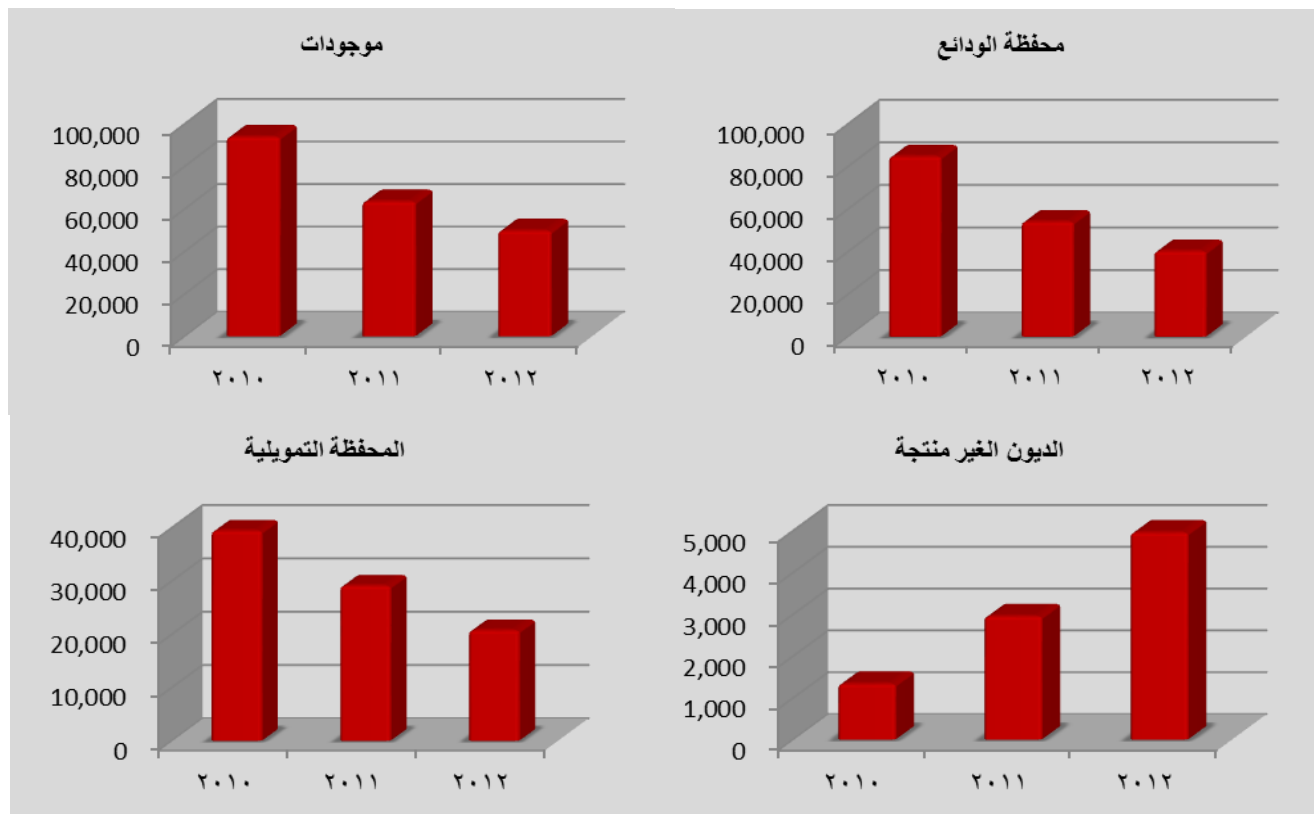
جدول رقم (37)

- المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية

وسطى السوق في				مؤشرات أداء
2012	2012	2011	2010	
5%	0%	4%	10%	العائد على حقوق المساهمين
1%	0%	0%	1%	العائد على الموجودات
47%	52%	54%	47%	نسبة التمويلات إلى الودائع
51%	42%	34%	38%	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
75%	45%	34%	42%	نسبة الموجودات السائلة إلى محفظة الودائع
71%	54%	44%	52%	نسبة الفعالية (المصاريف التشغيلية / الإيرادات التشغيلية)
29%	24%	10%	3%	نسبة الديون الغير منتجة
44%	77%	63%	21%	نسبة تغطية الديون
213%	295%	418%	575%	نسبة التمويل إلى حقوق الملكية

الشكل رقم (12)

التطورات المالية للبنك عودة -المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية



6- البنك العربي سورية :

البيانات المالية التاريخية

جدول رقم (38)

التغير في الودائع بعد استبعاد أثر سعر الصرف	77.4	55.72	46.85	سعر الصرف المعتمد
2012	2011	2010		
5,050	5,050	3,180		رأس المال
37,387	37,320	41,178		الموجودات
(3,712)	29,386	36,730		محفظة الودائع
17,372	22,430	23,123		المحفظة التمويلية
8,812	2,557	1,520		الديون الغير منتجة
2,799	975	232		المخصصات
5,899	5,943	3,635		حقوق المساهمين
2,213	1,976	1,366		إجمالي الربح التشغيلي
1,034	1,490	1,320		إجمالي الربح التشغيلي بدون) أرباح القطع البنوي(
750	758	721		المصاريف التشغيلية (بدون المخصصات)
1,179	485	46		أرباح القطع البنوي
(44)	460	402		صافي الربح
19	19	20		الفروع
330	360	-		عدد الموظفين

الأرقام بملايين الليرات السورية - المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية
الحصة السوقية عام 2012 : بلغت الحصة السوقية لبنك العربي ما يقارب 6% من
القطاع المصرفي السوري الخاص من حيث حجم الموجودات ، حيث تعتبر الموجودات
هي المؤشر عن حجم المصرف ككل في السوق .

الموجودات : حافظ بنك العربي على نفس حجم موجوداته بما يقارب 37 مليار ليرة
تقريباً بحسب بيانات 2012. إلا أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تغير سعر صرف الليرة
السورية مقابل العملات الأجنبية و التي قدرت بنسبة انخفاض 40% من قيمة الليرة
السورية ، لوجدنا أن المصرف فعلياً قد انخفض في حجم إجمالي موجوداته بما لا يقل عن
3.7 مليار ليرة سورية ، و هذا الانخفاض سببه الرئيسي هو الانخفاض في حجم ودائع
الزبائن بالاعتماد على نفس السبب ، من هنا نستنتج أن بعد استبعاد أثر انخفاض قيمة
الليرة فإن المصرف انخفض حجم ودائعه خلال العام المنصرم بمقدار 4 مليار ليرة ،
أخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف .

المحفظة التمويلية : انخفضت المحفظة التمويلية لبنك العربي و ذلك خلال العام 2012 ، حيث

انخفضت المحفظة التمويلية خلال عام 2012 بمقدار 5 مليار ليرة فقط لتصل إلى 17 مليار أي انخفاض بمقدار 23 % تقريباً . ارتفع حجم الديون الغير منتجة بمقدار 6.3 مليار ليرة تقريباً أي بنسبة 245% تقريباً لتصل إلى 8.8 مليار ليرة في نهاية عام 2012 في حين كانت 2.6 مليار ليرة في 2011. أما حجم الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً فقد ارتفعت خلال عام 2012 بمقدار 7.4 مليار ليرة لتصل إلى 8 مليار ليرة .

بلغ حجم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها حتى نهاية عام 2012 ما يقارب 2.8 مليار ليرة ، بنسبة تغطية ما يقارب 32% و هي أقل من متوسط نسبة تغطية السوق المصرفي و التي تعادل 44%.

وصلت نسبة الديون الغير منتجة إلى حجم المحفظة التمويلية في نهاية عام 2012 إلى 51% في حين كانت 11% في عام 2011 علماً أنها أسوأ من متوسط نسبة الديون الغير منتجة إلى المحفظة التمويلية في السوق المصرفي و التي تعادل 29%.

محفظة ودائع الزبائن : انخفضت محفظة ودائع زبائن بنك العربي بنسبة ضئيلة 3 % أي بمقدار 870 مليون ليرة لتصل إلى 30 مليار ليرة سورية ، إلا أنه في الحقيقة و كنتيجة لانخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 40% خلال العام سنجد أن ودائع الزبائن لدى المصرف قد انخفضت بمقدار 4 مليار ليرة فعلياً بالمقارنة مع بيانات عام 2011 آخذين بعين الاعتبار تركيبة النقد لدى المصرف بين الليرة السورية و العملات الأجنبية الأخرى . عدد فروع المصرف و مكاتبه بلغت عددها 19 فرع و مكتب .

الأرباح : انخفض صافي الربح لدى المصرف بنسبة 110% ليصل إلى خسارة بمقدار 44 مليون ليرة تقريباً لهذا العام بالمقارنة مع بيانات عام 2011 و ذلك لسببين أولهما انخفاض الربح التشغيلي (بعد استثناء الربح الغير محقق عن مركز القطع البنوي) بنسبة 31% ليصل إلى 1 مليار ليرة سورية ، و ثانيهما هو ارتفاع حجم مخصصات التسهيلات الإئتمانية كما ذكرنا سابقاً و التي من شأنها أن تزيد من حجم المصاريف التشغيلية . أما بالنسبة للنفقات التشغيلية فقد زادت خلال العام بنسبة 1% لتصل إلى 750 مليون ليرة (بعد استثناء مصروف مخصصات الخسائر الائتمانية) ، كنتيجة لهذه المؤشرات تراجع معدل فعالية أداء المصرف (النفقات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية) من 51% خلال 2011 لتصل إلى 73%

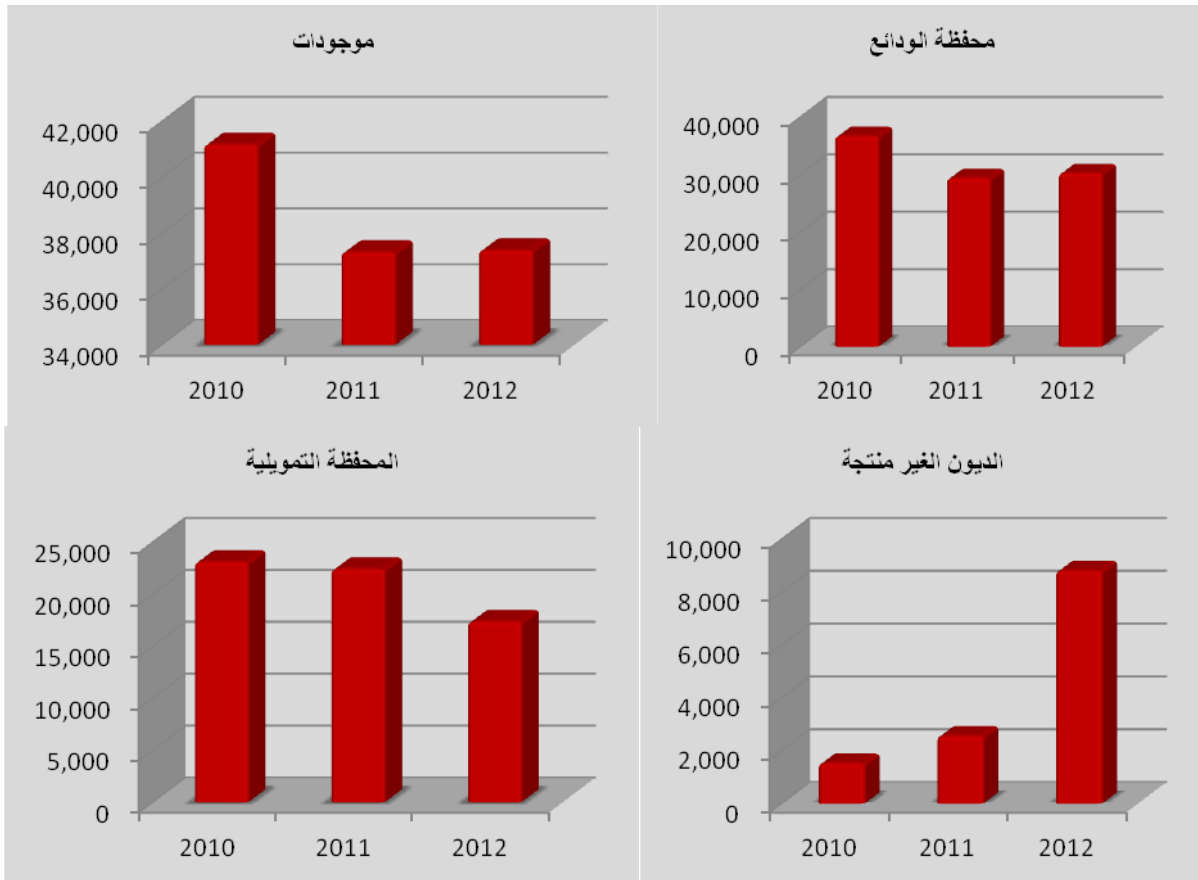
أهم مؤشرات الأداء

جدول رقم (39)

مؤشرات أداء	2010	2011	2012	وسطي السوق في 2012
العائد على حقوق المساهمين	11%	8%	-1%	5%
العائد على الموجودات	1%	1%	0%	1%
نسبة التمويلات إلى الودائع	63%	76%	57%	47%
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	30%	27%	34%	51%
نسبة الموجودات السائلة إلى محفظة الودائع	33%	28%	36%	75%
نسبة الفعالية (المصاريف التشغيلية / الإيرادات التشغيلية)	55%	51%	73%	71%
نسبة الديون الغير منتجة	7%	11%	51%	29%
نسبة تغطية الديون	15%	38%	32%	44%
نسبة التمويل إلى حقوق الملكية	636%	377%	294%	213%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير المصرف المالية
الشكل رقم (13)

التطورات المالية للبنك العربي



النتائج والمقترحات

النتائج والمقترحات:

أولاً- النتائج:

1- سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة تأثير مخاطر الائتمان في كفاءة المصارف الخاصة السورية في للفترة من 2007-2010 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression Analysis** ومعامل الارتباط بيرسون **Pearson Correlation** وتبين من نتائج البحث ما يلي:

أولاً-بالنسبة إلى المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

أ- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس فشل القروض ونسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة، ونسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة وبين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية على مستوى العينة ككل.

ب- إن نسبة "تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة" هي النسبة الأكثر تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية"، حيث كانت هذه النسبة حسب ملاحق جداول بنك التجارة والتمويل (0.7 %) في عام 2007، و(0.78%) في عام 2010، وهي من ضمن حدود النسب الجيدة التي يجب ان لا تتجاوز 1-0.6% كما هو متعارف عليه، والتي تدل وتفسر على أساس وجود مخصصات كافية تغطي خسائر القروض المحتملة.

و تدل هذه النسبة على المبالغ التي تحتجز من الأرباح كمخصص لخسائر التسهيلات الائتمانية المحتملة، والناجمة عن عدم السداد من نسبة من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على زيادة تحوط المصرف ضد المخاطر الائتمانية، وهي تعكس التغيرات في نوعية محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث كانت هذه النسبة حسب ملاحق جداول بنك التجارة والتمويل كما إن تحليل نسب كفاءة محفظة بنك التجارة والتمويل تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية لدى المصرف وهذا يعود إلى الأساس الصحيح الذي بُنى عليه القرار الائتماني من جهة الرقابة الصارمة على الائتمان من قبل إدارة البنك كما أن توجه إدارة البنك لتمويل القطاعات الجيدة ساهم في تخفيض نسبة التعثر حيث يركز البنك على التمويل في المشاريع المنتجة، وذات الجدوى الاقتصادية العالية.

ثانياً بالنسبة إلى بنك عودة:

أ- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس فشل القروض ونسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع ونسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات، ونسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة وبين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية على مستوى العينة ككل.

ب- إن نسبة "إجمالي التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الودائع" هي النسبة الأكثر تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية"، حيث كانت هذه النسبة حسب ملاحق جداول بنك عودة (31%) في عام 2007، و(0.49%) في عام 2010 وهي من ضمن حدود النسب الجيدة كما هو متعارف عليها وتعكس سياسة مصرف كفاءة في توظيف ودائعه في تمويل تسهيلات ائتمانية منخفضة المخاطر.

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تمويل التسهيلات الائتمانية من الإيداعات التي يحصل عليها، حيث تدل زيادة هذه النسبة على زيادة من الأصول عالية المخاطر، وتدل أيضاً على قدرة المصرف على حماية ودائعه من خلال تنويع الاستثمار في التسهيلات الائتمانية، ويلاحظ أنه في العام 2010 أن أكبر البنوك توسعاً في منح الائتمان هو بنك عودة حيث زاد حجم المحفظة الائتمانية لديه عن 40 مليار ليرة سورية.

إن تحليل نسب كفاءة محفظة بنك عودة تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية لدى المصرف وهذا يعود إلى الأساس الصحيح الذي بُنى عليه القرار الائتماني من جهة الرقابة الصارمة على الائتمان من قبل إدارة البنك كما أن توجه إدارة البنك لتمويل القطاعات الجيدة ساهم في تخفيض نسبة التعثر حيث يركز البنك على التمويل في المشاريع المنتجة، وذات الجدوى الاقتصادية العالية.

وتعتبر محفظة بنك عودة أكثر كفاءة محافظ المصارف العينة المدروسة .

ثالثاً بالنسبة إلى البنك العربي:

أ- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس فشل القروض ونسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة، وبين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية على مستوى العينة ككل.

ب- إن نسبة قياس فشل القروض هي النسبة الأكثر تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية" إذ أظهرت ملاحق جداول البنك العربي ارتفاعاً في هذه النسبة من (1,4%) في عام 2007 إلى (6,40%) في عام 2010، ويتم تفسير ذلك من خلال ارتفاع مخاطر قياس

كفاءة الأصول ، وهذا يعني أن البنك يتحمل قسطاً أكبر من المخاطر وبشكل خاص مخاطر المحفظة الائتمانية.

وتشير هذه النسبة إلى ضعف في كفاءة استخدام أصول البنك ، كما أنها تؤثر إلى احتمال تعثر محفظة التسهيلات الائتمانية في المصرف، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة ازدادت المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.

رابعاً-بالنسبة إلى بنك سورية والمهجر:

أ- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات ، نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع وبين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية على مستوى العينة ككل.

ب- إن نسبة " إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع " هي النسبة الأكثر تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية" حيث كانت هذه النسبة حسب ملاحق جداول بنك سورية والمهجر (0.23%) في عام 2007، و(0.39%) في عام 2010 وهي من ضمن حدود النسب الجيدة كما هو متعارف عليها وتعكس سياسة مصرف كفؤة في توظيف ودائعه في تمويل تسهيلات ائتمانية منخفضة المخاطر.

ويلاحظ من جداول بنك سورية والمهجر خلال الفترة المدروسة أن وبالنظر في تفاصيل جودة محفظة التسهيلات المباشرة إن نسبة الديون غير المنتجة إلى محفظة التمويلات المباشرة فنجد أنها متدنية حيث لم تصل في أسوأ حالاتها إلى 2% وهو ما يعكس جودة عالية في محفظة ديون المصرف وتدل على كفاءة القرار الائتماني في منح أي عميل وحسن الرقابة على الائتمان ضمن المصرف وتزامناً مع صدور قرار المصرف المركزي والى تطبيق قرار المصرف المركزي رقم 597/م/ن/ب4 الذي فرض على المصارف آلية جديدة لاحتساب المخصصات لامتناس الخسائر الائتمانية بحال حدوثها.

خامساً- بالنسبة إلى بنك بيمو السعودي الفرنسي:

أ- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قياس فشل القروض وبين نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية لإجمالي الموجودات ، وبين إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية على مستوى العينة ككل.

ب-إن نسبة "قياس فشل القروض" هي النسبة الأكثر تأثيراً على "نسبة المخاطر الائتمانية"، إذ أظهرت ملاحق جداول بنك بيمو السعودي الفرنسي ارتفاعاً في هذه النسبة من (1,3 %) في عام 2007 إلى (6,80 %) في عام 2010، وهذا يعني أن البنك يتحمل قسطاً أكبر من المخاطر وبشكل خاص مخاطر المحفظة الائتمانية. وهذا يدل على ضعف في إدارة المصرف لمصادر أمواله، أي عدم استثمارها بشكل جيد بالإضافة إلى عدم تنويع الموجودات المصرفية بالشكل الكفء الذي يعمل على تحقيق عوائد كافية، وفي نفس الوقت ضمان بقاء المخاطر التي يتعرض لها المصرف ضمن الحدود المقبولة.

ويلاحظ من ملاحق جداول بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة المدروسة أن نسب قياس كفاءة المحفظة الائتمانية مرتفعة بشكل كبير (خارج النسب المتعارف عليها) بالمقارنة مع النسب المقابلة في المصارف السورية مما يدل على تدني جودة المحفظة الائتمانية لدى المصرف، وهذا يعود إما إلى خلل في القرار الائتماني من جهة أو إلى ضعف في الرقابة والمتابعة على الائتمان من قبل إدارة البنك من جهة أخرى. ولكن من جانب آخر تبقى هذه النسبة ضمن الحدود العالمية والتي تتراوح بين 10-23% مما يعني أنها لا تعتبر مؤشر خطير في محفظة البنك الائتمانية.

2- إن الاعتماد على النسب المالية في تحليل كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف أشار وبوضوح إلى تفاوت سياسة المصارف (ضمن العينة المدروسة) في منحها للائتمان والاعتماد على أساليب مختلفة في تخفيف مخاطر محافظها الائتمانية.

3- إن الاعتماد على النسب المالية في تحليل كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف أعطت نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ للعينة المدروسة في عملية إدارة مخاطر الائتمان، مما انعكس ذلك إيجابياً على مؤشر الأداء للمصارف المدروسة، واستطاعت هذه المصارف بناء محافظ ائتمانية ذات جودة عالية، مما مكنها من تجاوز الكثير من الآثار السلبية للمخاطر الائتمانية، وهذا مما يعزز دور المصارف في عمليات البناء والتطوير المستمر، وتحقيق المزيد من النجاحات في مجال المنافسة وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية شاملة .

3- إن النتائج التي توصل إليها البحث هي انعكاس على الواقع العملي (التطبيقي) للمصارف الخاصة موضع البحث، كما تشير نتائج البحث إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى لم يشملها البحث والتي يتمثل بالمقاييس التالية :

أ-مخصص خسائر القروض/ متوسط الأصول،

ب-صافي الدخل التشغيلي قبل مخصص التسهيلات/ متوسط الأصول،

ج-معدل العائد على حقوق الملكية،(نموذج دوبونت المعدل)

ه-معدل كفاية رأس المال،

و-الديون المعدومة/ إجمالي التسهيلات الائتمانية،

وذلك بشكل مفصل بما يضمن الاستفادة منها كعناصر تساعد في تعظيم كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف التجارية.

4- أن النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان وربطها مع مستويات تصنيف مخاطر الائتمان وفق القرار 597/م/ن/ب4 وتعديلاته يحقق متطلبات قياس مخاطر الائتمان المصرفي ويوفر أساساً سليماً يمكن الاعتماد عليه في تصنيف المخاطر المتعلقة بطالبي الائتمان .

5- أن النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان يعمل كمرشد للإدارة المصرفية لأغراض الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمنشآت طالبة الائتمان.

6- تتمثل أهم مبادئ النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان في إبراز وتأصيل المعايير والقواعد التي تقوم عليها عمليات احتساب مخاطر الائتمان بما يحقق مبدأ النفعية الذي يخدم أهداف الإدارة والمساهمين على حد سواء .

7- تمثل التسهيلات الائتمانية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصارف الخاصة وأعلىها مخاطرة ، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسئولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول.

8- إن التركيز الذي يتم في الآونة الأخيرة عملياً وعلمياً على جودة المحافظ الائتمانية من خلال المحافظة على نوعية وعوائد الأصول المكونة للمحفظة الائتمانية، وحماية عوائده من التذبذبات على المدى الطويل الأجل، ولا سيما أن ظروف العملاء متغيرة، الأمر الذي أدى إلى أهمية تفعيل إدارة المخاطر لتخفيف المخاطر الائتمانية وتأثيرها على أداء المحافظ الائتمانية للمصارف.

9- تتمتع المصارف الخاصة السورية بمحافظ ائتمانية ذات كفاءة متفاوتة نظراً للسياسة المتبعة في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات في كل مصرف ، إضافة إلى الالتزام المقبول بالتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في مجال تخفيف مخاطر الائتمان.

10- إن توفير البنية السليمة لحماية وضمان استقرار القطاع المصرفي وذلك من خلال حزمة الإجراءات الوقائية التي اتخذها والتي ساهمت في حماية القطاع المصرفي من مخاطر التعثر أو الانهيار أو التعرض للأزمات المالية، وتمثلت هذه الإجراءات بسلسلة القرارات والأنظمة التي أصدرها المركزي لتنظيم العمل المصرفي عموماً وتنظيم النشاط المصرفي الذي يتركز بشكل أساسي بمنح التسهيلات الائتمانية بشكل خاص، هذا بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لمكونات القطاع المصرفي من خلال ممارسته لدوره الرقابي والإشرافي ومتابعة القطاع المصرفي وتقييم أدائه ومعالجة القصور ومواطن الضعف، كما أن إجراءات المصرف المركزي لم تتوقف عند الإجراءات الوقائية فحسب بل عمل على اتخاذ إجراءات علاجية لجهة متابعة.

11- إن مصرف سورية المركزي يتخذ قراراته بناء على استقراء واقع السوق والقطاع المصرفي السوري وقيمة الليرة وقيمة القطع الأجنبي، وبسبب حدوث الكثير من السحوبات خلال الفترات الماضية من المصارف العامة نتيجة الصدمة التي أصابت الناس وتوجسهم من الأحداث التي ألمت بسورية وغير المعتادة بالنسبة لشعبها، والتي كانت سحوبات كثيفة وعلى نطاق واسع، وإيقاف سحب هذه الكتل المالية من المصارف العامة ووقف نزيها وإغلاق حساباتها، كان من الرشد والعقلانية رفع معدلات الفوائد وأسعارها لأجل تشجيع الإيداع وإغراء الإيداعات في شكل عام، ولكنها مسألة لها وجه آخر.

12- هنالك عوامل عديدة ساهمت في زيادة الحاجة إلى مثل هذه الأبحاث المصرفية وتطبيقها على المصارف الخاصة منها على سبيل المثال: التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتوجه نحو اقتصاديات السوق المفتوحة (غير مطبقة الآن في سورية)، وضعف الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالأعمال المصرفية، وعدم قدرة بعض المصارف على مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية المتعلقة بتخفيض مخاطر المحافظ الائتمانية من منظور غير تقليدي، والتوجهات الحالية للعديد من المصارف بتطوير سياساتها في منح الائتمان وتخفيف مخاطر محافظها الائتمانية.

ثانياً- المقترحات:

1- ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف الخاصة السورية على نطاق أوسع لتمكينها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، إضافة إلى دورها الهام في تقييم عناصر الخطر وتوفير المعلومات التفصيلية التي تساعد على ترشيد القرارات من خلال القيام بالتدابير والإجراءات تساعد في تخفيض درجة المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة.

2- تشجيع تطبيق النموذج المقترح من قبل الباحث نظراً لمساهمته في تخفيف المخاطر الائتمانية من خلال قياس مخاطر الائتمان المصرفي وربطها مع تصنيفات مخاطر الائتمان، وذلك لمواجهة النمو الواسع في الطلب على الإقراض الشخصي والصغير والمتوسط والكبير، وما أدى إليه من حاجة للتعامل مع كمية كبيرة من الطلبات والمعلومات عن المقترضين وعن قطاعات الأعمال المتعددة التي ينتمون إليه.

3- ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لإدارات مخاطر المصارف الخاصة تحت إشراف مصرف سورية المركزي تختص بقياس مخاطر الائتمان المختلفة في البنوك التجارية على أن تقوم هذه اللجنة بتصميم نموذج لقياس درجة تلك المخاطر وبحيث يُغطى النموذج كافة العوامل التي تؤثر في درجة الخطر التي يتعرض لها القرار الائتماني، وعلى أن يخضع هذا النموذج للتطوير في ضوء المستجدات والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

4- فرض تدابير وإجراءات على أنشطة المصارف الضعيفة: وهي تهدف إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات التصحيحية والجزائية وذلك عند انتهاك المصارف لأحكام القوانين أو النظم أو اتفاقات التراخيص مع مراعاة تكثيف هذه الإجراءات بشكل تدريجي بعد ذلك.

5- إجراء مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يظهر فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

6- إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

- 7- تطوير شبكة الاتصالات بين البنوك وخاصة فيما يتعلق بمركزية المخاطر والعملاء المتعثرين وذلك من خلال أنظمة الإعلام الآلي والبرمجيات الكفيلة بمعالجة المعطيات وتدريب الإطارات البنكية على استخدام مثل هذه الطرق المتطورة.
- 8- ضرورة سعي المصارف إلى بناء قاعدة معلومات حول العملاء طالبي الائتمان بحيث توفر لها هذه القاعدة التاريخ التجاري للعميل، إضافة إلى كفاءته وسمعته التجارية، ومركزه المالي.
- 9- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.
- 10- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية، في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- 11- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية، ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدوداً ائتمانية وحدوداً احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- 12- لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة، إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- 13- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.
- 14- ضرورة الرقابة المستمرة على كفاءة المحفظة الائتمانية بالمصرف وتحديد إستراتيجية التعامل على أسس موضوعية وكيفية التعامل مع المخاطر الائتمانية من خلال اختبارات الضغط الدورية المعمولة وفق أقصى الظروف.
- 15- الاهتمام باستراتيجيات المصرف في مجال إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تحديد مخاطر المحفظة، ومدى قبوله أو رفضه لهذه المخاطر، والتقنيات والأدوات التي

يتم اختيارها كأداة مخففة لهذه المخاطر، والتوسعات الملائمة في المحفظة، وفي أي وقت يحتاج المصرف إلى دعم محافظه الائتمانية لمواجهة المخاطر، ودعم عوائده من الانخفاض في حالات عدم التأكد.

16- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات البنك ومستوى مخاطره و تعزيز الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال و ضرورة سعي المصارف إلى اختيار العاملين فيها من أصحاب الخبرات والكفاءات المتميزة.

17- يجب على البنوك أن تهتم أكثر بالإفصاح عن الإستراتيجية العامة لإدارة المخاطر بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءتها.

18- ضرورة زيادة الاهتمام بتحليل القوائم المالية من خلال تفعيل قدرة موظفي إدارة الائتمان وإدارة المخاطر عبر التدريب والتأهيل المستمر لهم والتعيين على أساس الكفاءة والقدرة على استخدام أدوات التحليل المالي.

19- يمكن الحد من المخاطر الائتمانية من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات، أهمها: ترشيد طرق قياس تكلفة القروض الممنوحة للعملاء، واستخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم المخاطر المالية لقرارات الائتمان، واستخدام منهج تصنيف وتحليل الديون في تكوين مخصصات القروض، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي لكل من البنك المركزي ومراقبي الحسابات في ضوء قرارات لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، إضافة إلى تأهيل وتدريب كادر من الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة والبرامج المتطورة والمهارات الحديثة في مجال إدارة مخاطر الائتمان.

20- يتعين على المصارف الخاصة دراسة أسعار الفائدة والمخاطر المتوقعة، وعليها أن تأخذ بالحسبان تقلبات أسعار الفائدة المدينة والدائنة ضمن إدارة المخاطر، ورفع سعر الفائدة على الودائع في المصارف إجراء مهم وتحده الظروف التي يمر بها الاقتصاد. ولكن يجب دراسة الأثر السلبي لرفع سعر الفائدة. ويجب ضبط هذا المتغير حسب الظروف الراهنة.

3- نتائج عن الدراسة التحليلية للقطاع المصرفي التي أجريت خلال سنوات الأزمة في سورية:

1- أرغمت الأزمة السياسية الحاصلة في سورية القطاع المصرفي على إيقاف الائتمان منذ أكثر من عام ونصف العام، وذلك كإجراء وقائي من أجل إعادة «تصحيح» الميزانيات العمومية لتصبح أكثر قوة ومثانة في مواجهة المخاطر، منعاً لحدوث أية صدمات سلبية في الجهاز المصرفي، إلا أن استمرار توقف المصارف عن تقديم القروض تحول إلى قوة ضاغطة تعمل على تعميق «الهبوط» الاقتصادي، إلى جانب انخفاض مستوى ربحية القطاع وهذا ما يحمل آثار سلبية فيما لو طالقت فترة توقف منح الائتمان.

2- مع الانخفاض في طلب المستهلكين على السلع والخدمات، تستمر المصارف بتقييد مقدار الائتمان الذي كانت ستمنحه، ونظراً لأن المؤسسات التجارية تحتاج إلى الائتمان للعمل، فقد أدى انعدام قدرتها على الاقتراض إلى تعميق الهبوط الاقتصادي، لتظهر المصارف كأنها ترد عن نفسها خطر الأزمة بدفعها إلى الاقتصاد الحقيقي، بتعطيل وظيفة «الوساطة في الاقتصاد» التي تضطلع بها المصارف من خلال تحويل مدخرات المودعين إلى ائتمان يقدم للمؤسسات التجارية والمقرضين الآخرين، لترتد إليها من جديد من قناة الأرباح غير المحققة (الوهمية).

3- يتأثر المصرف بالمخاطر والتحديات بارتفاع معدل عدم السداد وانخفاض السيولة، أي عجز المقرضين عن سداد أقساطهم للمصرف، إلى جانب توجه المودعين إلى سحب إيداعاتهم بالليرة، وهذا يعني «أزمة سيولة»، وهنا تتجه المصارف إلى مواجهة تلك المخاطر عبر تعزيز درجة السيولة فيها لمواجهة أي سحبيات متوقعة.

4- من خلال متابعة البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية لاحظنا أنها تحافظ على نسب سيولة عالية تتراوح بين 40% و50%، في حين أن النسبة المطلوبة هي 30%، كما تحتفظ بقاعدة رأسمال قوية ومثينة وذات جودة عالية، وتتجاوزن نسب كفاية رأس المال الحدود المطلوبة لدى أغلب المصارف الخاصة العاملة في السوق السورية مستوى 20% بينما المطلوب 8%.

5- إنَّ الارتفاع الذي سجله سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ، قد ساهم في تحقيق المصارف لأرباح غير محققة تتمثل في أرباح إعادة تقييم مركز القطع البنوي، ومن الطبيعي أن هذه الأرباح تبقى وهمية وغير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين وقد ألزم مصرف سورية المركزي المصارف بأن تفصل بين الأرباح المحققة وبين الأرباح غير المحققة لهدف غايات الإفصاح وعدم تضليل قارئ البيانات المالية.

6- إن امتصاص المصارف للصدمات السلبية التي فرضتها الأزمة قد يكون مؤقتاً، لأن تسييج الميزانيات في وجه مخاطر السيولة غير قادر على حماية قوائم الدخل من الانخفاض المتواصل في الربح التشغيلي المقترنة بوجود قروض مولدة للدخل، وما أرباح إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي التي تحظى بأكثر من 70% من الأرباح الصافية إلا وهماً، لكونها غير محققة، لذا فإن المصارف أمام تحديات كبيرة، لم تظهر بوضوح حتى الآن، لكنها ليست بعيدة فيما لو استمر الواقع على حاله.

7- أن المصارف عندما تمارس النشاط الائتماني خلال الأزمة يجنبها الإفلاس ويخفف مستوى الهبوط الاقتصادي، وذلك بشرط توافر شرط المتانة والقوة في ميزانياتها العمومية، ولكن ليس تلك المؤشرات التي تتدرج في إطار بازل 2 والتي كشفت الأزمة المالية العالمية بأنها غير دقيقة في تقرير السلامة المالية للمصرف، وإنما وفق جملة من المؤشرات الجديدة المقترحة ضمن إطار بازل 3، وترتبط هذه المقترحات الجديدة بجانبين من جوانب السيولة، هما استقرار مصادر تمويل البنك، والسيولة السوقية للأرصدة التي يحتفظ بها.

8- من خلال متابعة نتائج ميزانيات المصارف الخاصة العاملة في السوق السورية خلال الأعوام الماضية، حتى لما قبل الأزمة، نجد أن نسبة التمويل المستقرة الصافية فيها مرتفعة، نظراً لأنها تعتمد بصورة رئيسية على الودائع، وحتى خلال الأزمة لم نشهد حالة أزمة سيولة، فما زالت الودائع تعتبر العنصر الأكثر وزناً في تمويل المصارف، رغم حالات كسر الودائع بالليرة والتحويل إلى دولار، أو عمليات السحب جراء السفر وغيرها، إلا أن تصريحات مصرفية عدة تؤكد استقرار موقف السيولة في جميع المصارف ، وحفاظها على نسب تفوق المتطلبات والمعايير.

9- نلاحظ من خلال نتائج أعمال المصارف الخاصة أن معظمها، إن لم تكن جميعها، تتمتع برأسمال «عالي الجودة» إن صح التعبير، ونسب كفاية رأس المال فيها تتجاوز

النسب المطلوبة بأكثر من 200%، ووفق المؤشرات الجديدة، فإن رأس المصارف مهم جداً، نظراً للتقييم الدقيق لمخاطر الأصول في ظل الظروف الراهنة، وانحسار مستوى تلك المخاطر من جهة أن الأوراق المالية التي تمتلكها المصارف منخفضة المخاطر أصلاً، وكميتها محدودة أيضاً، كما أنه لا يمكن الحديث عن موضوع الشهرة نظراً لحدثة عمر القطاع في سورية، ولأن معظم المصارف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقيمها السوقية قريبة من الدفترية، لذا فحقوق الملكية هي المكون الأساسي لرأس مال المصارف.

10- أن المصارف تفضل تحمل مستوى الخسائر، أو على الأقل أن تحافظ على وضع توازني بلا ربح أو خسارة، خلال هذه الفترة، نتيجة توقف منح القروض، على الوقوع في أزمة من نوع آخر تهدد سيولة المصارف في حالات التعثر، وربطت عودة منح الائتمان مع الانفراج السياسي المرتقب والتحسين العسكري ومن ثم الاقتصادي.

11- إن الظرف الاستثنائي الذي تمر به سوريا وبطبيعة الحال قطاعها المصرفي يتطلب عقلنة في ترشيد التسهيلات الائتمانية والقروض لعدة أسباب أبرزها الحرص على الأموال العامة الموجودة لدى المصارف وهو إجراء متبع لدى كل القطاع المصرفي فحتى المصارف الخاصة أوقفت القروض الائتمانية.

12- بالمقابل إن التوجه نحو المغالاة الشديدة في التقييد منح الائتمان لدرجة إيقاف كل أنواع القروض والإبقاء على اعتماد الكفالات، إنما يعكس ازدياد عوامل المجهول في المعادلة الاقتصادية في سوريا، الذي تجلّى في ارتفاع مستويات السحوبات والتشدد، ومن ثم توقف الإقراض، وما لذلك من آثار سلبية على ربحية المصارف ووتيرة النشاط الاقتصادي العام، بكل ما يتفرع عنه، بداية من حجم السيولة في السوق السورية مروراً بزيادة نسبة البطالة وتوقف المشروعات والنشاطات، وصولاً إلى تراجع المبيعات وربما الناتج والإنتاج في المنشآت الصناعية والتجارية..

13- إلى جانب ذلك، فإن أغلب المصارف تقوم بوضع خطط طوارئ تفصيلية لضمان استمرارية العمل المصرفي ومواجهة حالات الطوارئ، مع الالتزام بتطبيق اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية والاستفادة من نتائج الاختبارات في تقييم مدى كفاية رأس المال وحجم المخصصات اللازمة لتغطية الخسائر.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب والأبحاث العلمية :

- 1 - إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة فى الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي، مارس، 2006.
- 2 - إبراهيم بن صالح العمر، النقد الائتمانية ودورها وأثرها فى الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الجامعة، مصر، سنة 2001.
- 3 - أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار فى البنوك التجارية، دار النهضة العربية، ط1، 2001.
- 5 - أحمد مصطفى عفيفي، استثمار المال فى الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2003، ص2006.
- 6 - حسني علي خربوش ، عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أبو جودة ، إدارة المحافظ الاستثمارية، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، 1995 .
- 7 - حسين عبد الله حسن التميمي، أساسيات إدارة المخاطر، دون دار النشر، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دون سنة النشر.
- 8 - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفى والتحليل الائتماني، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.
- 10 - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية، ط1، دار وائل، عمان، 2006.
- 11- خليل الشماخ، تقييم أداء المصارف التجارية، معهد التدريب المالي والمصرفي، عمان، 2004.
- 12- جلال إبراهيم العبد، "إدارة محفظة الأوراق المالية- دراسات"، الإسكندرية، بدون ناشر، 1999.
- 13-وفاء جميل عطا لله جوابرة، إدارة المخاطر فى البنوك التجارية الأردنية -رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والإعلام، 2008.
- 14-لما محمد جميل عمر، المخاطر المصرفية أثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1988-2002، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ،جامعة ال البيت ،2004.
- 15- رحيم حسين، سليم حمود، استخدام الأساليب الكمية فى ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها فى اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 23- 24 نوفمبر 2008.
- 16 - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008 .
- 17 - محمد حمود زين الدين، " اثر المخاطر المالية على عوائد وأسعار أسهم"، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة عين شمس، 2005.
- 18 - سليمان اللوزي وآخرون؛ إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997.
- 19 - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 20 - صلاح الدين السيبي، قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 .

- 21 - صفوت عبد السلام عوض الله، "الأثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003 .
- 20 - صلاح الدين حسن السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- 22 - طارق الله خان، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية، المعهد الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جدة، 2003.
- 23 - طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 24- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على البنوك ، بدون طباعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
- 25 - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 26 - عادل محمد رزق، " الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية، من منظور إداري ومحاسبي"، دار طيبة، القاهرة، 2004.
- 27 - عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 28 - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأيمن وإيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
- 29 - عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 30 - عبد الغفار حنفي؛ إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002
- 31 - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 32 - محمد علي القرني، المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي، منشورات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة، 2002.
- 33 - محمد عمر شابرا، طارق الله خان، الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامي، ورقة مناسبات 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
- 34 - محمد عمر شبرا، حبيب أحمد، الإدارة المدرسية في المؤسسات المالية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2006.
- 35 - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 2000.
- 36 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن 2010.
- 37- محمد محمود العجلوني، البنوك التجارية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار ميسرة للنشر، 2008.
- 38 - مفلح عقل، مبادئ الائتمان المصرفي ومخاطره، المجلد الأول والثاني والثالث، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت 2012.

- 39 - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
- 40-محمود صبح، " رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة " ، البيان للطباعة والنشر ، القاهرة الطبعة الثانية،1999
- 41 - منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية، 200

ب-الأبحاث العلمية:

- 1 - أشرف محمد دوابة، إدارة مخاطر الصكوك ، بحث مقدم لملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25- 26 نوفمبر، 2008.
- 2 - إيهاب محمد أبو خزانه ، " الاطار الفكري للمراجعة الائتمانية بالبنوك التجارية بهدف ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة نظرية اختيارية)، رسالة دكتوراه ، كلية تجارة بورسعيد ، جامعة قناة السويس ، 1999.
- 3 - بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة ، غزة، فلسطين، 2008.
- 4 - جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.
- 5 - حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخله مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- تقنيات ،جامعة جيجل- الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
- 6-رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006.
- 7 - زين الدين، محمد حمود، " اثر المخاطر المالية على عوائد وأسعار أسهم"، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة عين شمس، 2005.
- 8 - محمد داود عثمان إثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's، أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم المصارف:كلية العلوم المالية والمصرفية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 9 - عيسى حمدان العبد اللات، مها، أثر مخاطر الاستثمار والسيولة والحجم على عوائد الأسهم، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، 1995.
- 10- فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007
- 11 -محمد خالدي، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة - ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2010/2009.
- 12- محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان ، السودان، 1997.
- 13- ميرفت علي ابو كمال- الادارة الحديثة لادارة مخاطر الائتمان وفق المعايير الدولية بازل 2, دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين،رسالة ماجستير،2005.

ج- المؤتمرات والندوات العلمية:

- 1- أشرف محمد دوابة، إدارة مخاطر الصكوك، بحث مقدم لملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 25- 26 نوفمبر، 2008.
- 2- الطيب لحليح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005.
- 3 - حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي 6- 7 جوان 2005..
- 3- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004
- 4 - علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، المؤتمر العالمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، 8- 9 ماي 2005.
- 5 - الملاح الأساسية لاتفاقية بازل 2، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2004.
- 6 - نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
- 7 - هشام فاروق، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول للكلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2003.
- 8- ميشال سويدان، مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، المؤتمر الثاني أبريل - 2010 للعلوم المالي والمحاسبية، جامعة أريد، الأردن.
- 9 - يحيوش حسين، تسيير مخاطر القرض (حالة القرض الشعبي الوطني)، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع حول إدارة المخاطرة في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 17- 19 أفريل 2007.

د- المجالات العلمية:

- 1- بوراس أحمد، عياش زبير، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2007.
- 2- صندوق النقد العربي، الملاح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ظبي، 2004.
- 3- جبار محفوظ بن علي، " وكالات تصنيف الائتمان دراسة تحليلية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت العدد 22.
- 4 - سمير الشاهد، البنوك وتحديات بازل 2، حوليات البركة، مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، مجموعة دلة البركة، العدد 8، 2006.

- 5 - عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، إدارة الغرر في التأمين التعاوني، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد التجارية، م23، ع2، 2010.
- 6 - محمد الجموعي قريشي، تقييم المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2005.
- 7-النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، المجلد 31، مصر ، 1999 .

ه- المواقع الالكترونية:

- 1- سليمان عبد الناصر، "اتفاقية بازل3"، منتدى الجلفة ، الموقع الالكتروني:
<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884>
 2-<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-3>
 3-<http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm>

و-تقارير وقرارات إحصائية:

- 1-التقارير السنوية لبنك التجارة والتمويل خلال السنوات 2006-2010.
- 2-التقارير السنوية لبنك عودة خلال السنوات 2006-2010.
- 3-التقارير السنوية لبنك سورية والمهجر خلال السنوات 2006-2010.
- 4-التقارير السنوية لبنك العربي خلال السنوات 2006-2010.
- 5-التقارير السنوية لبنك بيمو خلال السنوات 2006-2010.
- 6-النشرة الإحصائية الربحية لمصرف سورية المركزي 2010 المجلد 48، العدد: 2-4
- 7-قرارات مجلس النقد والتسليف ذات العلاقة بالانتماء المصرفي، الصادرة خلال الفترة 2005-2010.

ي-الدراسات السابقة:

- 1 -دراسة فرح جمعة، السياسة الائتمانية وأثرها على جودة محفظة القروض في المصارف التجارية السورية خلال الفترة: (2006-2010)-رسالة ماجستير -جامعة دمشق-كلية الاقتصاد-قسم المصارف والتأمين-2012.
- 2 - دراسة فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية- مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2012.
- 3 - دراسة علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية- دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين -الجامعة الإسلامية-غزة-نيسان -الجامعة الإسلامية في غزة، 2010.

- 4 - دراسة علي عبد الله أحمد شاهين، القياس المحاسبي لملاءة رؤوس أموال المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل II في فلسطين - الجامعة الإسلامية-غزة. اغسطس 2010.
- 5 - دراسة الشريف، 2009، أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف «دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري»-دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2003.
- 6 - دراسة عثمان، محمد داود، 2008، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q. خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2006-أطروحة دكتوراه-قسم المصارف-الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 7 - دراسة عبد الكريم وأبو صلاح، 2007، المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين- المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5 .
- 8 - دراسة ميرفت علي أبو كمال، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازل- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين،- مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة بغزة - فلسطين، 2007.
- 9 -دراسة نضال عرييد، مجلة جامعة دمشق-المجلد 23- عام 2007،دراسة تحليلية للقروض في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة:1998-2005 .
- 10 دراسة عبد الله شاهين، علي، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في المصارف كلية التجارة- قسم المحاسبة الجامعة الإسلامية - غزة، 2007.
- 11 دراسة زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة-رسالة ماجستير غير منشورة-الجامعة الإسلامية فلسطين، 2006.
- 12 دراسة البلتاجي، نموذج مقترح لقياس المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة ميدانية -المعهد المصرفي- مؤسسة النقد العربي السعودي، 2005.
- 13 دراسة عمر، لما محمد جميل، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية للفترة (1988-2002)-رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة آل البيت، 2004.
- 14 دراسة خريوش وآخرون، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى المصارف التجارية الأردنية دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 18، ع2/2004/1425.
- 15 دراسة أبي عبدو، آثار المخاطر الائتمانية على محددات قرار الائتمان" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة أثناء انتفاضة الأقصى، رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية غزة، 2004.

- 16 دراسة حنا، 2002، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محافظة الأوراق المالية في المصارف التجارية-مجلة الجامعة الاسلامية-سلسلة الدراسات الانسانية-المجلد التاسع عشر -العدد الثاني-ص:1349/يونيو 2011.
- 17 دراسة معلا و ظاهر، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الانتمانية المباشرة في المصارف الأردنية،مجلة الدراسات والعلوم الادارية،مجلد26،العدد1999،12.
- 18 دراسة لمحسن ، نماذج التنبؤ بتعثر العمليات المصرفية للمصارف-(دراسة تطبيقية على المصارف في الأردن)،رسالة اعدت لنيل درجة الماجستير ،جامعة عمان الاهلية،1995.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية:

A-BOOKS:

- 1- Arch Capital,2007, Term Sjeet Adams ,D .**Banking & Capital Markets** ,2009 Colleage of Law Publishing,2009
- 2- Bessis Joël, **Gestion des Risques et GestionBanques**, Dalloz, Paris, 1995.
- 3- Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A **global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements** , Basel, Switzerland, June 2011
- 4 - Christophe Godowski, **Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la method RAROC en milieu bancaire**; CERMAT, IAE de Tours, France, 2003
- 5- Emmanuelle Henniaux, **Basel III recent developments,base3 a risk management perspective** 2011,pwc, may 2011
- 6 - Gerard Parizeau, **La Gestion De Risque Du Crédit ET La Stabilité Du Système Financier International**, HEC, Canada, 2000.
- 7- Joetta Colquitt, **Credit Risk Management**, Mc Graw Hill, USA, 3rd ed, 2007.
- 8 -Linda Allen, Jacob Boudoukh, Anthony Saunders, **Understanding Market, Credit, and Operational Risk**, Blackwell, USA, 2004.
- 9 - Michel Dietsch et Joël Petey, **Mesure et gestion du risqué de credit dans les institutions financiers**, Revue Banque, Paris, 2003
- 10 - Monetary AUTHORITY Of Singapore ,**Technical Paer on Credit Stress- testing** ,March2003.
- 11 - Stefan Truek, Svetlozar Todorov, **Rating Basel Modeling of Risk, Elsevier**, London, 2009
- 12- The Financial Services Roundatable, **Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks**, 1999.
- 13 - Vue Dale F. Cooper, Stephen Grey, Geoffrey Raymond and Phil Walker, **Project Risk Management Guidelines**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.
- 14- -Rochet ,Jean –Charles .**why Are There So Many Banking Crisis**, Princenton Uninersity Press ,2008.

-15 Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, basel3 what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company, 2010.

B-Work paper& Articles:

1-Basel Committee on Banking Supervision, (2006), “Core Principles Methodology”, Bank for International Settlements, Publications.

2-Basel Committee on Banking Supervision, (2006), “International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards”, Bank for International Settlements, a revised framework comprehensive version.

3-Basel Committee on Banking Supervision, (2010), “Strengthening the Resilience of the Banking Sector”. Bank for International Settlements, Consultative Document.

4-Breuer, B. (2002), “Measuring off-balance-sheet Leverage”. International Monetary Fund, working paper.

5-D'Hustler, K. (2009), “The Leverage Ratio: A New Binding Limit on Banks”, the World Bank Group, Crisis Response.

6-Estrella, A. Park, S. and Peristiani, S. (2000), “Capital Ratios as Predictors of Bank Failure”, FRBNY Economic Policy Review.

7-European Commission (2010), “Report from the Commission to the Council and the European Parliament on Effects of Directives 2006/48/EC and 2006/49/EC on the Economic Cycle”.

8-International Monetary Fund (2010), “Staff Report for the 2009 Article IV Consultation”.

الملاحق

ملحق رقم (1)

1-قرار رقم (597 / م ن / ب 4):

التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون

ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة

المادة الأولى : تصنيف التسهيلات الائتمانية:

تصنف التسهيلات الائتمانية بين تسهيلات منتجة للعوائد وتسهيلات غير منتجة للعوائد. وتعتمد في التصنيف الفئات التالية وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه.

١ - الديون المنتجة : وتقسم إلى ثلاث فئات أساسية:

أ - ديون متدنية المخاطر : وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

١ - الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٢ - الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة/العائد.

٣ - الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة .

٤ - الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد

والتسليف رقم 483/ك.ن/ب4 تاريخ 2009/4/8 وحسب نسب التثقل المحددة بالقرار السابق.

ب - ديون عادية/مقبولة المخاطر : وهي الديون التي تنطبق عليها الحالات التالية كافة:

١ - التزام المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية.

٢ - حركة حساب نشطة للجاري مدين.

٣ - التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد/العوائد بالتواريخ المحددة.

٤ - مركز مالي قوي للعميل يعكسه استعلامات وبيانات حديثة.

٥ - الديون موثقة بعقود أصولية.

٦ - تدفق نقدي كاف يوفره المشروع الممول من الديون.

٧ - إدارة جيدة من قبل العميل.

8 - (تصنيف (في حال توفره) جيد للعميل من قبل شركات تصنيف معترف بها.

- 9 - التزام العميل بالسداد لدى المؤسسات المالية الأخرى.
- كما تصنف ضمن هذه الفئة الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً وتم تصويبها ومعالجة سبب تصنيفها ضمن تلك الفئة.
- ج - ديون تتطلب اهتماماً خاصاً :** وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية:
- 1 - الديون العادية التي تمت إعادة هيكلتها .
 - ٢ - الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.
 - ٣ - تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة ١٠ % أو أكثر ولمدة تزيد عن (٦٠) يوماً. وتقل عن (٩٠) يوماً.
 - 4 - الجاري مدين ضعيف الحركة.
 - 5 - عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده لمدة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً.
 - ٦ - الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة (دائن صدفه مدين) (لمدة تزيد عن (٣٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً.
 - ٧ - التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً ولم يتم تجديدها.
 - ٨- عدم توفر بيانات مالية (سنوية على الأقل) (مدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها إعداد مثل تلك).البيانات وفق أحكام قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨
 - ٩- قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها أكثر من ٣٠ يوم وأقل من (٩٠) يوماً ولم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
 - ١٠ - الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها وإلى أن يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل، يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.
 - ١١ - الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات (أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة ١٠%) من السقف الممنوح (وبحيث لا يبقى أي تجاوز على السقف الممنوح) على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المسددة، علماً بأنه يسمح بهذا الإجراء مرة واحدة خلال السنة، وفي حال انخفاض تصنيف الديون مرة ثانية خلال السنة إلى فئة الديون دون المستوى لا يجوز إخراجها إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية.

- ١٢ - عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين.
- ١٣ - الديون غير الموثقة بعقود أصولية.
- ١٤ - ظهور خلل وضعف في إدارة الشركة إذا كان المدين شخصاً معنوياً أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد.
- ١٥ - تدني في درجة تصنيف المدين (في حال توفره) من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو عالمية معترف بها.

٢ - ديون غير منتجة : وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية:

- أ- مضي ٩٠ يوماً فأكثر على أي مما يلي:
- * استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده .
 - * جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات .
 - * التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة ١٠ % أو أكثر .
 - * الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة.
 - * قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
 - التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

2-قرار رقم (650/ م ن / ب 4):

- مادة ١ - تعدل المادة الثانية من القرار رقم ٥٩٧/ م.ن/ب ٤ لتصبح كما يلي:
- أ- يجب على المصارف العاملة الالتزام بتكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل ومخصص التدني على الديون المنتجة والديون غير المنتجة وفق تعليمات القرار رقم ٥٩٧/ م.ن/ب ٤ وتعديلاته المبينة بالمواد أدناه.
- ب - يستثنى المخصص والاحتياطي المطلوب تكوينهما على التسهيلات الائتمانية المنتجة والقائمة بتاريخ 2009/12/٣١ بحيث يسمح بتكوينهما تدريجياً وعلى دفعات متساوية خلال مدة أقصاها نهاية عام ٢٠١٣ ، مع مراعاة ما يلي:

أولاً : بالنسبة لمخصص التدني على الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً:

يتم تشكيل هذا المخصص تدريجياً بحيث لا يقل مبلغ المخصص المشكل بنهاية كل سنة عن ٢٥ % من قيمة المخصص المطلوب بالفقرة (ب) أعلاه ويتم توزيع حصة كل سنة على الفترات الربعية بالتساوي.

ثانياً : بالنسبة للاحتياطي العام لمخاطر التمويل:

١ - يتم تشكيل هذه الاحتياطي تدريجياً بحيث لا يقل مبلغ الاحتياطي المشكل بنهاية كل سنة عن ٢٥ % من قيمة الاحتياطي المطلوب بالفقرة (ب) أعلاه.

٢ - بالنسبة للمصارف التقليدية: يتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل بشكل سنوي، ويكتفى في البيانات المرحلية بإدراج إيضاح حول قيمة الاحتياطي الذي يخص الفترة قيد التقرير فقط.

- بالنسبة للمصارف التجارية: يتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف بشكل سنوي، ويكتفى في البيانات المرحلية بإدراج إيضاح حول قيمة الاحتياطي الذي يخص الفترة قيد التقرير وحصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة منه، ويتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وبنسبة استثمار أموالهم بشكل دوري بما يتناسب مع دورية توزيع الأرباح على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

٣ - بالنسبة للمصارف التقليدية:

أ - يتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل من رصيد صافي أرباح الفترة بعد اقتطاع الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص، وفي حال عدم كفاية هذا الرصيد يتم استكمال الاقتطاع من صافي الأرباح المدورة.

ب - في حال عدم كفاية صافي أرباح الفترة والأرباح المدورة لفترة ما لتغطية حجم الاحتياطي العام الواجب تكوينه لهذه الفترة يمكن للمصرف تدوير النقص للفترات القادمة دون مراعاة المهلة القصوى المحددة بهذه المادة.

- بالنسبة للمصارف التجارية: يتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف بنفس الطريقة المحددة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند، ويتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من رصيد صافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل قبل الزكاة "وفي حال عدم كفاية هذا الرصيد يتم تدوير النقص للفترات القادمة دون مراعاة المهلة القصوى المحددة بهذه المادة.

مادة ٢ -

- أ - يُلغى البند (أ - ١) من المادة الثانية من التعليمات المرفقة بالقرار رقم ٥٩٧/م.ن/ب/4.
- ب - يُعدل البند (أ - ٢) من المادة الثانية من التعليمات المرفقة بالقرار رقم ٥٩٧/م.ن/ب/٤ ليصبح على الشكل الآتي:
- يجب تكوين مخصص تدني للديون التي تتطلب اهتماما خاصا بنسبة ٢ % من جزء الديون بعد استبعاد ما يلي:
- 1 - الديون المحددة في البنود 3-4-5 من الفقرة (أ - 3) والتي تتطلب تكوين مخصصات خاصة مقابلها.
- ٢- جزء الديون متدني المخاطر وفق ما هو محدد في البند (١-أ) من المادة . الأولى من التعليمات المرفقة بالقرار رقم ٥٩٧/م.ن/ب/٤.

3-القرار (93 م ن/ب 4):

والذي يلزم المصارف العاملة باعتماد معايير إدارة المخاطر الائتمانية الصادرة عن لجنة بازل في العام 2000 ويهدف إلى تعظيم قدرة المصرف على اجراء تقييم دقيق لهذه المخاطر من خلال تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها للحد من خطر تعرض المصرف لها، ووفق للجنة بازل يتطلب تحقيق ذلك أن يتوفر لدى كل مصرف ما يلي:

-إقامة بيئة لإدارة مخاطر الائتمان.

-توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.

-الحفاظ على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة الائتمان.

-وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان.

-دور المراقبين في تقييم المخاطر الائتمانية.

ومن خلال قراءة وتدقيق محتويات هذا القرار نجد أنها تتفق بشكل كبير مع ما تضمنته مقرارات لجنة بازل المصرفية الصادرة في العام 2000 .

4-القرار/ (95) م ن/ب 4 :

والذي يحدد فيه التعليمات الخاصة بمحتويات ملفات التسهيلات الائتمانية وذلك بهدف حصر وقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان وبغرض اتخاذ القرارات السليمة بشأن التسهيلات الائتمانية. ويعتبر هذا القرار من القرارات الهامة لتنظيم عملية رقابة الائتمان وضبط مخاطر الائتمان قبل حدوثها وذلك كأجراء وقائي ضمن هذا المجال.

5-القرار/ (253) م ن/ب 4):

في العام 2007 والذي حدد فيه التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية رأس المال وحدد الحد الأدنى لنسبة الملاءة عند كافة المصارف العاملة ب 8% وهي ناتج قسمة الأموال الخاصة على مجموع:

مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثلث بأوزان المخاطر + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل.

وألزم المصارف باحتساب نسبة الملاءة مرتين سنوياً و إبلاغ مفوضية الحكومة بهذه النسبة لقياس المخاطر وقد اعتمد المصرف المركزي الطريقة المعيارية المبسطة، لقياس المخاطر الائتمانية. ونلاحظ أن المصرف المركزي قد أخذ بعين الاعتبار عند تحديد منهجية قياس المخاطر الائتمانية محدودية الموارد والقدرات والتقنيات الموجودة لدى المصارف العاملة في سورية، هذا وان اعتماد المصرف على المنهج المعياري البسيط لم يتفق بشكل كامل مع مقررات لجنة بازل حيث عمد إلى التعديل في هذا المنهج خاصةً فيما يتعلق بمخففات المخاطر حيث اعترف المصرف المركزي بأنواع من الضمانات لم تعترف بها لجنة بازل إلا في منهج التصنيف الداخلي وهو ما ينعكس على تخفيض حجم التعرض الائتماني الكلي للبنك وبالتالي تخفيض متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ بها مقابل المخاطر الائتمانية وسوف يتم التحدث عن ذلك بالتفصيل ضمن الحالة العملية.

6-القرار/ (388 م ن/ب 4):

والذي يعتبر مكمل للقرار(253)/ م ن/ب 4 :وقد طلب من المصارف وبهدف احتساب تثقيل المخاطر الائتمانية تبويب محفظة التسهيلات الائتمانية في سجلاتها الداخلية وفقاً للأنواع الرئيسية التالية:

أ - محفظة قروض وتسهيلات الشركات

ب - محفظة القروض المتوسطة وقروض وتسهيلات التجزئة

ت - محفظة القروض والتسهيلات الصغيرة المتناهية في الصغر

ث - محفظة القروض السكنية.

ملحق رقم (2)

البيانات المالية للمحافظ الائتمانية للعينه المدروسة

البنك الدولي للتجارة و التمويل

تطور البيانات المالية للمحفظة الائتمانية خلال الفترة المدروسة

إجمالي المخاطر الائتمانية	إجمالي الضمانات	إجمالي الموجودات	إجمالي الودائع	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية غير العاملة	إجمالي التسهيلات الائتمانية	العام
62,956,472,508	5,620,088,237	48,971,098,040	37,991,057,924	496,159	12,942,368	11,970,498,000	2007
62,490,340,287	8,350,586,047	52,098,310,280	42,208,151,727	1,943,818	15,384,827	19,039,170,252	2008
80,444,253,644	13,499,362,106	68,585,083,953	57,302,699,069	23,514,887	114,628,633	27,163,127,462	2009
97,092,869,336	22,292,646,018	78,293,635,020	64,667,157,907	56,393,883	290,478,029	33,155,393,670	2010

وسطي قياس كفاءة المحفظة الائتمانية

وسطي نسبة القياس	2010	2009	2008	2007	مؤشرات الكفاءة
%0.37	%0.88	%0.42	%0.08	%0.11	نسبة قياس كفاءة الأصول
%0.07	%0.17	%0.09	%0.01	%0.00	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة
%35.74	%42.35	%39.61	%36.54	%24.44	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات
%43.82	%51.27	%47.40	%45.11	%31.51	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع
%51.94	%67.24	%49.70	%43.86	%46.95	نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير المالية السنوية للمصارف.

بنك عودة

تطور البيانات المالية للمحفظة الائتمانية خلال الفترة المدروسة

إجمالي المخاطر الائتمانية	إجمالي الضمانات	إجمالي الموجودات	إجمالي الودائع	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية غير العاملة	إجمالي التسهيلات الائتمانية	العام
43,562,415,000	14,018,987,535	36,382,509,100	31,884,099,595	77,250,000	-	9,908,871,000	2007
70,791,848,521	31,451,842,918	58,599,267,806	50,597,099,402	111,337,610	-	19,943,222,295	2008
94,882,920,113	44,754,575,697	75,547,091,806	65,650,032,657	134,927,846	623,661,821	26,815,274,867	2009
111,352,715,867	64,470,764,872	93,789,025,879	82,449,523,011	283,414,871	1,335,039,521	40,507,926,112	2010

وسطي قياس كفاءة المحفظة الائتمانية

وسطي نسبة القياس	2010	2009	2008	2007	مؤشرات الكفاءة
%1.41	%3.30	%2.33	%0.00	%0.00	نسبة قياس كفاءة الأصول
%0.64	%0.70	%0.50	%0.56	%0.78	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة
%34.99	%43.19	%35.49	%34.03	%27.24	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات
%40.12	%49.13	%40.85	%39.42	%31.08	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع
%156.31	%159.16	%166.90	%157.71	%141.48	نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على التقارير المالية السنوية للمصارف.

البنك العربي

تطور البيانات المالية للمحفظة الائتمانية خلال الفترة المدروسة

إجمالي المخاطر الائتمانية	إجمالي الضمانات	إجمالي الموجودات	إجمالي الودائع	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية غير العاملة	إجمالي التسهيلات الائتمانية	العام
6,494,092,707	5,819,789,828	21,127,306,203	18,365,399,844	-	21,059,614	14,719,955,439	2007
8,640,295,342	11,129,401,476	32,267,342,544	27,670,491,647	385,792	221,034,787	12,253,683,724	2008
9,983,955,657	15,672,055,057	34,286,572,048	29,218,925,094	147,957,271	758,551,619	17,355,527,390	2009
11,054,685,869	13,840,247,787	41,177,999,711	35,478,153,311	232,332,779	1,505,763,519	23,514,599,516	2010

وسطي قياس كفاءة المحفظة الائتمانية

وسطي نسبة القياس	2010	2009	2008	2007	مؤشرات الكفاءة
%3.18	%6.40	%4.37	%1.80	%0.14	نسبة قياس كفاءة الأصول
%0.46	%0.99	%0.85	%0.00	%0.00	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة
%53.84	%57.10	%50.62	%37.98	%69.67	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات
%62.53	%66.28	%59.40	%44.28	%80.15	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع
%69.88	%58.86	%90.30	%90.82	%39.54	نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير المالية السنوية للمصارف.

بنك سورية و المهجر

تطور البيانات المالية للمحفظة الائتمانية خلال الفترة المدروسة

إجمالي المخاطر الائتمانية	إجمالي الضمانات	إجمالي الموجودات	إجمالي الودائع	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية غير العاملة	إجمالي التسهيلات الائتمانية	العام
64,588,790,408	19,404,533,148	62,534,045,974	56,917,284,215	28,876,917	232,615,597	13,615,073,147	2007
66,808,096,469	35,972,423,940	68,638,650,994	62,534,728,759	95,098,993	170,695,952	18,248,306,320	2008
78,973,664,315	37,805,987,151	72,659,426,759	66,153,869,190	126,452,566	343,635,813	19,548,464,050	2009
97,858,489,679	41,098,488,026	92,140,639,302	83,883,928,083	143,907,816	292,042,042	32,773,234,052	2010

وسطي قياس كفاءة المحفظة الائتمانية

وسطي نسبة القياس	2010	2009	2008	2007	مؤشرات الكفاءة
%1.32	%0.89	%1.76	%0.94	%1.71	نسبة قياس كفاءة الأصول
%0.45	%0.44	%0.65	%0.52	%0.21	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة
%27.71	%35.57	%26.90	%26.59	%21.77	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات
%30.43	%39.07	%29.55	%29.18	%23.92	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع
%164.61	%125.40	%193.40	%197.13	%142.52	نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير المالية السنوية للمصارف.

بنك بيمو

تطور البيانات المالية للمحفظة الائتمانية خلال الفترة المدروسة

إجمالي المخاطر الائتمانية	إجمالي الضمانات	إجمالي الموجودات	إجمالي الودائع	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية غير العاملة	إجمالي التسهيلات الائتمانية	العام
95,004,618,610	19,330,713,474	81,207,819,728	74,382,022,105	284,907,809	403,512,991	17,164,567,171	2007
108,155,891,446	28,045,815,886	89,301,194,577	79,928,690,321	314,277,954	575,380,653	27,131,350,122	2008
121,211,185,377	35,780,155,469	101,967,500,394	93,924,751,779	539,220,780	1,683,286,209	28,813,479,000	2009
138,056,166,041	46,974,960,954	114,761,468,584	106,000,560,958	805,098,657	2,606,795,326	37,857,406,532	2010

وسطي قياس كفاءة المحفظة الائتمانية

وسطي نسبة القياس	2010	2009	2008	2007	مؤشرات الكفاءة
%4.30	%6.89	%5.84	%2.12	%2.35	نسبة قياس كفاءة الأصول
%1.70	%2.13	%1.87	%1.16	%1.66	نسبة تغطية التسهيلات الائتمانية غير العاملة
%28.19	%32.99	%28.26	%30.38	%21.14	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات
%30.85	%35.71	%30.68	%33.94	%23.08	نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع
%116.06	%124.08	%124.18	%103.37	%112.62	نسبة تغطية الضمانات للتسهيلات الائتمانية غير العاملة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير المالية السنوية للمصارف.

ملحق رقم (3)

مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية حسب بازل 12

أولاً - مقدمة :

1 - بالرغم من أن البنوك قد واجهت المصاعب على مدى السنوات لأسباب عديدة لكن المسبب الرئيسي للمشاكل الجديدة التي واجهتها البنوك كان واستمر ليكون ذا صلة مباشرة للتراخي في معايير الائتمان للمقترضين وللأطراف الأخرى وضعف إدارة المخاطر والحاجة إلى الاهتمام بالتغيرات الاقتصادية وبالظروف الأخرى التي قد تؤدي إلى تراجع في الوضع الائتماني للمقترضين ويشترك في مثل هذه الأمور الدور المتقدمة وغير المتقدمة.

2 - يعرف الخطر الائتماني بأنه احتمال أن يفشل المقترض في مواجهة التزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها.

الهدف من إدارة المخاطر الائتمانية هو تقييم العائد المعدل بالمخاطر من خلال إبقاء مخاطر التعرض الائتماني (Credit risk exposure) ضمن المحددات المقبولة.

تحتاج البنوك إلى إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة ككل ولكل مقترض أو عميل على انفراد مع إعطاء اهتمام للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وغيرها من المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية الفعالة مكوناً أساسياً (critical) للمدخل الشامل لإدارة المخاطر جميعها كما تعتبر أمراً أساسياً للنجاح على المدى الطويل.

3 - تعتبر القروض أكبر مصادر الخطر وأكثرها وضوحاً لمعظم البنوك، ومع ذلك

توجد المخاطر الائتمانية على جميع أنشطة البنك بما فيها محفظة البنك (Banking

Book)² ومحفظة المتاجرة (Trading Book)³ داخل الميزانية وخارجها هذا وتواجه

البنوك بشكل متزايد الائتمان وأخطار الطرف المقابل (Counter Party) في مختلف

الأدوات المالية الأخرى بما فيها القبولات وعمليات ما بين البنوك وتمويل التجارة

¹ - هذه الترجمة لورقة بازل 2 تاريخ 2000/9.

² - محفظة البنك Banking Book هو الدفتر المحاسبي يشمل جميع الأوراق المالية التي لا تتم المتاجرة بها والمنوي الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. تعامل هذه الموجودات بطريقة مختلفة عن تلك المحتفظ بها في دفتر المتاجرة.

³ - محفظة المتاجرة (Trading Book) مركز في الأوراق المالية والسلع يحتفظ ب البنك إما للسرعة في المتاجرة أو لأجل الوقاية (Hedging) لعناصر دفاتر المتاجرة ويقوم حسب أداء السوق.

وعمليات العملات الأجنبية والعقود المستقبلية وعقود التبادل (SWAPS) والإسناد والخيارات (Options) والكفالات وتسوية العمليات (Settlement).

4 - لأن المخاطر الائتمانية لا زالت المصدر الأول لمشكلات البنوك على مدى العالم لذا يجب على البنوك والمسؤولين عن الرقابة عليها أن يكونوا قادرين على أن يخرجوا بدروس من خبرة المسنين.

يجب الآن على البنوك أن يكون لديها إمام قوي في كيفية تحديد المخاطر (Identify) وقياسها (measure) ومراقبتها (Monitor) والسيطرة عليها (Control) وأن تتأكد بأن لديها رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر وأنها تحصل على المردود المناسب والمخاطر التي تتحملها.

تصدر مجموعة (Basel) هذا المستند لأجل تشجيع مسؤولي البنوك على مدى العالم ليتبنوا مبادئ صلبة لإدارة مخاطر الائتمان بالرغم من أن المبادئ التي تنظمها هذه الورقة تنطبق على الإقراض إلا أنها يجب أن تستعمل حيث كان هناك خطر ائتماني.

5 - تتناول المبادئ الموجودة في هذا المستند بشكل محدد الأمور التالية:

* إنشاء بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.

* منح الائتمان ضمن عملية موجهة ومحددة.

* التحقق من وجود رقابة كافية على لمخاطر الائتمان.

– بالرغم من الاختلاف في تفاصيل عملية إدارة الائتمان من بنك لآخر إلا أن برنامج إدارة ائتمان شامل سيغطي هذه المناطق الأربع.

يجب أن تطبق هذه المبادئ جنباً إلى جنب مع الممارسات السليمة ذات الصلة بتقييم نوعية الموجودات وكفاية المخصصات والاحتياطيات والإفصاح عن المخاطر الائتمانية.

أولاً- مبادئ لتقييم دور إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف:

أ - إقامة بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية:

المبدأ 1 : يقع على مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة والمراجعة الدورية (سنوياً على الأقل) لإستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية وللسياسات الائتمانية الأساسية لدى البنك. يجب أن تعكس الإستراتيجية مدى قدرة البنك على تحمل المخاطر والربح المتوقع أن يحققه من تحمل مختلف المخاطر الائتمانية (أي هل المخاطر مسعرة بشكل جيد).

المبدأ 2 : تتحمل الإدارة العليا في البنك مسؤولية تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية الموافق عليها من مجلس الإدارة، ومسؤولة عن تطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتعرف وقياس ومراقبة الخطر الائتماني. يجب أن تتناول مثل هذه السياسات والإجراءات الائتمانية أنشطة البنك على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة بكاملها.

المبدأ 3: على البنوك أن تحدد وتدير المخاطر الائتمانية الموروثة (Inherited) في كل المنتجات والأنشطة.

وعلى البنوك التأكد من أن مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة لها يجب أن تخضع للرقابة وإجراءات إدارة مخاطر مناسبة ورقابة قبل العمل بها بالإضافة إلى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الإدارة المسبقة أو ليست المعنية بذلك.

ب - العمل بموجب إجراءات منح ائتمان سليمة:

المبدأ 4: يجب على البنوك ان تعمل بموجب منح ائتمان سليمة ومعرفة جيداً ويجب أن تتضمن هذه المعايير تحديداً واضحاً للسوق المستهدف للبنك ومعرفة شاملة بالمقترضين أو الأطراف الأخرى (Counter Parties)، هذا بالإضافة إلى غرض الاقتراض وموارد تسديده.

المبدأ 5 : يجب على البنوك أن تحدد سقوفاً ائتمانية على المستوى الفردي (المقترض) والأطراف الأخرى، وأيضاً على صعيد الأطراف ذات الصلة.

المبدأ 6: يجب على البنوك أن يكون لديها إجراءات واضحة لمنح التسهيلات أو تعديل القائم منها أو تجديده.

المبدأ 7 : يجب أن يبنى منح أي ائتمان على تفاوض حر ومستقل وبشكل خاص التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الصلة وللأفراد، يجب أن يوافق عليها استناداً إلى قواعد مختلفة وأن تراقب بعناية خاصة وأن تؤخذ كافة الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي إقراض لا يقوم على الاستقلالية لأجل الرقابة عليه أو تخفيض مخاطره.

ج - المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط ائتمان مناسبة:

المبدأ 8 : على البنوك أن ترسي نظام لإدارة مستمرة لمختلف أنواع محافظها التي تتضمن مخاطر ائتمانية.

المبدأ 9 : يجب على البنوك أن يكون لديها نظام لمراقبة حالة القروض بشكل إفرادي بما فيها تقرير مدى كفاية المخصصات والاحتياطيات.

المبدأ 10 : تشجيع البنوك على تطوير واستعمال أنظمة تصنيف مخاطر داخلية لإدارة مخاطر الائتمان يجب أن يتواءم النظام مع طبيعة وحجم وتعقد (Complexity) أنشطة البنك.

المبدأ 11: يجب أن يكون لدى البنوك أنظمة معلومات وفنيات تحليل تمكن الإدارة مخاطر الائتمان المتلازمة (الموروثة) مع الأنشطة المدرجة داخل الميزانية وخارجها. يجب أن يقدم نظام إدارة المعلومات معلومات كافية حول مكونات المحفظة الائتمانية وبما فيها تعرف أية تركيزات للمخاطر.

المبدأ 12 : يجب أن يكون لدى البنك نظام لمراقبة التكوين الكلي للمحفظة ونوعيتها.

المبدأ 13 : يجب على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الظروف الاقتصادية عن تقييم القروض إفرادياً والمحفظة الائتمانية بكاملها وعليه أن يقيم مخاطر الائتمانية في ضوء ظروف معاكسة.

د - التأكد من وجود رقابة مناسبة على مخاطر الائتمان:

المبدأ 14 : يجب على البنوك أن تصمم نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان وإرسال تقارير عن نتائج هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة

المبدأ 15 : يجب على البنوك التأكد من أي عملية منح الائتمان مداراة بكفاءة وأن التعرضات للمخاطر الائتمانية هي ضمن مستويات متلائمة مع المعايير الحصيفة والسقوف الداخلية وعلى البنوك أيضاً إقامة وتنفيذ وفرض مراقبة داخلية وغيرها من الممارسات للتأكد من الاستثناءات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والحدود يتم إرسال التقارير بها إلى الجهة المسؤولة دونما أي تأخير.

المبدأ 16: يجب على البنوك أن يكون لديها نظام للمعالجة المبكرة للحسابات المتراجعة وإدارة القروض المتعثرة والتعامل مع الحسابات المماثلة.

هـ - دور المراقبين (roles of Supervisors) :

المبدأ 17 : يجب على المراقبين الطلب إلى البنوك أن يكون لديها نظام فعال لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من مدخل شامل لإدارة المخاطر.

على المراقبين أن يقوم بإجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان والإدارة القائمة للمحفظة.

Syrian Arab Republic
The Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Financial and Monetary Economics Master



Thesis prepared for a doctoral degree in financial and monetary
economics titled
Credit Risk And Its Impact In Investment Portfolios
An Empirical Study In The Private Banking Sector in
Syria

Student preparation
By
Anas Hisham AL-Mamlouk

Supervision

Prof. Dr. Abid Vdliah

Co-Supervisor

Dr. Mhd Hamra

2014